وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الحاج لخضر - باتنة -

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

عنوان الأطروحة

الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي(الجزائر، تونس والمغرب)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد التنمية

إعداد الطالبة : فطيمة حفيظ **إشراف الدكتور: لخضر ديلمي**

أعضاء لجنة المناقشة:

د. مبارك بوعشة : أستاذ محاضر بجامعة قسنطينة..... رئيسا

د. لخضر ديلمي : أستاذ محاضر بجامعة باتنة..... مقررا

د. بلقاسم ماضي: أستاذ محاضر بجامعة عنابة..... عضوا

د. كمال عايشي: أستاذ محاضر بجامعة باتنة..... عضوا

د. محمد سحنون: أستاذ محاضر بجامعة قسنطينة .....عضوا

د. محمد الطاهر سعودي: أستاذ محاضر بجامعة باتنة..... عضوا

السنة الجامعية 2011/2010

نوقشت في: 2012/01/24

شكر وعرفان

أتقدم بالشكر الجزيل، إلى الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور لخضر ديلمي، لما بذله معي من وقت وجهد خلال فترة إشرافه، ولتوجيهاته ونصائحه القيمة فقد كان حاضرا معـــــي، في كل مراحل إنجــاز هذا العمل.

كما أقدم شكري إلى الأستاذ الدكتور همال علي على اهتمامه وتحفيزه الدائم لي.

وأشكر، كل من أعانني، في إنجاز هذا العمل العلمي سواء من قريب، أومن بعيد.

الفهرس

فهرس المحتويات

الإهداء ----------
--

كلمة شكر ----------

فهرس المحتويات ----------
--

قائمة الجداول ----------
--

قائمة الأشكال ----------

مقدمة عامة ----------
أ—ز

الفصل الأول:

إشكالية المديونية ولجوء الدول النامية إلى برامج التصحيح الهيكلية

تمهيد.....2

المبحث الأول: العوامل الخارجية ومسؤولية الدائنين في تفاقم أزمة المديونية.....2

أولا: ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية.....2

ثانيا: تغيرات أسعار النفط.....3

I-أثر ارتفاع أسعار النفط في السبعينيات.....4

II - أثر انخفاض أسعار البترول في الثمانينيات.....4
ثالثا: تدهور شروط التبادل التجاري الدولي.....5
رابعا: آثار الركود الاقتصادي على البلدان الرأسمالية خلال السبعينيات.....7
خامسا: تزايد تدابير فرض الحماية الجمركية على صادرات البلدان النامية.....9
المبحث الثاني: العوامل الداخلية ومسؤولية المدينين في تفاقم أزمة الديون الخارجية.....13
أولا: الاعتماد المتزايد على الاقتراض الخارجي لتمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.....13
I- انخفاض حجم الدخول النقدية.....14
II- الإسراف في الإنفاق العام وشيوع أنماط استهلاكية غير رشيدة.....16
III- النموذج التنموي المتبع.....17
ثانيا: سوء التسيير.....19
ثالثا: تهريب رؤوس الأموال من البلدان النامية.....20
رابعا: التضخم المحلي وتدهور أسعار الصرف.....21
خامسا: غياب السياسات السليمة للاقتراض الخارجي.....23
المبحث الثالث: أثار المديونية الخارجية على اقتصاديات البلدان النامية..... 24
أولا: أثر المديونية على معدلات النمو الاقتصادي.....24
ثانيا: اثر المديونية على الحساب الجاري للدول المدينة.....25
ثالثا: أثر المديونية الخارجية على التدفق الصافي للموارد.....25
رابعا: أثر المديونية الخارجية على التضخم.....26
خامسا: أثر المديونية الخارجية على الإنتاج، الاستثمار والتوظيف.....31
المبحث الرابع: حاجة الدول النامية إلى التعديل الهيكلي.....31
أولا:اتساع وزيادة الحاجة إلى برنامج التعديل الهيكلي.....31
ثانيا: قياس مدى حاجة البلد لبرنامج التعديل.....34

الفصل الثاني:

الأسس النظرية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي

تمهيد:.....39

المبحث الأول: تطور الإطار الفكري لدور كلا من الدولة والسوق.....39

أولا: الموقف الفكري الاقتصادي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وإلى سبعينيات القرن الماضي في الدول الصناعية المتقدمة.....40

I- مبررات تدخل الدولة.....40

1- دولة الرفاه.....41

2- الضبط الاقتصادي.....41

ثانيا: موقف الفكر التنموي خلال الفترة من الخمسينيات إلى السبعينيات من القرن العشرين..... 42

ثالثا:الموقف الفكري الاقتصادي في البلدان الصناعية المتقدمة بعد سبعينيات القرن الماضي.....44

I-الموقف الفكري الاقتصادي في البلدان النامية بعد سبعينيات القرن العشرين.....46

1-مبررات الانحراف عن تدخل الدولة.....47

2 -دور الدولة.....49

المبحث الثاني: المقاربات النظرية لاستعادة التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي.....53

أولا- مقاربة الامتصاص.....53

ثانيا- المقاربة النقدية لميزان المدفوعات.....**55**

ثالثا- مقاربة سعر الصرف.....58

المبحث الثالث: مكونات برامج الإصلاح الاقتصادي.....60

أولا- برامج التثبيت.....60

I-السياسات المالية.....61

1 -جانب الإيرادات.....61
2-جانب النفقات.....62
3- أسلوب تمويل عجز الموازنة.....62
II-السياسة النقدية الانتمانية.....63
III- سياسة تخفيض سعر صرف العملة.....63
ثانيا: برامج التكيف الهيكلي..... 64
I- نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص (الخصخصة)..... 65
1- تحرير الأسعار.....66
2- تحرير التجارة.....67
3- تشجيع القطاع الخاص.....67
4- إنشاء شبكات الأمان أو الصناديق الاجتماعية..... 68

الفصل الثالث:

العلاقة النظرية بين الإصلاحات الاقتصادية والنمو الاقتصادي74
تمهيد.....75
المبحث الأول: نظرية النمو الخارجي.....75
أولا: النمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية.....76
I-النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي.....76
II-النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي.....77
1- نموذج "روبرت سولو".....78
1-1-افتراضات النموذج.....79
1-2- النموذج القاعدي لـ سولو.....79
أ - التحليل الرياضي.....79
ب- التمثيل البياني..... 80

1-3-التوازنات المقارنة.....
82

أ- أثر الزيادة في معدل الاستثمار.....82
ب-أثر زيادة النمو الديموغرافي..... 83
ج- خصائص الحالة التوازنية.....83
1-4- النمو الاقتصادي في النموذج البسيط.....84
1-5- نموذج سولو مع التقدم التقني.....85

المبحث الثاني: نظرية النمو الداخلي.....88

أولا: نماذج النمو الداخلي في إطار المنافسة الكاملة.....91

I-دالة الإنتاج والتعلم عن طريق الممارسة..... 91

1- دالة إنتاج المؤسسات الفردية.....91

2- دالة الإنتاج الكلية.....92

ثانيا. المردودية الاجتماعية والخاصة لرأس المال.....93

I- ديناميكية النمو في نموذج رومر (1986).....95
1- نموذج رومر لسنة (1986) في مواجهة الحقائق المتجددة..... 97
أ-اختلاف معدلات النمو على المستوى العالمي..... 97
ثالثا - نماذج النمو الداخلي في إطار المنافسة الاحتكارية..... 98
I - دالة الإنتاج بوجود سلع رأسمالية مختلفة..... 99
1- قطاع السلع النهائية..... 100
2- قطاع البحث.....101
المبحث الثالث: آليات تأثير سياسات الإصلاح على النمو الاقتصادي.....104
أولا: آلية تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي.....104

I - الآثار المترتبة للعجز المالي.....108
1- آثار العجز المالي في التضخم.....108

2- العجز المالي والحساب الجاري الخارجي.....109

ثانيا: آليات تأثير السياسة النقدية في النمو الاقتصادي.....109

I- أثر السياسة النقدية في النمو في الأمد القصير.....110

II- أثر السياسة النقدية في النمو في الأمد البعيد.....112

1- أثر التضخم في النمو الاقتصادي.....113
2- أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي.....116
ثالثا: سياسة التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.....118

الفصل الرابع:

تقييم تجارب الإصلاح الاقتصادي في دول المغرب العربي الثلاث(المغرب، تونس والجزائر)

تمهيد.....122

المبحث الأول: واقع حال دول المغرب العربي قبيل الإصلاحات.....122

أولا: العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في اقتصاديات بلدان المغرب العربي.....123

I - واقع اقتصاديات البلدان الثلاث قبل اعتمادها برنامج التصحيح الهيكلي.....124
1- بالنسبة للمؤشرات الداخلية.....125
2- التوازنات الخارجية.....129

المبحث الثاني: تجارب دول المغرب العربي الثلاث مع الإصلاح الاقتصادي.....131

أولا: التجربة المغربية في الإصلاح الاقتصادي.....131

I - أهداف برنامج التصحيح الهيكلي.....132
II – تدابير برنامج التصحيح الهيكلي..... 132
1- تدابير إدارة الطلب الكلي..... 132
2- التدابير المتعلقة بالعرض..... 133
III - الآثار الاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في المغرب..... 134
1- أثر برنامج التصحيح الهيكلي على قطاعي الصحة العمومية والتربية الوطنية..... 134
2- أثر برنامج التصحيح الهيكلي على التشغيل والبطالة..... 136
ثانيا:التجربة التونسية في الإصلاح الاقتصادي..... 138
I -الأهداف العامة للبرنامج التصحيحي.....138
1-الأهداف المسطرة على المدى القصير والتدابير المرافقة لها..... 138
2-الأهداف المتوسطة وبعيدة المدى.....138
III - الآثار الاجتماعية لتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي في تونس.....139
1-البطالة.....140

2- تطور مستوى المعيشة خلال فترة البرنامج.....142
ثالثا: التجربة الجزائرية في الإصلاح الاقتصادي..... 143
I -استعادة النمو الاقتصادي..... 143
2-تخفيض معدل التضخم ومحاولة تقريبه من معدل الشركاء التجاريين..... 144
3- إعادة التوازن لميزان المدفوعات وتوفير احتياطات كافية من النقد الأجنبي.....144
4-خفض تكاليف التصحيح خاصة بالنسبة للفئات الأكثر تضررا.....144
II -تدابير برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر.....145
1- التدابير المرتبطة بالاستقرار الاقتصادي.....145
1-1- إعادة التوازن للموازنة العامة.....145
1-2- التدابير النقدية.....146
أ- الإصلاحات المصرفية.....146
ب- أسعار الفائدة.....147
ج- تحرير الأسعار.....147
2- تدابير برنامج التصحيح الاقتصادي.....148
أ- تحرير التجارة والمدفوعات الخارجية.....148
ب- سعر الصرف.....149
ج- إعادة هيكلة المؤسسات العمومية.....150
III ـ الانعكاسات الاجتماعية لبرامج التكييف الهيكلي في الجزائر.....151
1- البطالة.....151
2- الأجور.....151
3- مستوى المعيشة.....151
4- الصحة والتعليم.....152
5-الاستقرار الاجتماعي والإضطرابات الاجتماعية.....153

المبحث الثالث: تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي في كل من تونس، المغرب والجزائر.....154

أولا: المنهجيات المستخدمة في قياس أثر الإصلاحات الاقتصادية في متغيرات الاقتصاد الكلي..... 54

I- منهجية قبل- بعد.....157
II- منهجية مع- بدون..... 158
III- منهجية مقدرات التقييم العامة.....159
IV- طريقة مقارنة المحاكاة.....160

ثانيا: أثر الإصلاحات الاقتصادية في النمو الاقتصادي في عينة الدراسة(الجانب التجريبي).....162

I- عينة الدراسة والنموذج المستخدم.....162
1- عينة الدراسة.....162
2- النموذج المستخدم.....162
II- التقدير بطريقة ما قبل وما بعد في دول المغرب العربي.....163
1- استخدام الاختبارات المعلمية.....163
أ- التضخم.....163
ب- معدل النمو الاقتصادي.....164
ج- الكتلة النقدية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.....165
د- العجز في الموازنة العامة.....166
ه- مؤشر الانفتاح الاقتصادي.....167
و- معدل الاستثمار.....168
ي- معدل نمو دخل الفرد.....169
2- طريقة ما قبل وما بعد باستعمال اختبار مان ويتني.....170
3- طريقة ماقبل وما بعد واتجاه تغير السياسات.....171
4- التقدير بطريقة مع-بدون..... 176
5- النموذج المستخدم.....176
خلاصة واستنتاجات.....180
قائمة المصادر والمراجع.....185
الملاحق.....193

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تأثير شروط التبادل التجاري وأسعار الفائدة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عقد الثمانينيات	07
02	تصاعد نزعة الحماية الجديدة في الولايات المتحدة ودور المجموعة الأوروبية خلال الفترة (1976-1985)	11
03	التوزيع الجغرافي للمديونية الخارجية للبلدان المتخلفة خلال الفترة 1975-2002.(الوحدة: مليار دولار)	18
04	تهريب رأس المال وإجمالي تدفقات رأس المال إلى الداخل في بعض الدول المدينة المختارة خلال الفترة 1979-1982	20
05	متوسط معدل النمو السنوي في البلدان النامية 1985-2003 (الوحدة:%)	24
06	تطور العجز في الحساب الجاري للدول النامية خلال الفترة 1970-1995.الوحدة: (مليار دولار جاري)	25
07	التحويل الصافي للموارد إلى البلدان الأكثر مديونية خلال الفترة 1980-1988 (الوحدة: مليار دولار)	26
08	مقارنة تطور معدلات التضخم بالبلدان المتخلفة مع البلدان المصنعة	27
09	تطور نسبة الاستثمارات الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول الأكثر مديونية خلال الفترة1980-1988	29
10	نسبة الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية خلال الفترة 1980-1993 (الوحدة: %)	29
11	تطور معدل تغطية الصادرات للواردات في البلدان العربية ذات العجز المالي خلال الفترة	31

	1971-1982 (الوحدة: %)	
12	تكوين مؤشر نوعي لقياس الحاجة النسبية للتعديل الهيكلي في بداية الثمانينيات	35
13	الإصلاح الاقتصادي والأدوات الأساسية للسياسة الاقتصادية	69
14	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الأساسية للمغرب وتونس والجزائر	125
15	تطور ميزانية وزارة الصحة العمومية خلال الفترة 1981-2002 (الوحدة: مليون درهم جاري	135
16	مقارنة بين هيكل الإنتاج و هيكل العمالة سنة 1986 و 1991 (الوحدة: (%))	136
17	تطور العمالة حسب الجنس في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي	142
18	الأداء حسب معدل التضخم (نسبة مئوية)	164
19	الأداء حسب معدل النمو الاقتصادي (نسبة مئوية)	165
20	الأداء حسب مؤشر الكتلة النقدية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	166
21	الأداء حسب مؤشر العجز في الموازنة العامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	167
22	الأداء حسب مؤشر الانفتاح الاقتصادي (الصادرات زائدا الواردات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	168
23	الأداء حسب مؤشر معدل الاستثمار (الاستثمار المحلي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	169
24	الأداء حسب معدل نمو دخل الفرد (نسبة مئوية)	170
25	سلم درجات التغير في مؤشرات سياسات برامج الإصلاح الاقتصادي	172
26	التغير في المؤشرات الفرعية لدول المغرب العربي الثلاث	174
27	مؤشر السياسات التجميعية لتونس واحتساب الدرجات المتوسطة للسياسات	174

28	مؤشر السياسات التجميعية للمغرب واحتساب الدرجات المتوسطة للسياسات	**175**
29	مؤشر السياسات التجميعية للجزائر واحتساب الدرجات المتوسطة للسياسات	**175**
30	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات السياسات التجميعية والنمو في الدول العربية	**177**
31	السياسات التجميعية والنمو الاقتصادي في الدول العربية	**178**

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	دالة الإنتاج الفردية من نوع كوب دوغلاس ذات غلة حجم ثابتة	80
02	التمثيل البياني لمخطط سولو	81
03	أثر الزيادة معدل الاستثمار على كل من و وفق نموذج "سولو"	82
04	أثر الزيادة السكانية على كل من و وفق نموذج "سولو"	83
05	معدل نمو رأس المال الفردي	85

مقدمة

تمهيد:

نالت الغالبية العظمى من الدول المستعمرة سابقا استقلالها السياسي في عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وكان من الطبيعي أن تطمح إلى رفع مستوى معيشة شعوبها. مما دفع بجل هذه الدول إلى تبني خططا طموحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بهدف زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي للفرد. وقد ارتكزت هذه الخطط في معظمها على إستراتيجية إحلال الواردات، ولعب القطاع العام دورا محوريا في تنفيذ البرامج الاستثمارية؛ وكان من نتاج ذلك أن ازداد دور الدولة في تخصيص الموارد، حيث كانت الحكومات تتدخل في تشكيل الأسعار من خلال فرض الرقابة عليها، وقد ساعد هذا الإشراف على تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية في صورة دعم لبعض السلع والخدمات الأساسية. غير أن هذه الإجراءات قد أدت إلى زيادة الإنفاق الحكومي في الوقت الذي عرفت فيه الإيرادات الحكومية كثيرا من التراخي، مما نتج عنه زيادة مستمرة في عجز الميزانية العامة. وقد تم تمويل هذا العجز عن طريق الاقتراض من الخارج، وبالتمويل التضخمي مما أدى إلى زيادة مديونية هذه الدول وارتفاع معدلات التضخم فيها.

وبهدف تشجيع الإنتاج المحلي من الصناعات الناشئة وحمايته لجأت الدول النامية إلى تطبيق سياسة الحماية سواء باستخدام التعرفة الجمركية أو القيود الكمية. هذا بالإضافة إلى تحديد أسعار صرف عملاتها بأعلى من قيمتها الحقيقية بغرض تخفيض أسعار الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطة ودعم الصناعات المحلية. وقد أدت هذه السياسات لسعر الصرف إلى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات، ومن ثم زيادة العجز في موازين مدفوعات هذه الدول. وقد شهدت معدلات النمو في هذه الدول انخفاضا حادا.

وفي أوائل سبعينيات القرن الماضي عرف الاقتصاد العالمي تغيرات مفاجئة أدت إلى زيادة حدة التضخم والعجز في موازين مدفوعات الدول النامية المستوردة للنفط، إذ أدى ارتفاع أسعار هذه المادة سنة 1974 إلى تدهور معدل التبادل الدولي للدول النامية وزيادة المدفوعات عن واردات النفط. أما صادرات الدول النامية فقد انخفضت بسبب الكساد في الدول المصنعة في منتصف السبعينيات وزيادة الإجراءات الحمائية في الدول المتقدمة ضد السلع الصناعية للدول النامية. كل هذا أدى إلى زيادة العجز في موازين المدفوعات واستنفاذ احتياطات الدول النامية من النقد الأجنبي. واستطاعت غالبية الدول النامية تمويل العجز في موازين المدفوعات من خلال الاقتراض

من الخارج والذي كان يسيرا لوجود الفوائض النفطية في المصارف التجارية في الدول المتقدمة والتي كان لا بد من تدويرها، مما أدى إلى زيادة الديون الخارجية لهذه الدول. وفي الوقت ذاته شهدت أسعار الفائدة الحقيقية ارتفاعا كبيرا في الأسواق المالية الدولية، الأمر الذي ساعد على ارتفاع أعباء خدمة الديون المستحقة على الدول النامية.

وقد حدث بعض التحسن في موازين مدفوعات الدول النامية في عامي 1976–1977 بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية وتحسن معدل التبادل الدولي لصالح تلك الدول، ومع ذلك بقيت مشكلة العجز قائمة ومن ثم الحاجة إلى التمويل الخارجي مستمرة. وبدأت الدول النامية تواجه صعوبات في سداد خدمة ديونها، وكذلك صعوبة في الاقتراض من المصارف التجارية بسبب تخطيها نسبة الاقتراض قرب نهاية السبعينيات، مما اضطر بعض الدول إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للاقتراض من أجل مواجهة الزيادة السريعة للعجز في موازين المدفوعات بعد الصدمة الثانية لأسعار النفط في سنة 1979؛ إلا أن الاقتراض من الصندوق كان مشروطا بقبول تطبيق برنامج يهدف إلى تخفيض العجز في ميزان المدفوعات ورفع معدلات النمو، وذلك من خلال التركيز على سياسات تقييد الطلب الكلي.

وفي أعقاب الزيادة الثانية لأسعار النفط وبالتحديد عام 1980، أدخل البنك الدولي سياسات التعديل الهيكلي التي تتضمن سياسات للتأثير في جانب العرض من خلال رفع كفاءة تخصيص الموارد وتحقيق مستويات أعلى من النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. وقد حدث ذلك بقبول البنك الإقراض بهدف التعديل الهيكلي وغير المقيد بمشروع معين.

وفي عام 1982 ساهم تفجر أزمة الديون الخارجية في صعوبة حصول الدول النامية – وخاصة منخفضة الدخل– على قروض من أسواق المال الدولية بسبب الصعوبات التي تواجه تلك الدول في سداد متأخرات خدمة الديون المستحقة عليها. وهكذا لجأت العديد من الدول النامية إلى إعادة طلب جدولة ديونها المتأخرة. وبدخول الصندوق وسيطا بين الدول النامية المدينة والدائنين في مفاوضات إعادة الجدولة كان لزاما على الدول النامية القبول بسياسات التكييف الاقتصادي حتى تتمكن من توفير النقد الأجنبي لسداد الديون الخارجية، وتسهيل الحصول على قروض جديدة من أسواق المال الدولية.

وكما هو معروف، فإن صياغة هذه السياسات الاقتصادية تستند إلى الفكرة القائلة بأنه من شأن إتباع سياسات اقتصادية تجميعية "جيدة" أن يؤدي إلى تحقيق نجاحات اقتصادية في المدى الزمني البعيد معبرا عنها بتحقيق معدلات مرتفعة لنمو دخل الفرد. وقد تم التعبير عن هذه القناعات في مختلف برامج الإصلاح الاقتصادي التي صاغتها مؤسسات التمويل الدولية، خصوصا صندوق النقد والبنك الدوليين ودعمتها مجموعة الدول المانحة للعون وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. وكما هو معروف أيضا أنه قد تم فرض حزم السياسات الاقتصادية على الدول النامية خلال الفترة الممتدة من بداية ثمانينيات القرن الماضي وحتى نهايته.

وفي إطار فرض مثل هذه السياسات على دول أمريكا اللاتينية، فقد تم وصفها على أنها تمثل "وفاق واشنطن" كناية عن تبنيها من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ووزارة الخزينة الأمريكية. وتبع هذا تطور أدبيات تطبيقية خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي لتقييم أثر هذه السياسات على الأداء الاقتصادي للدول، وعلى الرغم من الآثار السلبية التي خلفتها عملية تطبيق هذه السياسات، فإن المؤسسات الدولية المالية بقيت تؤكد على ما سيترتب نتيجة تطبيق حزمة سياسات وفاق واشنطن من مكاسب اقتصادية على المدى الزمني المتوسط والطويل، خاصة فيما يتعلق بتحقيق معدلات نمو مرتفعة على المدى الطويل، حيث أكد البنك الدولي على أن تعميق وتسريع الإصلاحات سيرفع من وتيرة النمو.

وكان هذا هو حال دول المغرب العربي كغيرها من دول العالم الثالث، فبعد حوالي ما يزيد عن ربع قرن من إتباع سياسات تنموية تعتمد على التدخل المباشر للدولة والاستدانة الخارجية، برزت اختلالات عميقة في هياكلها الاقتصادية مباشرة مع زيادة المديونية. وكانت النتيجة هي وقوع اقتصاديات هذه الدول في دورة طويلة من الكساد والركود الاقتصادي، وبالتالي إعاقة كل عمليات التنمية التي أرادت هذه الدول تحقيقها، وبروز أزمة اقتصادية واجتماعية حادة. هذه الأخيرة دفعت بدول المغرب العربي إلى تبني برامج التعديل الهيكلي (المغرب سنة 1983، تونس سنة 1986، والجزائر سنة 1994)، وهذا بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. وإذا كان التوجه متشابها بين البلدان الثلاث، غير أن سيرورة وعمق هذه الإصلاحات قد اختلفت من دولة إلى أخرى.

بالإضافة إلى الاختلالات المشار إليها أعلاه كان على هذه البلدان مواجهة التطورات الحالية للاقتصاد العالمي، خاصة مع تزايد الميل نحو التكتل الإقليمي، والتي تمثلت في التوسع في تحرير التجارة الدولية وعولمة الاقتصاد وهيمنة اقتصاد المعرفة. فأصبح من الضروري عليها القيام بالإصلاحات اللازمة لمواكبة هذه التحولات وتدعيم قدرتها التنافسية في السوق العالمية، وهذا لن يتأتى إلا بتصميم وتطبيق سياسة إصلاحات هيكلية موجهة ومدروسة.

إشكالية الدراسة:

يسعى هذا البحث إلى اختبار العلاقة بين الإصلاحات الاقتصادية من الجيل الأول التي طبقتها دول المغرب العربي الثلاث، والنمو الاقتصادي الذي حققته هذه البلدان؛ بمعنى أن الإشكالية المطروحة تتمثل في السؤال التالي:

ما هو أثر تطبيق حزمة الإصلاحات على معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي في كل من الجزائر، تونس والمغرب؟

ومن أجل الإجابة على هذا التساؤل، تمت تجزئته إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الظروف والعوامل التي دفعت بغالبية الدول النامية، بما فيها البلدان محل الدراسة، إلى تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي؟
- ما هي مضامين سياسات الإصلاح الاقتصادي، وما هي آليات تأثير هذه السياسات نظريا، على معدلات النمو والتوازن الداخلي والخارجي؟
- متى ولماذا لجأت بلدان المغرب العربي لسياسات الإصلاح الاقتصادي، وما هي الأهداف المعلنة لهذه السياسات في هذه الدول؟

فرضيات الدراسة:

تتمثل فرضيات الدراسة فيما يلي:

- إن ارتفاع المديونية والعجز عن سداد الديون، وانخفاض معدلات النمو، كان وراء تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي؛
- إن الإصلاحات الاقتصادية تعني في جوهرها إعادة النظر في العلاقة بين الحكومات والأسواق؛

- إن تأثير الإصلاحات على النمو يكون من خلال السياسة المالية والنقدية، وسياسة الانفتاح الخارجي؛
- تمكنت بلدان المغرب العربي من تحقيق التوازنات الكلية من خلال سياسات الإصلاح، غير أن هذه الأخيرة لم تسفر عن زيادات ملموسة في معدلات النمو الاقتصادي بهذه البلدان مقارنة بالفترة التي سبقت الإصلاحات.

أدوات التحليل:

تعتمد طريقة التحليل في هذا البحث على الانحدار البسيط الذي بواسطته يتم فحص تأثير مضامين وأدوات سياسة الإصلاح على معدلات النمو الاقتصادي. حيث تم استخدام علاقات خطية بين متغيرات تابعة ومتغيرات مستقلة كمية ووصفية، كما تم استخدام الاختبارات المعملية واللامعلمية في اختبار الفروض الخاصة بالدراسة.

مبررات اختيار الموضوع:

هناك سببان رئيسيان دفعا لاختيار هذا الموضوع: الأول يكمن في حب الاستطلاع والرغبة في فهم أعمق لبرامج وسياسات الإصلاح، وما أفرزتها هذه السياسات من نتائج والثاني يتمثل في الاستفادة من هذا الفهم واستخدامه لتقديم العون لراسم السياسة الاقتصادية في تصديه للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع، منها الدراسات التي صدرت عن الهيئات المالية الدولية التي تناولت الإجابة عن إشكالية النمو الاقتصادي في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، وتكاد تجزم غالبيتها على أن هناك آثار سلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادي على النمو، وفيما يلي عينة من هاته الدراسات:

➢ دراسة لصندوق النقد الدولي "التطورات المالية في آسيا، افريقيا وامريكا اللاتينية" خلال الفترة 1991/1989: وقد شملت الدراسة 23 بلدا، وبينت الدراسة أنه لم يحدث سوى تحسن قليل في المؤشرات المالية الرئسية، وأن الاداء المالي كان مخيبا للامال ويعزى ذلك إلى أن التغيرات الهيكلية التي ترسي أساس تحسين الآداء المالي في المستقبل لم تنعكس بصورة كاملة على نمو الاقتصاد.

➢ دراسة عن "الإصلاح الاقتصادي" لصندوق النقد الدولي سنة 1994. وتتعلق بتأثير الاستثمارات الخاصة على النمو الاقتصادي في ظل الإصلاح، وبينت الدراسة أن استجابة الاستثمارات الخاصة التي يركز عليها صندوق النقد الدولي في رفع معدلات النمو كانت ضعيفة وبطيئة، وكانت أحد الجوانب الهامة في ذلك أن الانخفاض الكبير الذي تم في الاستثمارات العمومية أدى إلى تقلص الانفاق على البنى التحتية، وكان له آثار عكسية على النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال الخاص.

➢ لقد أشارت دراسة رايخمان وستيلسون المعنونة بـ " experience with programs of balance of payments in the higher tranches 1963-1975" ودراسة كونورز التي تحمل عنوان " the apparent effects of recent IMF stabilisation programs" إلى عدم وجود علاقة بين تطبيق سياسات التكييف الاقتصادي والنمو الاقتصادي، في حين أشار رايخمان إلى أن معدل النمو المستهدف من برامج الصندوق قد تم تحقيقه في 62% من البرنامج. أما دراسة زولو ونصولي "adjustement programs in africa : the recent experience (1985)" فتشير إلى أن معدلات النمو المحققة كانت أقل من المعدلات المستهدفة. وبمقارنة الدراسة نفسها لمعدلات النمو في الدول قبل تطبيق البرنامج وبعده، فقد وجد أن معدل النمو انخفض في أغلب الدول بعد تنفيذ برامج صندوق النقد الدولي. ويقرر كيلي في دراسته" fiscal adjustment and fund suported programs" أن معدل النمو انخفض في نصف الدول التي نفذت برامج الصندوق، أما في النصف الآخر فان معدل النمو لم يتغير أو أنه ارتفع.

➢ وبمقارنة الدول التي تطبق برامج الصندوق بالدول التي لا تطبق هذه البرامج فقد وجد دونوفان من خلال دراسته " real responses associated with exchange rate action selected ander credit tranche stabilization programs" أن معدل النمو في الدول التي نفذت برامج الصندوق ظل أقل من معدل النمو في الدول التي لم تطبق تلك البرامج. وتوصل جولد شتاين ومونتيل"-evaluating fund stabilization programs with multi contry data : some methodological pitfalls (1986)" إلى النتيجة نفسها فيما يتعلق بانخفاض معدل النمو في الدول التي طبقت البرنامج مقارنة بالدول التي لم تطبقه. وكذلك أشار كيليك في دراسته التي نشرت سنة 1984 والتي تحمل عنوان "economic stabilization in kenya,the IMF and stabilization : developing contries" إلى أن الأثر الموجب لبرامج الصندوق كان صغيرا.

خطـــــة البحـــث:

يتضمن هذا البحث أربعة فصول؛ حيث يتناول الفصل الأول أزمة المديونية ودواعي لجوء الدول النامية ومن بينها دول المغرب العربي إلى برامج التصحيح الهيكلي، وهذا من خلال أربعة مباحث يتم من خلالها معرفة الأسباب الداخلية والخارجية لازمة المديونية الخارجية، وأثار هذه الأزمة، ومن ثم اتساع الحاجة إلى برامج التصحيح الهيكلية وكيفية قياسها.

الفصل الثاني تضمن ثلاث مباحث، يتناول الأول الإطار الفكري لدور كلا من الدولة والسوق، وأما المبحث الثاني فيتناول المقاربات النظرية لاستعادة التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي، في حين تناول المبحث الأخير مكونات برامج الإصلاح الاقتصادي.

أما الفصل الثالث فتناول العلاقة النظرية بين الإصلاحات والنمو من خلال ثلاث مباحث تناول الأول منها نظرية النمو الخارجي، أما المبحث الثاني فتناول نظرية النمو الداخلي، بينما تناولا المبحث الثالث آليات تأثير سياسات الإصلاح على النمو الاقتصادي.

وفي الفصل الرابع والأخير فقد تم تناول تقييم أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي الثلاث من خلال ثلاث مباحث تتناول وضعية هذه الدول قبيل الإصلاحات، ثم تجربتها مع الإصلاحات، والتعرف على طرق تقيم برامج التصحيح الهيكلي باستعمال الأدوات الإحصائية والنماذج القياسية التي استخدمت لتقييم أثر هذه الإصلاحات على النمو الاقتصادي.

الفصل الأول
إشكالية المديونية ولجوء الدول النامية
إلى برامج التصحيح الهيكلـــية

- المبحث الأول: العوامل الخارجية ومسؤولية الدائنين في تفاقم أزمة المديونية
- المبحث الثاني: العوامل الداخلية ومسؤولية المدينين في تفاقم أزمة الديون الخارجية
- المبحث الثالث: أثار المديونية الخارجية على اقتصاديات البلدان النامية
- المبحث الرابع: حاجة الدول النامية إلى التعديل الهيكلي

تمهيد:

يسلط هذا الفصل الضوء على مشكلة المديونية في الدول النامية، على اعتبارها من الأسباب الرئيسية التي دفعت بهذه البلدان إلى تبني وتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي. وتتمثل نواة هذا الفصل في كون ارتفاع حجم المديونية يعود إلى سلوك الدائنين والمدينين على حد سواء. وانطلاقا من هذا الفهم فقد قسم الفصل إلى أربعة مباحث تناول الأول منها دور العوامل الخارجية في تفاقم المديونية، أما الثاني فتناول بالتحليل والدرس دور العوامل الداخلية في زيادة واستفحال إشكالية المديونية، أما المبحث الثالث فقد حاول أن يرصد آثار زيادة المديونية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للدول المدينة. أما المبحث الأخير فقد استعرض أسلوب قياس حاجة البلد إلى برنامج التصحيح الهيكلي انطلاقا من مؤشر المديونية والنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: العوامل الخارجية ومسؤولية الدائنين في تفاقم أزمة المديونية

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى مسؤولية الدائنين في تفاقم أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية، وتتمثل مسؤولية الدائنين في جملة من العوامل يمكن تصنيفها ضمن العوامل الخارجية التي ساهمت في تفاقم الأزمة، وسيتم التركيز على أهم العوامل الخارجية المباشرة التي تقف وراء تفاقم وانفجار الأزمة، ومنها:

أولا: ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية

يقصد بالفائدة الحقيقية الفرق بين سعر الفائدة الاسمي ومعدل التضخم السائد في الولايات المتحدة الأمريكية. إن تركز الاقتراض بالدولار أدى إلى تحمل الدول النامية أسعار فائدة عالية وأسعار صرف مرتفعة نظرا لقوة الدولار آنذاك. بحيث كان للارتفاع الكبير في أسعار الفائدة الحقيقية التي اقترضت بها مجموعة الدول المدينة دور حاسم في تفاقم مشكلة الديون. فلو تم استعراض تطور سعر الفائدة منذ أن بدأت البلدان بالاقتراض الخارجي لتمويل التنمية وسد العجز في موازين المدفوعات يلاحظ أنه حسب الدراسة التي قام بها البنك الدولي، وهي تغطي الفترة

(1965–1983)[1]، كان متوسط سعر الفائدة الحقيقي في حدود 1.4%. هذا في الوقت الذي كان فيه سعر الفائدة الاسمي على القروض لستة أشهر فيما بين بمصارف لندن بالدولار يبلغ 9.3%. ومن المعلوم أن هذه الفترة شهدت تسارعا في نمو البلدان النامية ولكن مع مطلع الثمانينيات اتجه سعر الفائدة الاسمي على القروض نحو الارتفاع الشديد؛ إذ وصل سعر الليبور خلال الفترة 1981–1986 في المتوسط 11.1%. بينما كان سعر الفائدة الحقيقي خلال الفترة نفسها 6% وقد شهد سعر الليبور أعلى مستوى له عام 1982، أي عام انفجار أزمة الديون الخارجية للبلدان النامية، فبلغ 13.5% مقابل سعر فائدة حقيقي 7.1%. وتشير بيانات جداول الديون العالمية الصادرة عن البنك الدولي لعام 1993–1994 إلى أن متوسط سعر الفائدة الحقيقي لمجمل ديون البلدان النامية خلال الفترة 1987–1992 بقي في حدود 6.5%.

وبالطبع فإن الارتفاع الذي طرأ على أسعار الفائدة الحقيقية يعني زيادة المبالغ التي يجب على البلدان النامية تخصيصها لدفع أعباء الديون. وبالتالي تراكمت متأخرات مدفوعات الفوائد على البلدان المدينة؛ وذالك في الوقت الذي تعرضت فيه موارد القطع الأجنبي لتلك البلدان إلى التدهور والتقلب.

ثانيا: تغيرات أسعار النفط:

كان من أهم نتائج حرب أكتوبر من عام 1973 ارتفاع أسعار النفط بشكل ملحوظ خلال عامي 1974 و1979. ويرى كثير من الاقتصاديين أن ارتفاع أسعار النفط تسبب في انتقال رؤوس الأموال بصورة مفاجئة وبحجم كبير إلى الدول المصدرة للنفط. مما خلق موجة من الانكماش ثم التضخم في اقتصاديات الدول المستوردة. وبالتالي دفع هذه الدول الأخيرة إلى إتباع سياسات نقدية ومالية متقلبة. وبهذا الصدد، يرى بعض الاقتصاديين أن انخفاض أسعار النفط في النصف الثاني من الثمانينيات كان له أثر سلبي على بعض الدول النامية المدينة. ولذلك سوف يتم التطرق هنا إلى الأثرين معا، وانعكاسهما على تفاقم المديونية الخارجية للدول النامية.

[1] - البنك الدولي،" **التقرير السنوي**"، واشنطن، عام 1987، ص59. وعام 1989، ص.37.

I-أثر ارتفاع أسعار النفط في السبعينيات:

إن ارتفاع أسعار النفط بدأ من عام 1973 وأسهم في تطور عوائد النفط بشكل كبير. فقد ارتفع سعر النفط من 4.5 دولار للبرميل في تشرين الأول 1973 إلى 11.6 دولار للبرميل في كانون الأول 1973، ووصل إلى حوالي 33 دولار للبرميل في الربع الثاني من عام 1979[1]. ونتيجة لذلك ارتفعت عوائد النفط من 8.5 مليار دولار عام 1975 إلى 211.8 مليار دولار عام 1980[2]، وبالطبع انعكس ارتفاع أسعار النفط هذا في حصول تضخم في أسعار السلع المصنعة التي تصدرها الدول الصناعية. وهذا التضخم بدوره انعكس سلبا على الأوضاع الاقتصادية للبلدان النامية غير النفطية؛ التي كان عليها أن تتحمل عبء الأثر السلبي المزدوج لارتفاع أسعار النفط والسلع الصناعية معا. إذ ارتفعت حصة الواردات النفطية من إجمالي وارداتها من 5.9% عام 1973 إلى 20% عام 1982[3]. وهذا ما سبب عجزا كبيرا في الموازين التجارية لهذه الدول، والذي دفعها بدوره إلى مزيد من الاقتراض الخارجي.

II- أثر انخفاض أسعار البترول في الثمانينيات:

بدأت أسعار النفط بالانخفاض منذ مطلع النصف الثاني من الثمانينيات. ولكن شهد عام 1986 انعطافا كبيرا في سوق النفط العالمي، حيث أفرزت الأزمة النفطية بعد عام 1983-1985 قيام ما سمي بالسوق الفورية، وأصبح سوق النفط بيد الدول الصناعية والمشترين بدلا من أن تتحكم به الدول المنتجة للنفط كما كان عليه الحال في عقد السبعينيات. وفي مارس من عام 1986 تعرض سوق النفط لهزة شديدة ومفاجئة نتيجة تلك السيطرة، حيث انهار سعر البرميل الذي كان يزيد بقليل عن 25 دولارا في جانفي 1986 إلى أن بلغ أقل من 9 دولارات للبرميل في مارس1986[4]. ولاشك أن هذا الانخفاض الحاد في أسعار النفط قد أثر تأثير سلبيا في اقتصاديات البلدان المنتجة والمصدرة للنفط. مما أدى إلى انخفاض ملحوظ في الفوائض النفطية، متسبب بدوره في تقلص القدرة الشرائية

---

[1]- لمزيد من التفصيل انظر:

حسين الشرع، "**تسويق النفط، التاريخ والأهمية والمستقبل**"، ندوة الثلاثاء الاقتصادية السابعة، دمشق 1992، ص. ص. 21-56.

[2]- لمزيد من التفصيل أنظر:

رمزي زكي، "**أزمة القروض الدولية، الأسباب والحلول المطروحة مع مشروع صياغة لرؤية عربية**"، دار المستقبل العربي، مصر، 1987، ص. ص.94-95.

[3]- نفس المرجع، ص. ص. 95-96.

[4]- صندوق النقد العربي، "**التقرير الاقتصادي العربي الموحد** " ، 1987، ص. 95.

لها مما انعكس سلبيا كذلك على حجم مبادلاتها التجارية خاصة مع البلدان الرأسمالية المتقدمة. وبذلك دخل الاقتصاد بكامله في دوامة انكماشية.

فبالنسبة للدول النفطية المدينة سيضعف انخفاض أسعار النفط من قدرتها على الوفاء بأعباء ديونها الخارجية، باعتبار أن النفط هو المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي في بعض الدول المدينة مثل الجزائر، نيجيريا والمكسيك. أما بالنسبة للبلدان غير النفطية المدينة فإن انخفاض أسعار النفط انعكس في اتجاهين متضادين فيها هما:

- الاتجاه الأول، ايجابي الأثر، إذ أنه من ناحية يدعم قدرة هذه البلدان على الوفاء بأعباء الديون الخارجية نظرا للوفرات التي ستحدث في كلفة استيراد النفط ومشتقاته، خصوصا عندما تكون الواردات منها كبيرة، وتشكل نسبة هامة من إجمالي واردات هذه الدول.
- أما الاتجاه الثاني، فانه يحمل أثارا سلبية لمجموعة هذه الدول المدينة، تتمثل في انخفاض حجم المعونات والمساعدات والقروض الميسرة من دول الأوبك ذات الفائض. إضافة إلى أن هذه الدول كانت تصدر اليد العاملة إلى دول الخليج العربي، وبالتالي فإن العديد من هذه الدول المصدرة لليد العاملة تعتمد على تحويلات مالية للعاملين في الخارج. فانخفاض أسعار النفط، انعكس سلبيا على هؤلاء العاملين نظرا لعودة الكثير منهم إلى بلدانهم، بسبب ضغط الإنفاق الاستثماري العام لدى الدول النفطية. ونشير هنا إلى أن الانخفاض الحاد الذي حدث في أسعار النفط خلال عام 1986 أدى إلى انخفاض قيمة الصادرات النفطية للدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط إلى 45.8 مليار دولار، بعدما كانت تبلغ 96.4 مليار دولار خلال عام 1985.

وبالطبع فإن انخفاض عائدات النفط انعكست سلبا على المساعدات وعلى العمالة العربية والأسيوية في دول الخليج العربي. وفعلا فقد انخفضت المساعدات الإنمائية الميسرة التي تقدمها دول الخليج العربي من 7.727 مليار دولار عام 1981 إلى 3.451 مليار دولار عام 1985[1].

ثالثا: تدهور شروط التبادل التجاري الدولي

إن تردي شروط التبادل التجاري بين الدول الصناعية والدول النامية هي الصفة الغالبة على العلاقات التجارية القائمة منذ الحرب العالمية الثانية. كما أن ظاهرة تقسيم العمل الدولي التي

[1]– نفس المرجع، ص.441.

فرضت على الدول النامية التخصص في إنتاج المواد الأولية والمواد الخام ذات الأسعار المنخفضة، واستيراد حاجتها من الآلات والتجهيزات والتكنولوجيا المتطورة من الدول الصناعية المتقدمة بأسعار مرتفعة؛ التي تفرض من قبل المصدرين، بسبب طبيعة هذه السلع ومرونة عرضها. وبالطبع يمكن معرفة مدى التردي في شروط التبادل التجاري للدول النامية بقياس انخفاض نسبة أسعار الصادرات التي تصدرها البلدان النامية بالنسبة إلى أسعار السلع التي تستوردها، والتي تنعكس في نهاية المطاف في زيادة العجز في ميزان المدفوعات.

على الرغم من أن الإحصاءات تشير إلى تدهور شروط التبادل التجاري للبلدان النامية في عقد السبعينيات، فإننا نلاحظ استمرار هذا التدهور في الثمانينيات وذلك حين تدهورت أسعار المنتجات الأولية بما فيها المحروقات. ففي حين انخفضت أسعار المنتجات الأولية ماعدا أسعار المحروقات من متوسط 8% خلال الفترة 1965–1973 إلى 6.6% في المتوسط خلال1973–1980. أما خلال الفترة 1981–1982 فقد انخفضت أسعار المنتجات الأولية بنسبة تتراوح بين 8% و12%، بينما انخفضت أسعار السلع المصنعة خلال هذه الفترة بنسبة مابين 2.1% و4.8%[1]. أيضا شهدت الفترة بين عام 1984 وعام 1986 انخفاضا قياسيا في الأسعار الحقيقية للسلع الأولية غير المحروقات. فقد انخفض الرقم القياسي بالدولار الجاري للسلع الزراعية بنسبة 13% وللفلزات والمعادن بنسبة 16%[2]. كما بلغت الخسارة المتراكمة في حصيلة العملات الأجنبية لدى هذه البلدان خلال الفترة 1981–1986 بأسعار عام 1980 حوالي 70مليار دولار[3]. والجدول الموالي الذي يوضح تأثير تردي شروط التبادل التجاري الدولي، وارتفاع أسعار الفائدة في بعض مناطق الدول النامية المدينة خلال عقد الثمانينيات.

[1]– البنك الدولي، "**تقرير عن التنمية في العالم**"، واشنطن، 1983، ص. 22.

[2]– البنك الدولي، "**تقرير عن التنمية في العالم**"، واشنطن، 1987، ص 30

[3]– الأمم المتحدة، "**أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية**"، المجلد الثالث، نيويورك، 1989، ص35.

الجدول رقم (01) : تأثير شروط التبادل التجاري وأسعار الفائدة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عقد الثمانينيات

	تأثير شروط التبادل التجاري	تأثير ارتفاع أسعار الفائدة	الإجمالي
جنوب أسيا	-12.5	-3.3	-15.8
أفريقيا الصحراوية	-10.1	-4.4	-14.5
دول أمريكا اللاتينية والكاريبي	-6.3	-4.0	-10.3
شرق أسيا	-4.5	-4.9	-9.4

Source: world Bank, world Development report 1990, Oxford University Press, p. 107.

توضح الإحصائيات المتناولة في الجدول تأثير تردي شروط التبادل التجاري الدولي إضافة إلى تأثير ارتفاع أسعار الفائدة في بعض مناطق البلدان النامية المدينة خلال عقد الثمانينيات. كما يبين الجدول أن مجموعة بلدان جنوب آسيا خسرت نتيجة ذلك نحو 15.8% من ناتجها المحلي الإجمالي، تليها مجوعة بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، باعتبارها الأكثر فقرا في العالم، والتي خسرت 14.5% من ناتجها المحلي الإجمالي. ثم تأتي بعدها بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي بنسبة 10.3%. وأخيرا بلدان شرق آسيا بنسبة 9.4 %. ولاشك أن هذه النسب المرتفعة تمثل موارد هائلة خسرتها هذه البلدان، وهذا يعكس الوضع الصعب الذي تعرضت له خلال هذه الفترة، والذي انعكس سلبا على موازين المدفوعات؛ وبالتالي على طلب التمويل الخارجي وما ينتج عنه من أعباء خدمة الدين. لقد انخفضت الأرصدة الأجنبية لدى البلدان النامية المدينة بشكل كبير، كما انخفض انسياب رؤوس الأموال الأجنبية الميسرة في الوقت الذي تزايدت فيه مدفوعات خدمة الدين وتزايدت صعوبات الاقتراض الخارجي وبخاصة بعد انفجار أزمة الديون العالمية عام 1982.

رابعا: آثار الركود الاقتصادي على البلدان الرأسمالية خلال السبعينيات

إن تبعية الدول النامية للدول الصناعية المتقدمة يجعل الدول النامية تتأثر في حركتها الاقتصادية وتنميتها بتلك الدول. فمنذ مطلع الثمانينات تأثرت الاقتصاديات الرأسمالية بركود اقتصادي، فزادت معدلات البطالة وانخفض معدل النمو وقد صاحب هذا الركود انخفاض كبير في حركة التجارة الدولية وقد أدى هذا إلى انخفاض الطلب العالمي على صادرات البلدان النامية إلى

بلدان الاقتصاد الرأسمالي المتقدمة بحوالي الخمس بين أعوام 1981 و1985[1]. كما انه وبفعل التراجع المستمر لمختلف المؤشرات الاقتصادية بالبلدان الرأسمالية، فقد شهدت معدلات النمو الاقتصادي تدهورا واضحا هي الأخرى، مما يبرز حدة الأزمة، حيث سجلت بعض البلدان معدلات نمو سالبة كما هو الشأن بالنسبة لبريطانيا سنتي:1974،1975 بـــ: 1% و0.6% على التوالي ثم 1.4% و2.2% سنتي 1980 و1981، مرورا بتذبذب واضح بين هاتين الفترتين، أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فلم تكن بأحسن من بريطانيا، فقد سجلت هي الأخرى معدلات نمو سالبة خلال سنتي 1974 و1975 قدرت بـــ 0.6%، 0.9% على التوالي. إن تراجع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة العجز في ميزان المدفوعات لمختلف البلدان الرأسمالية قد دفعها إلى إتباع سياسات حمائية مما فجر صراعا محتدما بين المراكز الرأسمالية الفاعلة، الأمر الذي انعكس بدوره سلبا على وتيرة التجارة الدولية التي شهدت تراجعا كبيرا خلال تلك الفترة[2].

وقد انعكس الركود الاقتصادي الذي خيم على اقتصاديات البلدان الصناعية الرأسمالية في النصف الأول من عقد الثمانينات بشكل حاد على اقتصاديات البلدان النامية. فمع التدهور الحاصل في حجم وقيمة صادرات البلدان النامية إلى الدول الرأسمالية المتقدمة مقابل الواردات من السلع الصناعية الواردة من الدول الرأسمالية الصناعية، لجأت هذه الدول الأخيرة إلى رفع أسعار صادرتها إلى البلدان النامية وبخاصة أسعار المواد الغذائية والسلع الوسطية، ذلك من أجل تعويض خسائرها الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط العالمي. كما انعكس أيضا الركود الاقتصادي في الدول الصناعية سلبا على حجم القروض والمساعدات الميسرة للدول النامية فانخفض انسياب رؤوس الأموال الأجنبية الميسرة، وفي الوقت نفسه تزايدت مدفوعات خدمة الديون وتزايدت صعوبات الاقتراض الخارجي، وبخاصة بعد انفجار أزمة الديون العالمية عام 1982. وكنتيجة لذلك انخفض حجم الديون الميسرة والتسهيلات الائتمانية الحكومية من مجموع القروض من 78% في الستينيات

[1] – نفس المرجع، ص. 33.

[2] – للمزيد من التفصيل أنظر:

روابح عبد الباقي، "**المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر(دراسة تحليلية مقارنة)**"، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة،2006، ص.19.

إلى 45% عام 1983[1]. الأمر الذي دفع البلدان النامية وبخاصة بلدان أمريكا اللاتينية إلى اللجوء إلى القنوات العالية التكلفة مثل البنوك التجارية.

خامسا: تزايد تدابير فرض الحماية الجمركية على صادرات البلدان النامية

على الرغم من أن الدول الرأسمالية تدعي مبدأ حرية التجارة والمنافسة الحرة، وأن هذه الدول موقعة جميعها على اتفاقية الجات التي تهدف إلى تنمية وتحرير التجارة الدولية بين الدول المنظمة إليها؛ وذلك من خلال القضاء على الإجراءات الحمائية التي قد تلجأ إليها بعض الدول. وقد وضعت هذه الاتفاقية عددا من المبادئ الرئيسية التي تنظم حركة التجارة الدولية، أهمها:

- **مبدأ التجارة من غير تمييز:** وهو المبدأ الذي يتضمن شرط الدولة الأكثر رعاية، وهو يعني أن أية ميزة يتم تبادلها بين أية دولتين عضوين في اتفاقية الجات يجب منحها إلى باقي الدول الأعضاء؛

- **مبدأ الحماية:** عبر استخدام التعريفة الجمركية فقط؛

- **مبدأ معاملة الدول النامية معاملة خاصة:** فقد سمح للدول النامية بإجراء تقييدات كمية أو تعليق امتيازات جمركية سبق منحها لبعض المستوردات التي أصبحت تهدد المنتجين المحليين؛ وذلك حسب ما ورد في القسم الرابع المضاف إلى اتفاقيات الجات في عام 1965، والذي ينص صراحة في المادة 36 منها، على أنه ليس من المتوقع من الدول النامية أن تقدم تنازلات تعريفية لتتلاءم مع تنميتها واحتياجاتها المالية والتجارية.

ومع هذا، إن النزعة الحمائية تتنامى من حين لأخر لدى الدول الصناعية الرأسمالية لمواجهة نمو الاستيراد من البلدان النامية، وذلك بوضع العراقيل أمام دخول منتوجات الدول النامية إلى أسواقها، متمثلة في أساليب متنوعة أهمها:

- فرض رسوم جمركية عالية على مستورداتها من الدول النامية وبخاصة السلع الصناعية؛
- تحديد الكميات المستوردة من الدول النامية وبخاصة السلع المصنعة (نظام الحصص)؛
- إغلاق أسواق هذه الدول بوجه بعض المنتجات الجاهزة للبلدان النامية.

---

[1]– لمزيد من التفصيل انظر:

DEMBINSKI Pawel, " **L'Endettement International**" , Edition Que sais-je, PUF,1989.p.19.

وهذا ما حدث فعلا خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، فقد عمدت الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية إلى تطبيق كثير من القيود غير التعريفية ضد العديد من المنتوجات الصناعية التي أثبتت فيها اليابان والدول الأسيوية المصنعة حديثا ميزة تنافسية مثل: (المنسوجات، الملابس، المنتجات الجلدية، الصلب، السيارات، المنتجات الإلكترونية...وغيرها) كما يوضحها الجدول الموالي.

الجدول رقم (02): تصاعد نزعة الحماية الجديدة في الولايات المتحدة ودور المجموعة الأوروبية خلال الفترة (1976-1985)

البيان	ضد كل الدول		ضد الدول المصنعة حديثا	
	1976-1980	1981-1985	1976-1980	1981-1985
	عدد الإجراءات الحمائية الجديدة التي طبقتها الولايات المتحدة الأمريكية			
المنسوجات	9	11	2	10
المنتجات الجلدية	8	00	7	00
الخشب والورق	2	4	00	00
المطاط والسلع	9	10	5	6
الصلب والمعادن	9	74	4	48
معدلات النقل	3	3	1	1
الماكينات	6	10	3	2
سلع أخرى	10	41	7	20
الإجمالي	61	152	29	87
	عدد الإجراءات الحمائية الجديدة التي طبقتها الدول الأوروبية			
المنسوجات	6	7	3	4
المنتجات الجلدية	1	2	1	2
الخشب والورق	8	9	4	4
المطاط والسلع	10	30	3	10
الصلب والمعادن	24	18	15	12
معدات النقل	1	3	1	2
الماكينات	8	6	2	1
سلع أخرى	7	22	4	12
الإجمالي	70	97	33	47

المصدر: رمزي زكي، "**محنة الديون وسياسات التحرير في دول العلم الثالث**"، دار العالم الثالث، القاهرة، 1991، ص 200.

ويبين الجدول تصاعد نزعة الحماية الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، خلال الفترة 1976 –1985. تتضح هذه النزعة الحمائية من خلال ما اتخذته من إجراءات تتمثل فيما يلي:

- تشجيع الإنتاج الزراعي وإنتاج المواد الأولية الأخرى، وذلك باستخدام سياسة الحماية الزراعية لصالح الزراعة الوطنية. فقد عمدت حكومات البلدان الرأسمالية المتقدمة إلى تقديم مبالغ كبيرة لدعم الأسعار كي تعوض المزارعين عن قسم كبير من تكاليف المنتجات الزراعية. ذلك من أجل زيادة قدرة الإنتاج المحلي لدى الدول الصناعية في مواجهة منافسة منتوجات الدول النامية. ونشير في هذا الصدد إلى قيمة الدعم الحكومي لقطاع الزراعة على مستوى بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البالغة 35 مليار الدولار أمريكي عام 1993 وحده[1].
- إضافة إلى تدابير فرض الحماية والحواجز المختلفة أمام صادرات البلدان النامية، لجأت هذه الدول أخيرا إلى استخدام بعض التدابير، منها الحصار، والحظر، وتجميد الأموال، وفرض العقوبات الاقتصادية ضد العديد من البلدان النامية مثل نيكاراغوا، ليبيا، كوبا وسورية، التي تعرضت إلى حصار اقتصادي بتدبير من بريطانية داخل وخارج إطار المجموعة الاقتصادية الأوروبية، والتي انتهت إلى قطع العلاقات الدبلوماسية عام 1986 بحجة تورط سورية بالإرهاب الدولي والقائمة طويلة.

وفعلا فقد أدت هذه التدابير العديدة إلى انخفاض نمو صادرات الدول النامية وبخاصة الدول الأقل نموا، حيث انخفض معدل الصادرات من حوالي 10% خلال فترة السبعينيات إلى حوالي 0.2% خلال الفترة 1990-1993[2]. إضافة إلى هذه الأسباب، هناك عوامل أخرى أسهمت في تفاقم مشكلة المديونية الخارجية بشكل غير مباشر، وذلك من خلال عرقلتها لعملية التنمية المنشودة في الدول النامية ومن أهمها:

أ- عدم التقيد بتوصيات الأمم المتحدة التي نصت على أن تقدم الدول الصناعية المتقدمة معونة إنمائية رسمية في حدود 0.7% من إجمالي الدخل القومي. هذا إلى جانب مضاعفة حجم المعونة الإنمائية الرسمية.

ب- فشل منظمة الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة في معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي نص عليها ميثاقها الرسمي. فمع مرور خمسين عاما على تأسيس هذه المنظمة الدولية لا يزال كل من الفقر والجوع يخيمان على العديد من الدول النامية وبخاصة في

---

[1]- أنظر،

محمد غسان حبش، "**عودة سورية إلى الغات والقرار المحسوم**"، دراسة داخلية في وزراه الاقتصاد والتجارة الخارجية دمشق، 1993.

[2] – الأمم المتحدة، "**مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية**"، تقرير عن أقل البلدان نموا، جنيف، 1995، ص. 42.

القارة الإفريقية. وتشهد العديد من الدول النامية نزاعات وحروبا مدمرة، دون أن تتمكن المنظمة الدولية من معالجتها وإحلال السلام العادل والشامل، ثم العمل على نزع الأسلحة النووية والكيميائية التي تكلف مليارات الدولارات وتهدد البشرية.

رغم هذا لا يمكن اعتبار العوامل الخارجية وحدها هي المسؤولية عن ارتفاع مديونية الدول المدينة، وبالتالي يطرح السؤال عن العوامل الداخلية ومدى تحمل المدينين مسؤولية تفاقم الأزمة، وهذا ما سيتم تناوله في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: العوامل الداخلية ومسؤولية المدينين في تفاقم أزمة الديون الخارجية

صحيح أن العوامل الخارجية ومسؤولية البلدان الدائنة كانت أساسية، وأثرت تأثيرا كبيرا في مجمل الأوضاع الاقتصادية للبلدان النامية، وبالذات في موازين مدفوعاتها. كما أثرت في قدراتها على الوفاء بأعباء ديونها الخارجية، وزادت من ميلها للاستدانة الخارجية. إضافة إلى ذلك تجدر الإشارة إلى أن بعض العوامل الداخلية، أفرزت أكثر من غيرها آثارا سلبية، أي أن مسؤولية البلدان المدينة في تفاقم مشكلة الديون الخارجية كبيرة. ويمكن حصر أهم هذه العوامل المحددة لهذه المسؤولية.

أولا: الاعتماد المتزايد على الاقتراض الخارجي لتمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية

من المعروف أنه بالإمكان النظر إلى عجز ميزان المدفوعات من وجهة نظر حسابات الدخل القومي على أنه مساوي للفرق بين الادخار المحلي والاستثمار المحلي، وعليه فإن الحاجة إلى التمويل الخارجي، تجد مبررها الموضوعي في ضآلة حجم المدخرات الوطنية في البلدان النامية، ومن هنا فإن تحقيق معدلات نمو مرتفعة يقتضي اللجوء إلى التمويل الخارجي. لكن الخطأ الذي وقعت فيه معظم البلدان النامية كان يتمثل في استعانتها بالقروض الخارجية لتمويل برامج تنميتها. فهي كانت تنظر إلى الاقتراض الخارجي على أنه بديل للادخار المحلي، في حين أن منطق الأمور يقتضي تشجيع وتعبئة المدخرات المحلية وزيادتها بالقدر الذي يسمح بدفع أعباء الديون الخارجية السنوية.

إن ظروف الاقتراض الخارجي الميسرة والمتاحة نسبيا في السبعينيات، شجع على زيادة الاعتماد على الاقتراض الخارجي والتغافل عن تعبئة الفائض الاقتصادي الممكن، والاعتقاد بإمكانية الاستمرار بالاقتراض لزيادة معدلات النمو ورفع مستوى الاستهلاك. غير أن تلك النظرة وما ترتب عليها من إفراط في الاقتراض الخارجي أدت إلى صعوبات الدين الخارجي خلال فترة الثمانينيات. وكما تم التعرض سابقا إلى التدهور الذي حدث منذ مطلع الثمانينيات في أسعار صادرات البلدان النامية والتردي الكبير في شروط تجارة الخارجية نتيجة الكساد الذي خيم على اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة؛ وذلك زيادة عن انخفاض معدل الادخار لدى الدول المدينة. هذا ما أدى إلى اتساع فجوة الموارد المحلية نتيجة نمو الاستهلاك المحلي بمعدلات تفوق معدلات نمو الناتج، كما أن عملية التمويل الخارجي للنموذج الصناعي المتبع ارتبطت وإلى حد معين بتطبيق سياسة إحلال الواردات في دول أمريكا اللاتينية كالبرازيل، الأرجنتين والمكسيك التي ركزت على إقامة وتنمية الفروع المنتجة للاستهلاك الترفي، حيث كانت تستورد من أجل ذلك سلعا وتجهيزات ذات كثافة رأسمالية عالية، وتمويل الواردات من السلع الوسيطة الضرورية لعمليات الإنتاج، وبما أن هذه البلدان لا تملك رؤوس الأموال اللازمة فقد لجأت إلى الاقتراض الخارجي لسد العجز في ميزان المدفوعات وكذلك لتجنيد القروض الأجنبية، أضف إلى أن عملية التنمية بأكملها تعتبر أحد العوامل المتسببة لأزمة المديونية الخارجية للدول النامية التي رافق تطبيق برامجها العديد من الأخطاء، ويمكن حصر ذلك في عدة نقاط أهمها:

I- انخفاض حجم الدخول النقدية:

إن حجم الناتج القومي الإجمالي في الدول النامية، ينعكس سلبا على دخول الأفراد. فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي لعام 1991 في الدول النامية 880 دولار. ثم انخفض هذا المتوسط إلى 240 دولار في البلدان الأقل نموا؛ بينما يبلغ 14860 دولار في البلدان الصناعية. ونلاحظ مدى الفرق الكبير في متوسط دخل الفرد بين البلدان المتقدمة الصناعية والبلدان النامية. وتجدر الملاحظة إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يقل في بعض البلدان ذات الدخل المنخفض عن 200 دولار[1]. وبالطبع فإن انخفاض متوسط دخل الفرد، لا يؤدي فقط إلى

[1]- الأمم المتحدة، "**تقرير التنمية البشرية لعام 1994**"، نيويورك، جامعة أكسفورد، 1994، ص. ص. 164-165.

انخفاض حجم الادخار العائلي فحسب، بل يؤدي كذلك إلى ضآلة حجم الادخار الحكومي، فتنخفض الطاقة الضريبية للمجتمع.

II- الإسراف في الإنفاق العام وشيوع أنماط استهلاكية غير رشيدة:

تعاني معظم البلدان النامية من ارتفاع نفقاتها الحكومية ومن ارتفاع النفقات المخصصة لأغراض الدفاع والأمن. ففي منتصف الستينيات بلغت نفقات الدفاع في موازنة هذه البلدان أكثر من ثلاثة أضعاف الموازنات الاستثمارية في الاقتصاد الوطني. أما في البلدان العربية وعلى الرغم من السياسات التي اتبعتها في معظمها بشأن ضغط وترشيد الإنفاقات العامة، فمن الملاحظ أن ضغط النفقات العامة كان على حساب الإنفاق الإنمائي.

وتتصف البلدان النامية بظاهرة عدم التناسب في توزيع الدخول، وهناك أيضا تفاوت حاد في توزيع الدخول حتى في البلدان الرأسمالية المتقدمة. وعلى الرغم من أن العديد من الاقتصاديين يؤكدون أن الطبقات والفئات ذات الدخول العليا هي التي تحقق الادخار بشكل رئيسي؛ بينما الطبقات الفقيرة غير قادرة على تحقيق الادخار، لأن دخلها لا يكفي لسد الحاجات المعيشية الضرورية، فإن هذا الواقع لا ينطبق على البلدان النامية. فحسب تقديرات الأمم المتحدة يخصص أكثر من 60% من مداخيل الفئات الاجتماعية التي تتمتع بمستوى معيشية عالية في البلدان النامية إلى الاستهلاك الشخصي. فهذه الفئات الاجتماعية، بدلا من أن تحقق معدلا مرتفعا من الادخار، وتستثمر أموالها في المشاريع الاستثمارية المنتجة، تنفق جزءا كبيرا من دخولها في شراء السلع الكمالية، وغير ذلك من أنماط استهلاكية لا تنسجم مع مستوى الاستهلاك العام في البلد، ومع الحاجات الفعلية، والإمكانيات الحقيقية للاقتصاد الوطني.

III - النموذج التنموي المتبع

إن التجارب التنموية في البلدان النامية تناولت عملية التنمية المنشودة وكأنها مرادفا للوصول إلى مستويات المعيشة المرتفعة التي ينعم بها سكان البلدان الرأسمالية الصناعية. لذلك انتهجت هذه البلدان بصفة عامة منهجا خاصا في التصنيع من غير مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة فيها. فقد ركزت معظم برامج التنمية على زيادة معدلات الاستثمار، دون أن تعطي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية والسياسية الأخرى الأهمية التي تستحقها؛ مما

أدى إلى تعميق ازدواجية الاقتصاد ما بين القطاع الحديث والقطاع التقليدي. وهنا نشير إلى أن معظم البلدان النامية اختارت أنماطا معينة للتصنيع، لا تتلاءم مع واقع هذه الدول من ناحية، ولا تساعدها على إيجاد طريق النمو الذاتي المستقل من ناحية أخرى. وهو ما تجسده عقود استيراد المشاريع الجاهزة وفق أسلوب المفتاح باليد، الذي عادة ما يؤدي إلى تبعية دائمة نحو العالم الخارجي في الميادين المالية، التجارية والتكنولوجية. وهذا ما يسهم في تفاقم الضغط على ميزان المدفوعات. كما ساد أيضا نمط آخر من التصنيع وهو ما يسمى بسياسة إحلال الواردات، وهو نمط عرفته العديد من البلدان النامية خلال عقد السبعينيات. ولقد اتسمت الصناعات التي أقيمت وفق هذا النمط بعدة ميزات كان لها علاقة وثيقة بتفاقم مشكلة المديونية الخارجية للبلدان النامية، وذلك للأسباب التالية:

- لأن هذه الصناعات تحتاج إلى رساميل ضخمة لإنشائها وتشغيلها. كما يعتمد تشغيل الطاقات الإنتاجية في هذه الصناعات على استمرار تدفق السلع الوسيطة والموارد الأولية وقطع الغيار، واستقدام الخبرات الأجنبية. مما أدى إلى حدوث ضغط على العملات الأجنبية المتاحة لهذه البلدان؛
- ترتكز هذه الصناعات على إنتاج السلع الكمالية والترفيهية، التي يطلبها ويحتاجها أصحاب الدخول المرتفعة، مما أدى إلى إشاعة أنماط استهلاكية مترفة تتجاوز مقدرة الاقتصاد الوطني؛
- غياب العلاقات التشابكية بين هذه الصناعات، وباقي فروع الاقتصاد القومي.

إضافة إلى ذلك، فإن استراتيجيات التنمية في البلدان النامية لم تأخذ بعين الاعتبار تطوير أنظمة التعليم بما يتناسب مع متطلبات التنمية والتطور. فهي لا تزال تشجع التعليم الأكاديمي على حساب التعليم المهني التقني الذي من شأنه وحده الإسهام في تعبئة القدرات المحلية لاكتساب المهارات التكنولوجية المتطورة والتي تغني عن استيراد الخبرات والخدمات الجاهزة. كما أنها تشكل ضغطا كبيرا على ميزان المدفوعات وتسهم في جزء كبير من عجز الموازين الجارية.

- إن إستراتيجية التنمية التي اتبعتها البلدان النامية لم تكن تتمتع برؤية واضحة وبعد النظر، فيما يخص شكل التغيرات الهيكلية المستقبلية في هيكل الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الوطني، والتي تتطلبها عملية استمرار النمو. إن إستراتيجية التنمية القطبية قادت إلى إهمال التنمية في

القطاع الزراعي، وبالتالي إلى تدني الإنتاجية الزراعية، وانخفاض الصادرات الزراعية. الأمر الذي انعكس بدوره على زيادة العجز في الموازين التجارية، مؤديا إلى وجود اختناقات في الموارد الخام الزراعية اللازمة للصناعات المحلية، وتفاقم مشكلة الغذاء. وهذا الأمر أدى إلى هبوط نسب الاكتفاء الذاتي وظهور مشكلة الأمن الغذائي. فقد بلغ متوسط معدل النمو في الإنتاج الغذائي والزراعي في البلدان النامية الأقل نموا 1.7% سنويا خلال الفترة 1981–1988؛ بينما كان معدل النمو السكاني في هذه البلدان خلال الفترة نفسها 2.6% سنويا. ولقد هبط الإنتاج الزراعي والغذائي للفرد خلال الفترة نفسها بمتوسط بلغ 1% سنويا. كما انخفضت انخفاضا حادا خلال الثمانينات أسعار كثيرة من السلع الأساسية الزراعية ذات الأهمية التصديرية مثل البن، القطن، الكاكاو، السكر. فمثلا هبط مؤشر أسعار السكر بما يقرب من 90% بين عام 1980 وعام 1985[1]. وبالطبع انعكس سوء الأداء الزراعي على زيادة الفجوة الغذائية لدى هذه البلدان؛ فقد انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب لأقل نموا من متوسط 95% للفترة 1970–1980 إلى 93% خلال الفترة 1981–1987.

وبهذا يتضح أن النموذج التنموي المتبع لم يساعد على التخلص من التشوهات التي تعاني منها الهياكل الاقتصادية للدول النامية بل بالعكس زاد من تبعيتها المالية والتكنولوجية في ظل عجزها عن تعبئة الفائض الاقتصادي اللازم والاعتماد على الادخار المحلي كعنصر رئيسي للتمويل التنمية والاستعانة بالاقتراض الخارجي كعنصر ثانوي. غير أن التاريخ الاقتصادي أكد أن الاقتراض الخارجي حل محل الادخار المحلي في تمويل عملية التنمية بشكل أساسي.

أما بالنسبة للنموذج الثاني والمتمثل في نموذج تشجيع الصادرات الذي يميز تجربة مجموعة من بلدان جنوب شرق أسيا أو كما يطلق عليها بالبلدان المصنعة حديثا، حيث أقيمت الصناعات فيها بدافع خارجي مدعومة في ذلك بالعديد من الشركات متعددة الجنسيات التي وجدت المناخ الاستثماري الملائم والتخفيضات الجمركية واليد العاملة المنخفضة الأجر، إذ بالرغم من النجاح الكبير الذي حققته هذه التجربة خلال فترة السبعينيات والثمانينيات إلا أنها قد أفرزت مديونية خارجية مرتفعة لا تقل عن تلك الموجودة بالبلدان التي اتبعت نموذج إحلال الواردات؛ كما يوضحه الجدول الموالي؛ وذلك بسبب تحويل خدمة الأرباح وعوائد رؤوس الأموال الأجنبية، الأمر الذي يعرض هذه البلدان لمخاطر كثيرة كالأزمة التي مرت بها كوريا الجنوبية مع نهاية التسعينيات وذلك

[1] – الأمم المتحدة، "**تقرير حول البلدان الأقل نموا 1989**"، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك، 1990، ص. ص. 23–25.

رغم التسهيلات والمساعدات الكبيرة التي قدمتها الموئسات والهيئات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

الجدول رقم(03): التوزيع الجغرافي للمديونية الخارجية للبلدان المتخلفة خلال الفترة 1975-2002.(الوحدة: مليار دولار)

	1975	1980	1985	1991	1994	1998	2000	2002
مديونية البلدان المتخلفة	173.9	658.2	952.3	1250.4	1573.5	2200.9	2207.0	2189.0
آسيا	–	72	–	406.4	558.9	697.9	671.0	680.8
إفريقيا	–	112.8	147.2	241.7	272.6	288.5	272.3	265.5
أمريكا اللاتينية والكاريبي	–	257.4	367.6	476.0	613.4	757.6	779.3	738.2
البرازيل	27.0	71.0	106.1	116.4	151.1	178.6	191.7	–
المكسيك	18.2	57.4	96.9	106.0	128.3	161.8	179.6	163.6
الأرجنتين	7.72	27.2	50.9	62.2	77.4	108.5	116.5	152.6
خدمة الدين إلى الصادرات%								
إفريقيا	–	11	27.4	28.7	24.2	22.9	17.0	22.3
آسيا	–	26	–	17.3	16.6	18.3	14.0	12.7
أمريكا اللاتينية والكاريبي	–	37	39	37.0	41.7	51.2	50.4	39.7

المصدر: روابح عبد الباقي، المرجع السابق، ص.32.

من خلال الجدول يتضح أن المديونية الخارجية للبلدان المتخلفة تزايدت بوتيرة سريعة خلال الفترة 1980-1998 حيث تضاعفت بأكثر من ثلاث مرات تقريبا، حيث انتقلت من 658 مليار دولار إلى أكثر من 2200 مليار سنة 2000. كما أن دول أمريكا اللاتينية الصدارة منذ السبعينيات حتى سنة 2002 بأكثر من ثلث مديونية البلدان النامية، أما دول آسيا فقد بلغت مديونيتها الخارجية مستويات مقاربة لمثيلتها في دول أمريكا اللاتينية، خاصة خلال فترة التسعينيات، إذ أصبحت تمثل 32% تقريبا من مديونية البلدان النامية. غير أن الملاحظ انه رغم ثقل مديونية الدول الأسيوية، إلا أنها تتمتع بأفضل نسبة مدفوعات خدمة الديون مقارنة بالمناطق الجغرافية الأخرى، حيث بلغت هذه النسبة سنتي 2000 و2002 مثلا؛ 14.0% و12.7% على التوالي،؛ في حين بلغت بالنسبة لبلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي 50.4% و39.7% خلال سنتي 2000 و2002 ، في حين بلغت خدمة الدين للصادرات بالنسبة للبلدان الإفريقية ولنفس الفترة 14% و12.7% على التوالي.

ثانيا: سوء التسيير

أصبحت مشكلة سوء التسيير في البلدان النامية المشكلة الرئيسية، فقد كشفت أزمة المديونية الخارجية في هذه البلاد عن كون تفاقم الديون الخارجية في البلدان النامية، مقترنة بمشكل سوء التسيير. إذ أن جانبا معتبرا من هذه القروض التي تم الحصول عليها خلال عقد السبعينيات وبداية الثمانينات تم بطريقة أو بأخرى تبديده في أغراض غير إنتاجية عديدة منها الرشوة والتهريب وغيرهما.

والحقيقة أن ظاهرة تفشي سوء التسيير في البلدان النامية ومنها العربية، هي أحد مؤشرات التخلف في هذه البلدان. فسوء التسيير ينتج عن عوامل أخرى متعددة، منها التفاوت الكبير في توزيع الدخول، وتأخر البنى الاجتماعية، وانتشار البطالة، وضعف مستوى التعليم وغير ذلك. والحقيقة أن الطبقة الغنية وأصحاب الامتيازات في البلدان النامية تتمتع بمركز كبير يتيح لها فرصة الاستحواذ على الجزء الأكبر من الدخل القومي. أضف إلى ذلك، أن بعض البلدان النامية تنعدم فيها الديمقراطية، والبعض الأخر مازال في بداية الطريق، وهي تتميز بضعف نسبي في مؤسساتها الدستورية. كل ذلك ينتج عنه كثرة التغيرات في أنظمتها السياسية، مما يقضي على الاستقرار السياسي في البلد. الشيء الذي ينعكس بدوره على الاستقرار الاقتصادي من خلال عدم وجود مناخ ملائم للاستثمار في هذه البلدان. وقد انعكس كل ذلك في هدر وتشتيت موارد البلدان النامية في اتجاهات متناقضة وسريعة التبديل. فمثلا تشير العديد من الدراسات إلى أن الإنفاق العسكري أسهم إسهاما فعالا في تفاقم مديونية البلدان النامية. وقد وضحنا ذلك سابقا. هذا ويتجلى سوء التسيير في البلدان النامية أيضا، في مظاهر الاستهلاك الترفي وتقليد نمط المعيشة الغربية. بل فإن مظاهر الترف والمفاخرة فاقت مثيلتها في البلدان الرأسمالية الصناعية، وذلك نتيجة الثراء الفاحش الذي تتمتع به الطبقات الغنية وأصحاب الامتيازات. فقد ثبت من تجارب التنمية في البلدان النامية أن العديد من المشروعات الضخمة قامت من غير دراسة الجدوى الاقتصادية لإنشائها، وأن الكثير من هذه المنشآت أوقفت عن العمل بعد فترة قصيرة، وتحملت البلدان النامية خسائر تقدر بملايير الدولارات من جراء ذلك. وقد استفاد المتسببون في سوء التسيير من عمولات معتبرة مقابل الموافقة على إقامة مثل هذه المشروعات[1]. ولعل أخطر ما واجهته البلدان النامية نتيجة ذلك ظاهرة

[1]– نفس المرجع، ص. 26.

هروب رؤوس الأموال إلى الخارج بمليارات الدولارات خلال عدة عقود من الزمن، ولا تزال الظاهرة متفشية على نطاق واسع حتى الوقت الحالي.

ثالثا: تهريب رؤوس الأموال من البلدان النامية

انتشرت ظاهرة تهريب الأموال الوطنية إلى الخارج في معظم البلدان النامية خلال عقد السبعينيات وبداية الثمانينات، أي مع نمو الطلب على الديون الخارجية لهذه البلدان، وبالطبع فقد انعكست هذه الظاهرة سلبا على الأوضاع الاقتصادية في البلدان النامية. والجدول الموالي يظهر نسب الأموال المهربة إلى إجمالي تدفقات رأس المال الأجنبي في بعض الدول المختارة خلال فترة نشوء أزمة المديونية الخارجية، أي الفترة 1979-1982.

الجدول رقم(04):تهريب رأس المال وإجمالي تدفقات رأس المال إلى الداخل في بعض الدول المدينة المختارة خلال الفترة 1979-1982

	تهريب رأس المال (بمليارات الدولارات)	إجمالي تدفقات رأس المال الأجنبي للداخل (مليار دولار)	تهريب رأس المال كنسبة مئوية من إجمالي تدفقات رأس المال إلى الداخل%
فنزويلا	22	16.1	136.6
الأرجنتين	19.2	29.5	65.1
المكسيك	26.5	55.4	47.8
أورغواي	0.6	2.2	27.3
البرازيل	3.5	43.9	8.0

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 1984، ص 81.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الأموال المهربة لدى بلدان أمريكا اللاتينية المختارة كبيرة بالنسبة لحجم تدفقات رأس المال الأجنبي للداخل. وأن حجم الأموال المهربة في فنزويلا خلال الفترة المذكورة زادت عن إجمالي التدفقات الأجنبية للداخل. ويلاحظ أن الدول المختارة هي

الدول التي عانت قبل غيرها من أزمة المديونية، ففي الوقت الذي واجهت فيه هذه الدول صعوبات في خدمة دينها الخارجي، تبين بوضوح أن جزءا هاما من قروضها قد تم تهريبه إلى الخارج، في الوقت الذي كانت فيه بأشد الحاجة إليه. وبالطبع فإن ظاهرة الأموال المهربة لا تقتصر على دول أمريكا اللاتينية، وإنما تتعداها إلى دول أخرى، ومنها بعض الدول العربية. فمثلا تقدر قيمة الأموال المهربة من السودان خلال الفترة 1978–1985 بحوالي 19 مليار دولار، كما تقدر الأموال المهربة من مصر بحوالي أربعة مليارات دولار خلال الفترة 1975–1983، والأردن قرابة 110 مليون دولار، وأند ونسيا 142 مليون دولار[1]. إضافة إلى العديد من الأمثلة الأخرى في أماكن مختلفة من العالم الثالث.

إن انتشار ظاهرة هروب الأموال من البلدان النامية إلى الدول الرأسمالية المتقدمة تعود إلى عوامل مختلفة أهمها: الفساد الإداري، الرشوة، والتسيب، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي يشجع أصحاب الامتيازات والسلطة على تهريب الأموال إلى الخارج لضمان مستقبلهم في حال تعرضهم لأي انقلاب أو تغيير نظام الحكم. ويساعدهم في تحقيق هدفهم، ضغط أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة، واستغلال هذه الطبقة لنفوذها وسلطتها في تحقيق ما تصبو إليه. والشيء المؤسف بهذا الصدد أن اقتصاديات البلدان المدينة التي هربت منها هذه الأموال لا تحرم فقط من عوائدها، وإنما القسم الكبير من تلك الأموال المهربة والتي أودعت في المصاريف الأجنبية في الخارج أعيد تدويرها إلى البلاد التي خرجت منها من جديد على شكل قروض.

رابعا: التضخم المحلي وتدهور أسعار الصرف

هناك علاقة وثيقة بين التضخم المحلي وتزايد الديون الخارجية في البلدان النامية، فالتضخم يؤثر سلبا في ميزان المدفوعات لأنه يؤدي إلى ارتفاع أسعار المستوردات، ومقابل ذلك تنخفض أسعار الصادرات المحلية إلى الخارج. وهذا ما كان دائما ينعكس سلبا على الموازين التجارية.

كما يتسبب التضخم المحلي من جهة أخرى، في تدهور أسعار صرف العملة المحلية، ويقود إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، ويعمل أيضا على عرقلة انسياب الاستثمارات الأجنبية

---

[1]– لمزيد من التفصيل أنظر:

محسن فؤاد صيادي، "**ديون البلدان النامية ومواقف الجهات الدولية والإقليمية منها**"، دمشق، 1998، ص.ص، 150–152.

الخاصة. وكل هذا يقود إلى آثار سلبية على ميزان المدفوعات. وتضطر الدول للاستدانة الخارجية، لتمويل العجز المتزايد في الحساب الجاري.

إذا فالتضخم يعمل على زيادة الديون الخارجية لتلبية الحاجات المتزايدة في البلدان النامية. ولكن في الوقت نفسه تؤثر زيادة الديون الخارجية بدورها في التضخم في هذه البلدان. فهناك علاقة جدلية بين المديونية وأعبائها وبين التضخم وتفاقم مشكلته؛ والتي تظهر على الشكل التالي:

- إن زيادة حجم المديونية وتفاقم أعباء خدمتها، يعني زيادة حصة النقد الأجنبي المخصصة لدفع أعباء هذه الديون، وهذا يعني إضعاف قدرة البلد المدين على الاستيراد، فتنخفض كمية الواردات، وترتفع أسعارها نتيجة الضغوط التضخمية عليها؛
- إن زيادة الحاجة للنقد الأجنبي بدفع أعباء الديون يدفع الحكومة إلى زيادة الصادرات المحلية، وهذا يسبب ضغوطا تضخمية على الأسعار الداخلية، وذلك نتيجة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في البلدان لنامية على اعتبار أن معظمها هي ذات طابع زراعي، وتختص أساسا في إنتاج الموارد الخام والأولية؛
- إن ارتفاع أعباء الديون يعني ارتفاع كلف المشروعات الممولة بواسطة القروض الخارجية، وهذا ما يولد ضغوطا تضخمية تؤدي إلى حصول ارتفاع في أسعار السلع المصنعة، أي التضخم بالتكاليف؛
- إن تفاقم أعباء الديون سوف يعمل على زيادة الضغوط على سعر صرف العملة الصعبة المحلية متسبب في تخفيض قيمتها، وهذا ما ينعكس في حصول ارتفاع في أسعار الواردات من السلع والخدمات. وبالتالي تزداد تكاليف الإنتاج، وينتج عنها ضغوط تضخمية، تنعكس في حصول زيادة في أسعار السلع المستوردة والمصنعة. إذا فالتضخم ظاهرة خطيرة تهدد استقرار وكيان اقتصاديات البلدان النامية. إذ أنه يضعف القدرة التنافسية للبلد على التصدير، ويسهم كذلك في تدهور أسعار الصرف، مما ينعكس سلبا على ميزان المدفوعات. وذلك لأن التضخم سيقود إلى مزيد من العجز في الميزان التجاري وإلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، وهذا يسبب عجزا في ميزان حركة رؤوس الأموال. وبذلك تزداد الحاجة باستمرار إلى الاقتراض من العالم الخارجي.

خامسا: غياب السياسات السليمة للاقتراض الخارجي

إن أزمة ديون البلدان النامية كشفت عن ضعف الهياكل المؤسسية أو غيابها عن إدارة السياسات الاقتصادية في هذه البلدان. فيلاحظ أن دولا كبيرة متوسطة الدخل مثل البرازيل والمكسيك عجزت عن معرفة حجم ديونها الخارجية عند انفجار الأزمة عام 1982[1]. ولكي تطلع هذه الدول على حجم ديونها وتكوينها استغرق العمل بذلك ثلاث سنوات. وفي جمهورية مصر العربية كان إعداد بيان شامل بمديونية مصر الخارجية يتطلب الاتصال بجهات عديدة وزارة المالية، وزارة الاقتصاد، البنك المركزي، هيئة قناة السويس، وغيرها من الهيئات العامة الأخرى. وبالطبع كان ذلك يتطلب وقتا طويلا. مثل هذه الظروف تؤدي دائما كما يبنه الواقع إلى التناقض والاختلاف في الأرقام والإحصائيات المتعلقة بالديون الخارجية. أيضا في الجزائر لا يمكن الحصول على بيانات صحيحة ودقيقة للديون الخارجية إلا بعد الاتصال بوزارات ومؤسسات مختلفة؛ وبالطبع فإن تعدد الجهات المشرفة على تجميع البيانات المتعلقة بالقروض الخارجية من شأنه أن يتسبب في عدم دقة الأرقام والإحصائيات. إضافة إلى أن حجم الدين الخارجي وتركيبته، ليس إلا انعكاسا لهيكل الدخل القومي وتركيبه ومعدلات نموه وتوازناته المختلفة. وكل هذه المتغيرات ستنعكس مباشرة على حجم الديون الخارجية وهيكلها في البلد المعني. لذلك فإن إدارة الدين الخارجي ليست إلا إدارة لهذه المتغيرات، وأن السيطرة على هذه المتغيرات سينعكس على مدى التحكم في هيكل وتطور حجم الديون الخارجية.

إضافة إلى ما سبق فان التحكم في حجم الديون يمكن من التحكم في آثارها. فإذا كانت العوامل المسؤولة عن زيادة حجم الديون داخلية وخارجية ، فما هي الآثار التي خلفتها هذه الأخيرة على اقتصاديات الدول النامية؟

[1]– لمزيد من التفصيل انظر:

يسوف بطرس غالي،" **الهيكل المؤسسي لإدارة الدين الخارجي**"، بحث مقدم في إطار ندوة إدارة الدين الخارجي، القاهرة، تموز 1992.

المبحث الثالث: أثار المديونية الخارجية على اقتصاديات البلدان النامية

باعتبار الاقتراض الخارجي سلاحا ذو حدين فإن آثاره تعتمد على كيفية استخدام هذه القروض، فبفضل الاستخدام الأمثل للقروض الخارجية نجحت بعض الدول في بناء اقتصاديات قوية مثل استراليا اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، غير أن الاستخدام غير العقلاني لهذه القروض جعل الدول المقترضة تعجز عن تسديد هذه القروض بسبب خدمة الدين المرتفعة كما حدث بالنسبة للعديد من الدول منها المكسيك، الأرجنتين والبرازيل.

وبسب هذه الوضعية التي أصبحت تعيشها الدول المقترضة سارعت المؤسسات النقدية والمالية الدولية والبلدان الرأسمالية لحل الأزمة عن طريق تعبئة قروض جديدة وإعادة جدولة جزء كبير من قروض الدول التي أعلنت عجزها عن تسديد قروضها، شريطة أن تقوم هذه الدول بتطبيق حزمة معينة من الإجراءات والتي سيتم التطرق لها لاحقا.

ومما سبق سيتم التعرف على الآثار التي نجمت عن الاعتماد على الاقتراض الخارجي بشكل مكثف في تمويل التنمية للدول النامية.

أولا: أثر المديونية على معدلات النمو الاقتصادي: باعتبار الاقتراض الخارجي يؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي، وهذا نتيجة لتراجع معدلات الاستثمار والإنتاج، وانخفاض القدرة الذاتية للاستيراد وإبطال جزء هام من التدفق الصافي للموارد إلى البلدان النامية، إضافة إلى العديد من العوامل الأخرى التي ترتبط فيما بينها وبين أزمة المديونية. وكل هذه العوامل ساهمت بشكل مباشر وغير مباشر في انخفاض معدلات النمو المحققة في الدول النامية رغم كل المجهودات التي بذلت من اجل إرساء قواعد متينة لاقتصاد قوي.

الجدول رقم(05): متوسط معدل النمو السنوي في البلدان النامية 1985-2003 (الوحدة:%)

	85	87	89	91	93	95	97	98	99	01	02	03
معدل النمو الاقتصادي	3.9	3.5	3.5	4.9	6.1	6.1	5.7	3.3	3.8	5.7	3.7	4.6

المصدر: - مؤسسة النقد القطرية-التقارير السنوية لسنوات 90-92-94-95-98-99. - التقرير العربي الموحد لسنة 2003 لسنوات 2001 و2002. - بنك المغرب-التقرير السنوي 2004 لسنة 2003، www.bkam.ma.

إن متابعة الأرقام الموجودة في الجدول تؤكد أن معدلات النمو الاقتصادي لم تكن في مستوى طموحات البرامج التنموية لهذه لدول.

ثانيا: اثر المديونية على الحساب الجاري للدول المدينة

رغم البرامج التنموية التي اتبعتها الدول النامية للتحقيق التنمية الشاملة والتخلص من العجز في حساباتها الجارية، وتسديد مديونيتها ، إلا أنها لم تتمكن من ذلك ولأسوء أنها بقيت تدور في نفس الحلقة المفرغة وتتخبط في نفس المشاكل. وزاد العجز في الحساب الجاري مع زيادة الالتزامات الخارجية للدول المدينة، إضافة إلى هروب روس الأموال من هذه الدول ومظاهر الفساد الإداري كما تمت الإشارة إليه سابقا والتي ارتبطت بظاهرة الاقتراض الخارجي[1].

الجدول رقم(06): تطور العجز في الحساب الجاري للدول النامية خلال الفترة 1970-1995

الوحدة: (مليار دولار جاري).

	70	80	85	91	92	93	94	95
العجز في الحساب الجاري	12.6-	68.6-	40.8-	82.8-	67.2-	101.7-	67.6-	78.8-

المصدر:- رمزي زكي،" التاريخ النقدي للتخلف"، عالم المعرفة،المركز القطري للتخطيط، الكويت،ض.87. مصرف قطر المركزي، التقرير السنوي لسنة 1995.

من خلال الجدول يتضح أن العجز تضاعف في العديد من المرات، فمن 12.6 مليار دولار سنة 1970 الى68.6 مليار دولار سنة 1980، أي انه تضاعف خمس مرات رغم التراجع النسبي فيما بعد، ثم عاود الارتفاع حيث بلغ أكثر من 100 مليار دولار سنة 1993 لينخفض بعد ذلك.

ثالثا- أثر المديونية الخارجية على التدفق الصافي للموارد:

رغم مساهمة خدمة الدين الخارجي في عجز ميزان مدفوعات للدول النامية إلا أنه لا يمكن اعتبارها المسؤول الأول عن ذلك العجز، رغم أن خدمة الدين شكلت ضغطا كبيرا على ميزان المدفوعات بالنسبة لبعض الدول المتخلفة حيث بلغت مستويات حرجة كما يوضحه الجدول الموالي.

[1] – لمزيد من التفاصيل انظر:
رمزي زكي، " أزمة القروض الدولية"، المرجع السابق، ص.ص.377–378.

الجدول رقم(07): التحويل الصافي للموارد إلى البلدان الأكثر مديونية خلال الفترة 1980-1988 (الوحدة: مليار$)

	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
البلدان النامية	30.6	35.1	18.3	4.5	-10.2	22.9-	28.7-	38.4-	50.1-
البلدان المثقلة بالديون	8.8	18.3	3.7	14.3-	25.1-	32.4-	32.2-	27-	39.3-

Source : Marc raffinot, dette extérieure et ajustement structurel, edicef, 1991,p.51.

لقد أصبحت الالتزامات الخارجية الناتجة عن عملية الاقتراض الخارجي تستحوذ على حصة الأسد من الموارد المالية التي تتحصل عليها الدول المدينة، بدلا من أن تكون المصدر لتوفير رؤوس أموال جديدة . حيث أصبحت هذه الظاهرة تشكل عبئا ثقيلا على ميزان المدفوعات، بل وأصبحت عنصرا أساسيا مفسرا للعجز بالبلدان النامية.

رابعا- أثر المديونية الخارجية على التضخم:

أكدت العديد من الدراسات على وجود علاقة وثيقة بين المديونية الخارجية والمستوى العام للأسعار بالبلدان المدينة ، وبالتالي فان تزايد المديونية الخارجية دفع إلى الارتفاع الكبير للمستوى العام للأسعار على اعتبار أن هناك عوامل موضوعية أخرى كالاختلالات الهيكلية، السياسات النقدية والمالية التوسعية... التي تعتبر من العوامل المفسرة للتضخم. كما أن العلاقة بين المديونية والمستوى العام للأسعار يمكن تلخيصها في أربع نقاط أساسية[1]:

- تميل الأسعار نحو الارتفاع حينما تبدأ عملية تسديد خدمة الدين الخارجي خاصة إذا ما كانت المشروعات التي تم تمويلها بواسطة هذه القروض الأجنبية لا تعمل بكامل طاقتها، وهذا ما شاع في الدول النامية؛
- بما أن معظم القروض مشروطة بعمليات توريد سلع نضف مصنعة أو سلع رأسمالية من البلد المقرض، فان الإحصائيات أكدت أن أسعار هذه المنتجات في بعض الأحيان زادت بأكثر من 100% باعتبار أن المورد يجد نفسه في حالة احتكار[2]، مما يؤدي إلى انخفاض القوة لشرائية للقرض إلى النصف في الوقت الذي يدفع فيه البلد المقترض سعر فائدة محسوب على

[1] – لمزيد من التفصيل انظر:

رمزي زكي،" **الديون والتنمية، القروض الخارجية وآثارها على البلاد العربية** "، دار المستقبل ، القاهرة، 1985، ص. ص. 146-153.

[2] – لمزيد من التفصيل أنظر: شوالي صالح، " **الديون الخارجية والتنمية(التجربة الجزائرية)**"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 1990، ص.9.

أساس القيمة الاسمية للقرض، هذا دون تجاهل الارتفاع الكبير لأسعار الفائدة مع بداية الثمانينيات بعد رفع الولايات المتحدة الأمريكية لأسعار الفائدة بهدف جلب المزيد من رؤوس الأموال، هذا ما أدى إلى ارتفاع تكاليف مختلف المشاريع بالبلدان النامية وهذه التكلفة الإضافية بدورها تنعكس سلبا على أسعار السلع المحلية مما يفقدها القدرة على منافسة السلع الأجنبية. إن هذا التأثير السلبي للعوامل الخارجية على مستويات الأسعار المحلية يعرف بالتضخم المستورد).)(التضخم المستورد= الخسائر الناجمة عن ارتفاع أسعار الواردات% x/إجمالي الإنفاق القومي بالأسعار الجارية).

- بسبب ارتفاع خدمة الدين تضعف القدرة الاستيرادية للبلد، مما يؤثر وبشكل كبير على ارتفاع أسعار السلع الضرورية لصيانة وتجديد وسائل الإنتاج حيث سيؤدي إلى انخفاض عرض السلع مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها المحلية لاحقا.
- عند لجوء الدول النامية إلى صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة ديونها، وهذا ما سيتم التطرق له لاحقا، فإن الصندوق يشترط تخفيض قيمة العملة لزيادة القدرة التنافسية للسلع المحلية، مما يؤدي إلى زيادة الصادرات من جهة، وانخفاض الطلب المحلي على الواردات التي ترتفع قيمتها بالعملة المحلية.مما يسمح بإعادة التوازن للميزان التجاري. غير أن هذا البرنامج شأنه شأن العديد من التدابير والإجراءات التي يتضمنها برنامج التصحيح الهيكلي لها آثار تضخمية آنية، ولذا فإن ظاهرة التضخم تعتبر متوقعة بالنسبة للبلدان المدينة أو التي اعتمدت برامج التصحيح الهيكلي.

الجدول رقم(08): مقارنة تطور معدلات التضخم بالبلدان المتخلفة مع البلدان المصنعة

	79-70	80	84	88	91	93	94	95	98	00	02
البلدان المصنعة	-	-	4.3	3.3	4.6	3.0	3.1	2.5	1.5	2.3	1.5
البلدان النامية	18.1	26.1	38.6	70.5	36.2	46.8	50.7	21.7	10.2	5.8	5.4
إفريقيا	12.7	16.2	20.4	12.7	24.3	31.2	34.6	33.9	9.0	14.2	9.3
أسيا	9.5	13.1	25.3	31.3	7.6	10.3	14.7	11.9	7.7	1.8	1.9
أمريكا الجنوبية	34.8	54.8	131.9	177.5	129.1	208.8	210.2	35.9	9.2	6.8	8.7

Source :-ARAZKI Igmat, "La Crise de L'Endettement Des Pays En Développement", ENAP, Alger,1990, p. 69.

- التقرير العربي الموحد لسنة 1987 ، ص.241. ولسنة 1998 للفترة 1991–1995، ص.204.
- التقرير العربي الموحد لسنة 2003 للفترة 1998–2003، ص.240.

من خلال ما ورد في الجدول يمكن التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

- يلاحظ أن معدل التضخم قد اقترن بالمناطق الجغرافية الأكثر استدانة والمتمثلة في أمريكا اللاتينية والتي تجاوز معدل التضخم بها 177% سنة 1988؛ ورغم انخفاضه النسبي سنة 1991 إلى 129%؛ إلا انه عاود الارتفاع بقوة سنتي 1994 و1995 ليصل إلى 208.8% و210.2% على التوالي، ليعرف بعد ذلك هذا المعدل انخفاضا محسوسا في الفترة اللاحقة.هذه مع الإشارة أن معدل التضخم يختلف من بلد لآخر داخل نفس المنطقة، فمثلا بالنسبة للبرازيل سنة 1985 كان معدل التضخم يقدر بـــ 220% في الوقت الذي تجاوز 250% في أوت سنة 1985 في بوليفيا[1]. إن ارتفاع معدل التضخم بهذه البلدان كانت له أثار سلبية على الإنتاج والعمالة وعلى مستوى معيشة السكان.
- من خلال الإحصائيات يلاحظ أنه في الوقت الذي تعرف فيه الدول النامية معدلات تضخم جد مرتفعة، فان البلدان المصنعة لم يتجاوز فيها معدل التضخم 5% خلال الفترة 1988-2002.

خامسا- أثر المديونية الخارجية على الإنتاج، الاستثمار والتوظيف:

في ظل انخفاض مصادر التمويل الخارجية خاصة بعد انفجار أزمة المديونية الخارجية في 1982، وارتفاع خدمة الدين الخارجي للبلدان المدينة، فقد اضطرت إلى تقليص وارداتها بشكل يساعدها على الوفاء بالتزاماتها الخارجية، فمثلا خلال الفترة 1980-1985 انخفضت واردات البلدان النامية بحوالي 100 مليار دولار، كما أن واردات الدول المثقلة بالديون قد انخفضت بأكثر من الثلث خلال الفترة 1981-1983[2]. ومع تراجع الواردات تأثرت المؤشرات الاقتصادية الأساسية بشكل كبير، فالنسبة للاستهلاك فقد شهدت أسعار السلع الاستهلاكية الضرورية ارتفاعا كبيرا، في حين انخفضت الواردات من السلع الوسيطة وقطع الغيار بشكل واضح أدى إلى تراجع الطاقة الإنتاجية في العديد من القطاعات الإنتاجية[3]. وبسبب هذا الوضع تمت إعادة النظر في العديد من المشاريع الاستثمارية ، وإلغاء جزء هام منها بسبب عدم مقدرة الدولة على تمويل عمليات الإنتاج

[1] - ARAZKI Igmat, " **La Crise de L'endettement Des Pays En Développement**", ENAP, Alger,1990, p.64.

[2] -رمزي زكي، المرجع السابق، ص. 158.

[3] – روابح عبد الباقي، المرجع السابق، ص.51.

والتجهيز لمختلف الوحدات التنموية المبرمجة، كما كان الوضع بالنسبة للجزائر مع نهاية الثمانينيات ولمختلف الدول المدينة. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول الموالي الذي يوضح تطور نسبة الاستثمار الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم(09): نسبة الاستثمارات الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول الأكثر مديونية خلال الفترة 1980-1988

	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
إ.الإجمالي/ن.م . الإجمالي	26.6	24.4	22.8	18.9	18.1	18.5	18.8	18.8	18.8

Source :- World Bank "world tebt tables ",1996.

- عبد العزيز شرابي، روابح عبد الباقي،"المديونية الخارجية للجزائر، دراسة تحليلية ومستقبلية"، وحدة البحث إفريقيا، العلم العربي، جامعة قسنطينة،1995.

تبين الأرقام الواردة في الجدول أن الاستثمار الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد عرف تراجعا مستمرا خلال الفترة 1980–1984، ورغم الارتفاع النسبي خلال الفترة اللاحقة لتستقر عند مستوى 18.8% خلال الفترة 1986–1988، إلا أنها بقيت عند مستويات اقل بكثير من مستوى 1980، وهذا ما يدل على العوائق الكبيرة التي واجهت الدول النامية لزيادة عمليات الاستثمار والإنتاج بسبب ضغط المديونية الخارجية من جهة وانخفاض معدلات الادخار المحلي من جهة ثانية، هذه الأخيرة التي عرفت تطورا سلبيا خلال الفترة 1980–1993 كما يوضحه الجدول أدناه والخاصة بالدول النامية منخفضة ومتوسطة الدخل.

الجدول رقم(10): نسبة الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية خلال الفترة 1980-1993
(الوحدة: %)

	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93
إ.م.إ/ن.م.إ	28.5	26.2	24.6	23.8	24.4	25.3	24.8	26.1	26.9	27.5	25.7	25.7	24.4	23.7

Source : World Bank 1995.

إن تراجع نسبة الادخار المحلي الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 5% خلال الفترة 1980–1983؛ بالرغم من التذبذب الملاحظ خلال هذه الفترة؛ تزامنا مع ارتفاع معدلات خدمة الدين الخارجي، ما انعكس سلبا على معدلات الاستثمار ومن ثم الإنتاج، إضافة إلى أنه في

هذه الفترة عرفت الدول النامية معدلات نمو ديموغرافي مرتفعة، مما يعني زيادة عرض قوة العمل حيث تم تقدير دخول ما يقارب 28 مليون شخص إلى سوق العمل في هذه البلدان حسب دراسة قدمتها الأمم المتحدة[1]. وبما أن سوق عمل هذه الدول عاجز على امتصاص هذا القدر من طالبي العمل، إذ وصل عددهم إلى ما يزيد عن 500 مليون أي بنسبة 27% من قوة العمل[2]. وحسب بعض المختصين أن امتصاص هذا العدد الكبير من البطالين يتطلب تحقيق معدل نمو اقتصادي لا تقل عن 6% سنويا حتى تتمكن هذه الدول من استيعاب الزيادة التي ستحدث سنويا في قوة العمل. أما إذا كان الهدف هو القضاء كليا على مشكل البطالة فانه يجب تحقيق معدلات نمو تتراوح بين 8 و9% سنويا ولعقد كامل من الزمن، مما يعني بالضرورة رفع معدل الاستثمار الإجمالي منسوبا إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى مستوى يتراوح ما بين 32% و36% وهي تقديرات يصعب تحقيقها بسبب الوضعية الصعبة التي تعيشها الدول النامية.

وبما أن أزمة الديون الخارجية أثرت بصفة كبيرة على اقتصاديات الدول النامية التي عرفت تراجعا ملحوظا في معدلات النمو والتنمية، وخاصة بعد أوت من عام 1982، تاريخ انفجار أزمة الديون الخارجية انطلاقا من المكسيك. لقد وجدت تلك الدول التي عرفت مديونيتها الخارجية تأزما أمام خيارات ثلاثة هي :

- التوقف عن الدفع بصفة نهائية أو بصفة مؤقتة في انتظار اتفاقية دولية؛
- تسديد المديونية مهما كلفها الثمن مع تطبيق إصلاحات اقتصادية هيكلية؛
- إعادة جدولة الديون مصحوبة بسياسة التصحيح الهيكلي.

ولهذا سعت كلا من الدول المدينة والدائنة والهيئات المعنية على وضع حلول تسمح بتجنب انهيار النظام المالي الدولي والخروج من هذه الأزمة المالية العالمية[3]. وكان من بين هذه الحلول المقترحة برنامج التصحيح الهيكلي المقترح من طرف صندوق النقد الدولي والذي سيتم تناول مضمونه في فصل لاحق، بعد أن تتم دراسة وقياس حاجة البلدان المدينة لبرنامج التعديل الهيكلي وكيفية قياسها من خلال ما سيرد في المبحث الموالي.

---

[1] – رمزي زكي، "**الاقتصاد السياسي للبطالة؛ تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**"، مجلة عالم المعرفة، أكتوبر 1997، الكويت، ص.97.

[2] – نفس المرجع، ص.98.

[3] – لمزيد من التفصيل حول الحلول المقترحة لحل أزمة المديونية أنظر:

فضيلة جنوحات،"**إشكالية الديون الخارجية وأثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية، حالة بعض الدول المدينة**"، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، ص.155–171.

المبحث الرابع: حاجة الدول النامية إلى التعديل الهيكلي

تبين من خلال المباحث السابقة أن بوادر ظهور أزمة المديونية قد بدأت في السبعينيات، حينما عمت موجة الكساد التضخمي الاقتصاد الرأسمالي العالمي. فقد أدى هذا الكساد إلى تراخ ملموس في الطلب على المواد الأولية التي تصدرها مجموعة البلدان النامية، الأمر الذي أدى إلى هبوط وتقلبات أسعارها العالمية، ومن ثم إلى تدهور وعدم استقرار حصيلة صادراتها. وفي الوقت نفسه تزايدت حاجة هذه البلدان إلى الواردات بسبب زيادة السكان وضعف الطاقة الإنتاجية واعتمادها على الواردات الوسيطة، وعلى التمويل الأجنبي كما سبق ذكره، وزاد من حدة الوضع أن أسعار الواردات لهذه الدول، وخاصة المواد الغذائية والوسيطة، قد ارتفع بشكل كبير بسبب لجوء الدول الصناعية إلى زيادة أسعار صادراتها لتعويض الارتفاع في أسعار البترول آنذاك. ومن هنا تفاقم عجز موازين مدفوعات الدول النامية، وفي ظل الفشل الذي منيت به استراتيجيات التنمية التي اتبعتها أدى بها إلى وضعية اقتصادية واجتماعية جد صعبة.

أولا: اتساع وزيادة الحاجة إلى برنامج التعديل الهيكلي

إن وصول متوسط العجز الخارجي(أي زيادة الواردات عن الصادرات) في كل البلدان النامية العربية مثلا فاق 20%[1] من الناتج المحلي الإجمالي، ونتج عن ذلك تناقص معدل تغطية حصيلة الصادرات للواردات مشيرا بذلك إلى خطورة الأزمة على هذه الدول كما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم(11): معدل تغطية الصادرات للواردات في البلدان العربية ذات العجز المالي خلال الفترة 1971-1982 (الوحدة: %)

	1971	1973	1975	1979	1982
مصر	74	73	49	67	50
المغرب	86	94	71	60	62
تونس	92	91	87	87	80
الأردن	20	38	39	41	86
سوريا	78	86	63	52	38
السودان	91	101	52	53	40

المصدر: رمزي زكي،" التضخم المستورد، دراسة في آثار التضخم بالبلدان الرأسمالية على البلاد العربية"، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1986، ص.213.

[1] – رمزي زكي، "**أعباء الديون الخارجية وأثارها على الخطط الإنمائية بالبلاد العربية**"، مطبوعات المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1983، ص.12.

ورغم أن أزمة الكساد التضخمي بالبلدان النامية كانت جلية في عقد السبعينيات من القرن الماضي، فان الوضع تطلب من هذه الدول انتهاج سياسات اقتصادية حازمة لمواجهة خطر الصدمات الخارجية عن طريق تعبئة الفائض الاقتصادي فيها(لتخفيض فجوة الموارد المحلية، وترشيد استخدام موارد النقد الأجنبي وتقليل الاعتماد على الخارج)، وإعادة النظر في إستراتيجية التنمية المطبقة وانتهاج سياسات تنموية بديلة، غير أنه بدلا عن كل هذا اتسمت السياسات الاقتصادية في الدول المدينة بالتراخي الواضح والسلبية، وبمعايشة الأزمة ومجاراتها من خلال زيادة الاعتماد على الدول المصنعة.

وباستمرار هذه الدول في الاقتراض من الخارج لمواجهة العجز، لم تولي اهتماما لخطورة نوعية القروض الخارجية وخاصة القروض قصيرة الأجل المتمثلة في التسهيلات المصرفية وتسهيلات الموردين. وكما هو معروف أن هذا النوع من القروض مرتفع التكاليف، حيث ترتفع فيه أسعار الفائدة ولا توجد به فترة سماح، وتقل مدته أحيانا عن عام واحد، بالإضافة إلا أن تسديده يتم بالعملة الصعبة.

وبهذا فان البلدان النامية التي سلكت طريق الاستدانة المفرطة عانت بعدها من تعقد الشروط العامة للاقتراض من أسواق النقد العالمي، حيث زاد متوسط سعر الفائدة الذي اقترضت به، وانخفض متوسط مدة الاقتراض، وتضاءل متوسط فترة السماح، وانخفضت نسبة عنصر المنحة.

كما أن دراسة وتحليل المديونية تشير إلى أثر احتفاظ بنوك الدول المتقدمة ببترودولارات الدول النفطية، حيث تحولت من جراء ذلك مديونية البلدان النامية إلى مديونية من نوع خاص وذلك عن طريق الزيادة في مشروعاتها ليس من أجل الاستثمار المباشر وإنما من أجل الاقتراض من البنوك الدولية الخاصة ، وعقد الصفقات المتعلقة بالبناء الصناعي وغير الصناعي، من أجل مواجهة العجز في ميزان المدفوعات. وكنتيجة لذلك تأكد اتجاه تمويل المشروعات في الدول المدينة عن طريق المديونية، وخاصة عن طريق البنوك الدولية الخاصة التي تستخدم البيترودولارات أساسا لعملية الإقراض، مما زاد من قدرة هذه البنوك وأصبحت عاملا محددا لنمط البناء الصناعي الذي

تقوم بتمويله سواء من حيث الاستثمار وحجمه ونوعية التكنولوجيا من جهة، ومن حيث نوع الدخل ومستواه ونمط توزيعه[1].

إن تأزم وضع الدول المدينة جعل من الصعوبة بما كان التوفيق بين الاستمرار في الوفاء بأعباء الديون وتمويل الواردات اللازمة للاستهلاك والإنتاج والاستثمار. وعندها تسعى الدول المدينة إلى طلب إعادة جدولة بعض أو كل ديونها والاتفاق مع الدائنين على تأجيل الاستحقاق. ومن هنا تطالب الدول المدينة وتحت إشراف صندوق النقد الدولي بتطبيق حزمة من السياسات التي تحدث تغيرات جوهرية في اتجاهات النظام ومساره، وتعرف هذه السياسات بـــ "سياسات الإصلاح الاقتصادي" والتي ستكون موضوع الدراسة في فصل لاحق.

ومن هنا يمكن استنتاج أربعة حالات تظهر المواصفات التي يجب أخذها في الحسبان عند تعريف حاجة البلد إلى التعديل الهيكلي والمتمثلة في[2]:

- البلد الذي يعاني من عجز كبير في ميزانه الجاري، ونمو ضعيف أو سلبي للإنتاج، فهو في حاجة تعديل هيكلي؛
- حالة البلدان التي لا تستطيع تحقيق توازن في ميزانها الجاري إلا عن طريق سياسة انكماشية، بمعنى أن حاجتها إلى التعديل الهيكلي تتناسب مع خسارة تنافسيتها ومع بلوغ مديونيتها حدها الأقصى، مما يتطلب موازنة ميزانها الجاري؛
- البلدان التي يصاحب فيها النمو الاقتصادي السريع عجز في ميزان المدفوعات، والتي لا تستطيع متابعة نموها إذا كان استحقاق ديونها الخارجية محدد في أجل قصير؛
- البلد الذي لديه حاجة ملحة إلى رؤوس أموال خارجية إضافية من أجل استعادة مستوى تنافسيته والتي ستؤدي بدورها إلى إعادة التوازن للميزان الجاري.

إذا كانت هذه المواصفات[3] تسمح بمعرفة حاجة البلد إلى برنامج التعديل الهيكلي فكيف يمكن قياس هذه الحاجة؟

---

[1]– محمد دويدار، "**الاقتصاد الرأسمالي الدولي في أزمته**"، منشأة المعارف الإسكندرية، 1981، ص.209.

[2] – لمزيد من التفاصيل انظر:

BIRD, " **L'ajustement et la Croissance en Afrique pendant les années 80**", Banque Mondiale et PNUD, Washington, mars 1989, p.p. 21-38.

[3]- لمزيد من التفصيل انظر الفصل السابع من كتاب:

Patrick et Sylviane GHILLAUMONT, **"Ajustement et Développement : l'Expérience des Pays ACP "** Economica, paris. 1994.

ثانيا: قياس مدى حاجة البلد لبرنامج التعديل:

نتيجة للآثار السلبية التي خلفتها عملية الاستدانة المفرطة على الدول النامية، وبروز حاجتها الملحة إلى تطبيق برامج التعديل الهيكلية دفع ببعض الباحثين إلى إنشاء مؤشر تركيبي يقيس مدى حاجة البلد إلى برنامج التعديل الهيكلي، وهذا بالاعتماد على المؤشرات التالية:

- نسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي؛
- معدل نمو الناتج المحلي؛
- نسبة الدين الخارجي الكلي إلى الناتج المحلي؛
- معدل الصرف الحقيقي (حيث اتخذت سنة 1970 كسنة أساس).

وبتوليف المؤشرات السابقة، توصل هؤلاء إلى أن البلد يكون في جاحة ماسة إلى التعديل الهيكلي، إذا كان معدل نموه ورصيد ميزان مدفوعاته أقل من وسيط عينة الدراسة(تتمثل عينة الدراسة في دول إفريقيا والباسيفيك والكاريبي"ACP" والدول النامية الأخرى)، أو كان أحد المؤشرين السابقين أقل من الوسيط ومؤشر المديونية أو مؤشر سعر الصرف أكبر من وسيط عينة الدراسة. وبالاعتماد على هذه المعايير[1] تم إنشاء الجدول التالي:

[1] – لمزيد من التفصيل انظر الفصل الأول من الكتاب:

Patrick et Sylviane GUILLAUMONT, op ;cit, p.p 3-19.

الجدول رقم (12) : تكوين مؤشر نوعي لقياس الحاجة النسبية للتعديل الهيكلي في بداية الثمانينيات[1]

دول ACP*	A :(حاجة نسبية لبرنامج التعديل الهيكلي)						B: اللجوء إلى صندوق النقد الدولي (1979-1989)	
	I1: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي(PIB)	I2: رصيد الحساب الجاري	I3: معدل الصرف الحقيقي	I4 :مستحقات الدين الخارجي	AJ: الدولة في حاجة ماسة إلى التعديل		السنوات	الأشهر
البنين	0	1	0	1	X			6
بوتسوانا	0	1	0	0				
بوركينافاسو	1	0	0	0				
بوروندي	0	1	1	0	X		3	
الكمرون	0	0	1	0			1	3
وسط افريقيا	1	0	1	0	X*		7	8
الكونغو	0	1	0	1	X*		2	8
كودي فوار	1	1	1	1	X*		7	8
إثيوبيا	0	0	1	0			1	1
الغابون	1	0	1	1	X*		5	2
قامبيا	1	1	1	1	X*		6	3
غانا	1	0	1	0	X*		6	5
Guinée Bissau	1	nd	0	1	X*		2	2
غيانا	1	1	0	1	X*		3	6
هايتي	1	1	1	0	X		8	8
جمايكا	1	1	1	1	X*		9	8
كينيا	0	1	0	1	X		8	5
ليسوتو	1	0	0	0			1	6
ليبيريا	1	0	0	1	X*		6	
مدغشقر	1	1	1	0	X*		8	3
ملاوي	1	1	0	1	X*		8	1
مالي	1	1	0	1	X		5	1
موريس	1	1	0	1	X*		5	9
موريتانيا	0	1	0	1	X*		6	3
النيجر	0	1	1	0	X		6	2
نيجيريا	0	0	1	0	X*		1	10
أوغندا	1	0	1	0	X		6	6
Papouasie/nelle guinée	1	1	1	0	X			
ج.الدومينيكان	0	1	1	0	X		3	
رواندا	0	0	1	0			1	
السنغال*	1	1	1	1	X*		9	6
السيريليون	0	1	0	1	X		6	1
الصومال	1	1	1	0	X		8	1
السودان	1	1	1	1	X		5	10
تنزانيا	1	1	1	1	X		5	1
تشاد	1	0	0	0			2	2
التوغو	0	1	1	1	X*		10	1
توباغو	0	0	1	0			1	
الزئير	1	0	1	0	X		8	3
زمبيا	0	1	0	1	X*		6	3

[1] - 0: مؤشر اقل من الوسيط؛ 1: مؤشر اكبر من الوسيط؛ AJ: الدولة في حاجة ماسة إلى التعديل، X: ابتداءا من الوسيط؛

*: انطلاقا من الربيع الأول أو الربيع الثالث.

زمبابوي	0	1	0	0		2	6
A: حاجة نسبية لبرنامج التعديل الهيكلي:							
دول غير ACP	**I1: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي(PIB)**	**I2: رصيد الحساب الجاري**		**I3: معدل الصرف الحقيقي**	**I4: مستحقات الدين الخارجي**	**AJ: (الدولة في حاجة ملحة إلى التعديل الهيكلي)**	
جنوب إفريقيا	0	0		0	nd		
الجزائر	1	0		0	1	X	
الأرجنتين	1	0		nd	0		
البنغلاداش	0	0		nd	0		
بوليفيا	1	0		1	1	X	
البرازيل	1	0		1	0	X	
الشيلي	0	1		0	1	X	
كولومبيا	0	0		1	0		
كوستاريكا	1	1		0	1	X*	
مصر	0	1		0	1	X	
السلفادور	1	0		1	0	X*	
الإكوادور	0	1		1	1	X	
غواتي مالا	1	0		1	0	X	
ا لهندوراس	1	1		0	1	X*	
الهند	0	0		0	0		
اندونيسيا	0	1		0	0		
إيران	1	0		1	nd	X	
الأردن	nd	nd		1	nd		
ليبيا	1	0		1	nd	X*	
ماليزيا	0	0		0	0		
المغرب	0	1		0	1	X	
المكسيك	0	0		1	0		
النيبال	1	0		0	0		
نيكاراغوا	0	1		0	0		
عمان	0	0		1	0		
باكستان	0	0		0	1		
بنما	0	1		0	1	X	
البراغواي	0	1		1	0	X	
البيرو	0	0		0	1		
الفيليبين	0	0		1	1		
الجمهورية الكورية	1	1		0	1	X	
سيريلانكا	0	1		0	1	X	
سوريا	0	0		0	0		

تايلاند	0	1	0	0	
تونس	0	0	0	1	
تركيا	1	0	0	0	
لأروغواي	0	0	1	0	
فنزويلا	1	0	0	1	X

Source : Patrick et Sylviane GUILLAUMONT, "Ajustement et développement, l'expérience des pays ACP ", Economica, paris, 1994,p.22.

ومن خلال الجدول يلاحظ أن، 32 دولة ظهرت بحاجة كبيرة إلى برنامج التعديل في بداية الثمانينيات، و18 دولة بحاجة كبيرة جدا لبرنامج التعديل من بينها الدول محل الدراسة (تونس، المغرب والجزائر)، وهي تمثل على التوالي 78% (بالنسبة لـــ 32 دولة) و43% (بالنسبة لـــ 18 دولة الأخرى) من العينة. أما بالنسبة للعينة الأخرى من الدول النامية؛ 19 دولة منها(أي 50%) لديهم حاجة كبيرة لبرنامج التعديل و5 دول(13%) لديهم حاجة كبيرة جدا وملحة للتعديل. هذه الإحصائيات تؤكد فائدة المقارنة بين دول ACP والدول النامية الأخرى بالنسبة فقط للدول التي تعتبر في حاجة للتعديل الهيكلي.

كما أن هذا الجدول يعطي في جهته اليمنى إحصاءا للفترة التي طبقت خلالها الدول المذكورة فيه اتفاق سابق مع صندوق النقد الدولي(المصادقة على تسهيلات موسعة أو تسهيلات التعديل الهيكلي)، إضافة إلى أنه يفترض أن هناك توافق بين كثافة الحاجة إلى التعديل في بداية الثمانينيات وفترة اللجوء إلى صندوق النقد الدولي خلال 1979–1989. وهذا التوافق أكد أن الدول الإفريقية في حاجة ماسة إلى التعديل الهيكلي مع تسجيل بعض الاستثناءات: البنين ونيجيريا التي لم تتوجه لطلب المساعدة من صندوق النقد الدولي إلا مؤخرا.

ومن أجل معالجة هذه الاختلالات ينصح خبراء صندوق النقد الدولي باستخدام حزمة من الإجراءات تهدف إلى تحقيق القيود الخارجية من أجل السماح بإعادة بعث النمو، وكما تم التطرق له سابقا هذا يتم بالتقليل من العجز وتحقيق النمو، أو زيادة النمو بسعر عجز متزايد عندما يمكن تمويله. وبذلك فان سياسات الإصلاح الاقتصادي تتوجه نحو تقزيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي وإطلاق العنان لحرية السوق في توزيع وتخصيص الموارد، وفتح الباب أمام المبادرة الخاصة المحلية والأجنبية على النحو الذي سيتم بيانه في الفصول اللاحقة.

الفصل الثاني:

الأسس النظرية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي

- **المبحث الأول: تطور الإطار الفكري لدور كلا من الدولة والسوق**
- **المبحث الثاني: المقاربات النظرية لاستعادة التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي**
- **المبحث الثالث: مكونات برامج الإصلاح الاقتصادي**

تمهيد:

بين الفصل السابق أن الدول التي تحتاج إلى برامج التثبيت والتعديل الهيكلي، هي تلك الدول التي تتميز بانخفاض مستويات النمو فيها مع وجود عجز في موازين مدفوعاتها الجارية. ومن هنا كانت الأهداف المعلنة لهذه البرامج هي تمكين الدول آنفة الذكر من تحقيق معدلات نمو مرتفعة مع استعادة التوازن في ميزان المدفوعات، وهذا عن طريق تعديل آلية تخصيص الموارد بالعودة إلى اقتصاد السوق، وبالتأثير على الطلب الكلي. وبطبيعة الحال فإن هذه الرؤية لم تتولد من فراغ، وإنما تستند إلى أطر فكرية مبررة حسب متبنيها. لذا يكون من الطبيعي دراسة وتحليل الأسانيد النظرية للبرامج محل الدراسة قبل التعرض لمحتوياتها التطبيقية. وعلى هذا الأساس قسم الفصل إلى ثلاث مباحث يتعرض الأول منها بالدرس والتحليل للعلاقة بين دور الدولة والسوق في تخصيص الموارد، أما الثاني فقد عنى بوجهات النظر حول إعادة التوازن بين طلب الموارد وعرضها، أما المبحث الثالث فقد خصص للمحتوى التطبيقي لبرامج الإصلاح الاقتصادي.

المبحث الأول: تطور الإطار الفكري لدور كلا من الدولة والسوق

في هذا المبحث سيتم تناول التحول الذي حصل في الفكر والممارسة اتجاه الأسواق والتدخل الحكومي في كل من الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية. كما نستعرض مبررات التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، ثم الحركة المعاكسة التي بدأت تظهر في أوائل السبعينيات في اتجاه التخفيف من التدخل الحكومي في الاقتصاد وإفساح مجال أكبر لعمل السوق كما ناد به النيوكلاسيك واعتمدته برامج الإصلاح الاقتصادي.

أولا: الموقف الفكري الاقتصادي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وإلى سبعينيات القرن الماضي في الدول الصناعية المتقدمة

تعرف الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية بأنها فترة اليقين بالنسبة للسياسة الاقتصادية، ومنها الكينزية في صورتها النقية، وقد نظرت للدولة كمتعامل من نوع خاص يتمثل دوره في أداء ثلاث وظائف أساسية[1]:

- إنتاج السلع والخدمات؛
- إعادة توزيع الدخل؛
- ضبط النشاط الاقتصادي.

I- مبررات تدخل الدولة:

حظي تدخل الدولة بقبول واسع في مختلف البلدان الصناعية في الفترة المذكورة، واستند هذا التدخل على الافتراض القائل بأن الكل لا يمكن اختزاله لمجموع مكوناته[2]. ومن هنا فإن الدولة لا تعبر عن تفضيلات المتعاملين الأفراد بل تجسد الصالح العام. لذا من واجبها التدخل لزيادة مستوى الرفاه الاجتماعي ومن شأن مبدأ التعويض أن يسمح بتعويض الضرر الذي يمكن أن يلحق بمصلحة بعض المتعاملين من جراء هذا التدخل. ولا يوجد فاصل واضح من شأنه أن يسمح بوضع الشروط المحددة لحجم الدور الذي ستلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي العام الأكبر من المصالح الفردية.

وحاولت نظرية السلع العامة[3] تقدير المبادئ قصد درئ الخطر الناجم عن التوسع غير المحدد لنشاط الدولة الذي استند إلى تصور غامض لدور الدولة. واستندت في ذلك على قصور فعالية السوق ونظام الأسعار[4]. فالسوق يتميز بإخفاقات عديدة كسيادة المنافسة غير الكاملة، و وجود آثار خارجية لآلياتها تفضي إلى اختلاف التكاليف والمنافع عن التكاليف والمنافع العامة. كما أن السوق لا يستطيع توفير بعض السلع العامة لسبب أو لآخر[5]. ومن هنا تم تبرير تدخل الدولة باعتبارها

---

[1] -لمزيد من التفاصيل أنظر:

R .A. Musgrave,"**Une Théorie Pluridimensionnelle de la Gestion de L'Etat**"
Economie Publique, textes choisis, traduits et présentes par Xavier GREFFE avec la collaboration de Kespi et Goulin, Paris, 2[0] édition économica, 1978,p.p.297-299.

[2] – لمزيد من التفصيل أنظر:

Michel CHATELUS et Jaques FONTANEL**, "Dix Grands Problèmes Contemporains "**, Alger, OPU, 1993,p.196.

[3] - M. CHATELUS, Ibid,p.196.

[4] – عبد المنعم السيد علي، " **دور الدولة المتغير في التنمية، دراسة في اثر الثلاثي (الايدولوجيا، السياسة والاقتصاد) في العراق، السعودية وتونس**"، بحوث اقتصادية عربية، العدد الخامس، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، 1996، ص.106.

[5] - نفس المرجع، ص.106.

المتعامل الوحيد القادر على زيادة الوفرات الخارجية وتقليص اللاوفرات، وأدت سيادة هذه الفكرة إلى توسع النشاط الحكومي في كل الدول الصناعية مع تباين هذا التدخل لعدم وجود معايير من شأنها تحديد مجال تدخل الدولة[1].

1. **دولة الرفاه**: من شأن عمل السوق أن يؤدي إلى بعض النتائج غير المرغوبة اجتماعيا كسوء توزيع الدخل مثلا. لذا فمن واجب الدولة التدخل لتصحيح التوزيع الأولي، وتضمن بذلك لكل المواطنين إشباع حاجاتهم الأساسية بغض النظر عن مدى مساهمتهم في النشاط الاقتصادي. وقد اتخذ اقتصاد الرفاه في الدول الصناعية خلال فترة الخمسينيات وحتى السبعينيات من القرن الماضي أشكالا مختلفة تمثلت في: نظام متطور للحماية الاجتماعية، توسيع التعليم لمختلف الفئات الاجتماعية، تشريعات العمل. وقد نجم عن حضور الدولة المكثف في الاقتصاد زيادة الاقتطاع الضريبي حيث بلغ 33% من الناتج المحلي الإجمالي في بعض البلدان الصناعية[2].

2. **الضبط الاقتصادي**: كما هو معلوم أن كينز قد انتقد بلا هوادة قانون الأسواق ومن ثم خلص إلى أن حالة التوظيف الكامل التي ادعى الكلاسيك بأنها الوضع الطبيعي والعادي للاقتصاد الوطني ليست إلا حالة خاصة فقط، وأن توازن الاقتصاد القومي يمكن أن يتحقق عند مستويات مختلفة تقل عن مستوى التوظيف الكامل. لهذا اهتم كينز بتحديد القوى التي تحدد مستوى الدخل. وانتهى إلى نتيجة مفادها أنه مع تزايد الدخل القومي يزداد الميل للادخار وبالتالي يتقلص الميل للاستهلاك وفي الوقت نفسه ينخفض معدل الكفاية الحدية لرأس المال وبالتالي ينخفض الميل للاستثمار وتظهر البطالة والركود الاقتصادي. وللخروج من هذه الوضعية غير التوازنية ناد بضرورة تدخل الدولة للتقليص والحد من التذبذب المفرط في السوق وبالتالي تجنب نتائجه الاجتماعية السلبية[3]. ويتم ذلك من خلال التأثير في حجم الطلب الكلي حتى يتحقق مستوى من الدخل من شأنه أن يضمن التشغيل الكامل، وناد باستخدام الأدوات النقدية (تخفيض سعر الفائدة) والمالية (زيادة النفقات العامة وتخفيض الضرائب. وهكذا خلص كينز إلى إمكانية تعرض النظام الرأسمالي للازمة، كما أن اليد الخفية التي تعرض لها الكلاسيك لا وجود لها[4]. وأنه على الدولة أن

---

[1]- M. CHATELUS, op ;cit, p.198.

[2] - Ibid, p.199.

[3]– لمزيد من التفصيل أنظر:

رمزي زكي، " **الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**"، عالم المعرفة، إصدار المجلس الوطني للثقافة وفنون الآداب، الكويت، أكتوبر 1997، ص.355.

[4]– لمزيد من التفصيل أنظر:

تعضد باستمرار النشاط الاقتصادي. واستنادا إلى هذا ساد الاعتقاد بأن جوهر السياسة الاقتصادية يجب أن ينطوي على تحقيق المربع الذهبي(تشغيل كامل، استقرار، توازن خارجي وتحقيق قدر من النمو الاقتصادي). وإن حدث وكان هناك تعارض بين هدفي العمالة والاستقرار فيجب تفضيل التشغيل الكامل، حيث أن الاعتقاد السائد آنذاك بموجب منحنى فيليبس هو تعذر حدوث البطالة والتضخم آنيا.

ثانيا: موقف الفكر التنموي خلال الفترة من الخمسينيات إلى السبعينيات من القرن العشرين:

يتضح مما سبق أن النظرية السائدة في فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي قد حددت دور الدولة في تصحيح إخفاقات السوق أساسا. وقد حظيت هذه النظرية باهتمام الباحثين في مجال التنمية، وتم الاعتماد عليها لوضع فرع جديد سمي"اقتصاد التنمية". واعتمدت المساهمات الأولى للمشتغلين في هذا الفرع على تبيان أن ظروف البلدان النامية تستدعي دور أكبر للدول كما هو الحال بالنسبة للبلدان المصنعة وهذا نظرا للعوامل التالية[1]:

- عدم كفاية البني الإرتكازية ورؤوس الأموال الاجتماعية؛
- قلة رؤوس الأموال القابلة الاستثمار؛
- العرض المحدود من المهارات التقنية والإدارية؛
- عدم كفاية الحوافز والمؤسسات الداعمة الاستثمار المنتج والزيادة الإنتاجية؛
- الاعتماد الكبير على التجارة الخارجية والمساعدة الخارجية للحصول على الأموال وسلع رأس المال اللازمة لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

في مثل هذه الظروف اعتقد المهتمون بالتنمية أنه من المستبعد الوصول إلى الاستخدام الكامل وتوازن التبادل التجاري الخارجي في إطار اقتصاد مفتوح قصد تلبية الطلب، فقلة الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات القابلة للتصدير تحول دون ذلك، وهذا مهما كان سعر الصرف السائد وهذا حتى

فنشترو قيللتو، " **الفكر الاقتصادي** "، عالم المعرفة، ترجمة محمد إبراهيم زيد، الدار المصرية للتأليف والترجمة، بدون سنة نشر، ص.111.

[1]– لمزيد من التفصيل انظر: فنشترو قيللتو، المرجع السابق، ص.120.

وإن كان ذالك في ظل سيادة معدل أجر لا يتعدى مستوى توفير القوت اليومي واستنتجوا أن الاعتماد على السوق الحرة سيؤدي إلى استمرار ما اصطلح على تسميته بالازدواجية والتهميش أي تعايش نمط إنتاج قبل رأسمالي مع نمط إنتاج رأسمالي[1]. لذا اعتقدوا أن وظيفة الدولة لا تكمن في المحافظة على توازنات الاقتصاد وتوفير الحاجات والخدمات العامة فحسب بل يجب أن تلعب دورا أساسيا في زيادة الموارد الاقتصادية ووضع آلية من شأنها تحويل تلك الموارد إلى استثمار منتج باعتباره محرك للنمو[2] فالسوق الحرة في الدول النامية من وجهة نظر المشتغلين بالتنمية توفر قدرا من الاستثمار يقل عما هو مرغوب فيه اجتماعيا. كما تؤدي إلى تخصيصه بطرق قد تكون مغايرة لتلك المنتظرة اجتماعيا، وهذا يفضي إلى هدر قدر لا بأس به من الموارد المجتمعية. وبهذا الصدد أشار ميردال إلى "أن القوى المؤقتة للسوق تميل إلى تحقيق زيادة في عدم التوازن القومي والدولي للتنمية" .

يستدل مما سبق أن المشتغلين في حقل التنمية قد وضعوا مفهوم التكوين الرأسمالي على رأس سلم الأولويات كما هو الشأن في النظريات الاقتصادية التي سادت منذ بداية القرن الثامن عشر وإلى غاية الحرب العالمية الأولى حيث تم تعويضه بمصطلح جديد "التخصيص الكفء للموارد"[3].

غير أن ما تجدر ملاحظته هو أن المشتغلين في حقل التنمية قد حاولوا التوفيق بين مفهوم التراكم الرأسمالي ونظرة إيجابية للدولة لم تكن موجودة عند الكلاسيك[4] . حيث أشار أغلبهم إلى أن سياسات التصنيع تستدعي ضرورة تدخل الدولة نظرا لعجز قوى السوق والمبادرة الفردية في الاضطلاع بهذه المهمة ويمكن الاستدلال على ذلك بما قاله البروفسور رودان "أن الاستثمارات الضرورية والأكثر مردودية بالنسبة للبلد الذي يريد القيام بعملية التصنيع تظهر آثارها في شكل وفرات خارجية لذا فإنها لا تجذب الاستثمار الخاص، كما أن عوائدها لا تظهر إلا على المستوى الجماعي ولذا يتوجب خلق هيئة تمويل واسعة (عامة أو مختلطة) قادرة على دعم الاستثمارات المتكاملة المطلوبة[5] .

[1] – نفس المرجع، ص.120.

[2] – نفس المرجع، ص.121.

[3] - Michel CHATELUS et Jaques FONTANEL, op ;cit,p.120.

[4] - ibid, p.121.

[5]- ibid, p.122.

من أعلاه يتبين أن الفكر الاقتصادي الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية وطيلة الستينيات لم يكن متسامحا مع القطاع العام فحسب بل مشجعا له. كما أعطى الدولة دورا إستراتيجيا في الاقتصاد وهذا دون الحد من دور القطاع الخاص، بل نادي بالإبقاء عليه ودعمه وإشراكه في عملية التنمية ذاتها، مما انعكس في تنامي القطاع العام واتساع الدور الاقتصادي للدولة في غالبية الدول النامية في عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي.

ثالثا: الموقف الفكري الاقتصادي في البلدان الصناعية المتقدمة بعد سبعينيات القرن الماضي:

عرفت البلدان الصناعية المتقدمة في بداية السبعينات تباطئي النمو الاقتصادي وارتفاع في مستويات البطالة مقترنا بزيادة معدل التضخم، وهي الأزمة التي عرفت بالركود التضخمي. وبهذا تهيأ المناخ لرواج وانتعاش الأفكار الليبرالية من جديد. ويتفق التياران الرئيسيان (النمساوي واللأنجلوسكسوني) [1]، على أن الاقتصاد لا يعاني الكساد بسبب نقص تدخل الدولة بل على العكس من ذلك، يعود سبب المشكلات إلى تدخل الدولة المفرط في الاقتصاد[2]. ويأخذ الليبراليون الجدد على تدخل الدولة في الاقتصاد للعديد من المآخذ يمكن تلخيصها في النقاط التالية[3]:

1- تضع الدولة نفسها خارج دائرة السوق وبالتالي فهي تزعم بأنها لا تخضع للقيود السوقية فتزيد من سيطرتها على الاقتصاد بصورة مستمرة. وقد أفضى مثل هذا التصور إلى ارتفاع الاقتطاع الضريبي ارتفاعا مفرطا من الناتج المحلي على حساب القطاعات المنتجة مما أدى إلى تقلص حصة هذه الأخيرة من الناتج. وبهذا تكون الدولة قد عملت على تقويض دعائم الموارد الاقتصادية وتثبيط الجهود والمبادرات، حيث يلحظ زيادة التشريعات والقوانين التنظيمية ذات التأثيرات السلبية المختلفة: ظهور الريوع نتيجة الفساد الإداري مما دفع بالمتعاملين الاقتصاديين إلى محاولة الاستيلاء على هذه الريوع بدل توجه وتركيز الجهود على زيادة كفاءتهم في استخدام الموارد.

---

[1]- للمزيد من التفصيل أنظر: سوزان جورج، " **كيف أصبح الفكر أحاديا**"، مجلة معالم، دار نشر مارينور، العدد الرابع، 1998، ص.53.

[2] - Roger FRYDMAN," **l'Etat et le Modèle Economique, l'Economie Fiction Contre les Nouveaux Economiste",** Andreff et autres, François s Maspero, 1982,p. 15.

[3]- لمزيد من التفصيل انظر:

Michel CHATELUS et Jaques FONTANEL, op ;cit,p.120.

2- أن اقتطاعات الدولة قد مولت في غالب الأحيان نفقات غير نافعة أو أقل كفاءة فيما لو تم استخدامها من طرف القطاع الخاص. كما يلاحظ عجز السياسات الاقتصادية على بلوغ أهدافها بالنظر لتوقعات المتعاملين الرشيدة والتي من شأنها أن تلغي التأثيرات المستهدفة. كما تم تبذير الأموال العامة في تنفيذ مشاريع لم تظفر برخصة السوق علاوة على ذلك تم استخدام الموارد السيادية في دعم نشاطات فاشلة بدل استخدامها في خلق شروط سوقية مواتية لحث وخلق نشاطات جديدة، كما يلاحظ عجز سياسات التوزيع في القضاء على الفقر. وكان من نتيجة هذا إعادة النظر في المكاسب ويقينيات النمو التي كانت سائدة بعد الحرب.

3- تزعم الدولة أنها تمثل الصالح العام ومن ثم تضع نفسها حكما بين القوى الاجتماعية والمتعاملين الاقتصاديين. والواقع أنه لا يوجد صالح عام مستقل عن مصالح الأفراد التي تزعم الدولة تمثيلهم (لا وجود الاقتصاد الكل بالمفهوم التقليدي). وضمن هذا السياق اعتبرت نظرية التنظيم، وتحليل العمل البيروقراطي، ونظرية الاختيار الحكومية على أنها صناعة تستجيب للمصالح الذاتية لمديريها المنحازين وغير المحايدين، وحللت السياسة لا على أساس تعظيم النفقة الاجتماعية وإنما كتعظيم المنفعة الاجتماعية وكتعظيم لمنفعة السياسيين. ومما دعم هذه النظرة فضائح الرشاوى التي تطفو إلى السطح من حين لآخر.

4- أدى النمو المفرط للتدخل الحكومي إلى تقويض دعائم الديمقراطية والمبادئ التي يقوم عليها مجتمع الحريات الفردية. فالمطالبة بالأمن والتكفل بالأفراد بغرض درأ المخاطر كلها عوامل أدت إلى تدهور مفاهيم المسؤولية والحرية الفردية وقد نجم عن هذا الوضع حراسة ومراقبة المجتمع، وهو أمر يهدد بظهورها يسمي بالدولة الشمولية المناقضة لنظام المبادرة الفردية، الأمر الذي أدى إلى إعاقة عمل قوانين السوق. وترتب على هذه النظرة للدولة من طرف الليبراليين الجدد رمي ظلال من الشك حول فاعلية إدارة الطلب وإعطاء دور أكبر للتوقعات والحوافز وبالتالي لأفق زمني أطول. ووصل هؤلاء إلى استنتاج أن نظاما سوقيا يعمل بشكل صحيح سيميل إلى حفز الكفاءة الاقتصادية والنمو الاقتصادي معا. الأهم من ذلك أن السوق يفعل ذلك تلقائيا دون حاجة إلى جهاز إداري كبير[1].

[1]- أنظر المقال: " Chantanel EUZERBY, "**la montée de la pauvreté** "، المنشور في كتاب:
dix grands problèmes économiques contemporains, sous la direction de Michel CHATELU et Jaque FONTANEL, O.P.U, Alger, 1993, p. 196.

وقد كان من نتائج هذا المنحنى الجديد في الفكر الاقتصادي منذ السبعينيات الاتجاه نحو أدوات اقتصادية منفردة تتصف بالعمومية وشيء من التلقائية المنضبطة، متمثلة بأداة واحدة هي النمو النقدي، التي يجب أن تكون الوحيدة من بين الأدوات الخاصة للتحكيم الحكومي، والذي له تأثير عام على مجمل الاقتصاد ينفي على الحكومة أي مسؤولية اقتصادية، ويضع القطاع الخاص في مركز المتحكم، ويجعل من الدولة عنصرا محايدا اقتصاديا. وهكذا في ظل المفهوم الكلاسيكي المحدث الجديد (النقد) والنظام ذاتي التنظيم وتلقائي التوازن على المستوي الكلي ونموذج المنافسة على المستوى الجزئي تصبح الدولة شيئا فائضا اقتصاديا ولا ضرورة لها إلا في الحدود التي تسمح لما هو واقعي أن يصبح عقلانيا. لقد تجسد هذا المنحى في السياسة التتاشرية والريغانية في كل من إنجلترا والولايات المتحدة. وهكذا عرفت معظم البلدان الأوربية بعد ذلك تطورا ملحوظا باتجاه اقتصاد العرض، وكان الهدف المركزي في البلدان المتطورة هو حصر التدخل الحكومي عند حده الأدنى كما يراه النيوكلاسيك وترك قوة السوق تتكفل بذالك[1].

I – الموقف الفكري الاقتصادي في البلدان النامية بعد سبعينيات القرن العشرين:

إن المتتبع للتطور الفكري التنموي والسياسات التنموية منذ بداية سبعينيات القرن العشرين سوف يلحظ حدوث تراجع عن المقولة التي ظلت تتمتع بالقبول طوال ما يزيد عن ثلاثة عقود والمتمثلة في أن التنمية لن تتحقق في الدول النامية بشكل تلقائي، وأنه على الدول أن تتدخل في إدارة الاقتصاد. والتراجع عن تدخل الدولة لم ينشأ من فراغ فقد كان وراءه عدة عوامل، منها ظهور الليبرالية الجديدة، ومنها تدهور الأوضاع في الاتحاد السوفياتي سابقا وشرق أوربا والذي أدى إلى تنفير الكثيرين من فكرة إدارة الدولة للاقتصاد، ومنها أيضا قوة جذب نموذج التنمية الآسيوي الذي فسر البعض نجاحه باعتماده على قوى السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي، ومنها أيضا ما أنزل بالكثير من الدول النامية من الكوارث في مساراتها التنموية، والتي سعت للخروج منها بالتماس العون من المؤسسات المالية الدولية التي تشترط التحول إلى اقتصاد السوق كثمن لتقديم العون. وفيما يلي سيتم استعراض أسباب ومبررات التحول إلى اقتصاد السوق كما قدمها الاقتصاديين بالنسبة للدول النامية ثم نبين دور الدولة كما نادي به هؤلاء[2].

[1]– ديلمي لخظر، " **تجربة التنمية في بلدان شرق أسيا (حالة اليابان وكوريا الجنوبية)**"، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2004، ص. 15.

[2]– نفس المرجع، ص. 16.

1- مبررات الانصراف عن تدخلات الدولة: قدم النيوكلاسيك في هذا المجال ثلاث حجج:

أ- لقد أصبح تعويض الاستيراد ركيزة من ركائز سياسات الأقطار المتخلفة في محاولاتها تصنيع وتطوير القاعدة التكنولوجية لاقتصاديتها واقترن إحلال الصادرات، في العادة، بسياسة تقيد صرف العملة وأحيانا بأسعار الصرف المبالغ فيها وبالقيود الكمية على الاستيراد ونجم عن هذا[1]:

- قيام صناعات غير كفوءة داخل أسوار الحماية التي تقيمها.
- أنها منحت المنتجين المحلين قوة احتكارية، الأمر الذي قلل من رفاهية المستهلك بفعل ارتفاع الأسعار.
- أنها أثرت سلبا على الميزة النسبية للبلد، وهذا بسبب سوء توزيع الموارد.
- أنها صارت بديلا لسياسة توسيع الصادرات وذلك لتنافسها على الموارد المتاحة.

ب- تمخض عن تدخل الدولة المفرط ظهور" نزعة البحث عن الريع"على نطاق واسع، وترتب عن هذه الظاهرة تحويل طاقة المتعامين بعيدا عن مجال الإنتاج، وتوظيفها في الحصول على موارد مالية إضافية والبحث عن حماية متزايدة من طرف الدولة.

ج- أن هناك دول كتايوان وكوريا الجنوبية وهونج كونج وسنغافورة قد حققت معدلات نمو مرتفعة نتيجة اعتمادها على نمط الاقتصاد الموجه نحو الخارج، والذي تحركه حوافز السوق وقطاع خاص قوى.

بناء على هذه الملاحظات تم زرع الشك في جدوى الدور الحكومي في البلدان النامية. كما زعم الليبراليون الجدد أن العوامل التي تسبب إخفاقات سوقية ومن ثم جهود حكومية من أجل تصفيتها قد أدي إلى تطوير نظرية إخفاق حكومي مشابهة لنظرية الإخفاق السوقي في القطاع الخاص. وقد لا يكون الإخفاق الأخير كافيا بحد ذاته لتبرير تدخل حكومي بهدف تصحيحه، ذلك أن الإخفاقات السوقية قد تعكس الطبيعة المحدودة وغير الكاملة للسلوك الفردي، مما قد لا تستطيع الحكومة تحسينه وإدخال تغيير جوهري عليه[2]. فالواقع يبين أن إخفاقات الحكومة أكبر من إخفاقات السوق ذاتها، ذلك أن الإخفاق نزعة كامنة لكل الحكومات وبالأخص حكومات البلدان النامية ومردّ ذلك حسب ديباك لال "أن الكثير من الحكومات البلدان النامية تقترب في أعمالها الرسمية من نموذج

[1]- فاضل عباس مهدي، "**التنمية الاقتصادية والتخطيط في العراق(1960-1970)**"، الطبعة الأولى، دار الطليعة، بيروت، 1977، ص.ص. 80-91.

[2]- نفس المرجع، ص.92.

الدولة الأمة الذي ساد أوربا خلال القرن السابع أو الثامن عشر، حيث تميزت الدولة بالجشاعة وعدم الفعالية والعمل لصالح الحكام أكثر من المحكومين، وعليه يكون من الجنون تحميل هذه الدولة واجب التميز المستنير اتجاه التجارة الدولية والشريكات المتعددة الجنسية وتوفير الحاجيات الأساسية كما نادي بها فرع الاقتصاد للنمو الكلاسيكي.[1]

نتيجة هذه المستجدات بدأت أهم الأفكار حول سياسة التنمية (خاصة داخل المجموعات الأكاديمية الناطقة بالإنجليزية ووكالات التنمية) تتحول في النصف الثاني من سبعينيات القرن العشرين من تقديم وصفات الخمسينيات والستينيات إلى النظرية الكلاسيكية للدور المناسب لكل من الدولة والسوق. كما تم التخلي عن فكرة الحاجة إلى فرع اقتصاد التنمية[2]. فمحرك النمو حسب الكلاسيكين الجدد هو الكفاءة في تخصيص الموارد وليس التكوين الرأسمالي كما هو الشأن عند أسلافهم الكلاسيك. إذ يعتني الاستثمار بنفسه طالما توفرت الهيئات المؤسسية التي تكفل التوزيع الأمثل للموارد، ومهما يكن الاستثمار المتولد عن هذه الترتيبات فسيكون بكل تأكيد الرأسمال الاجتماعي الأفضل.

ويرى الكلاسيكين الجدد أن الترتيبات المؤسسية اللازمة لضمان الاستخدام الأمثل للموارد هي الأسواق المتنافسة وبالخاصة تلك الأسواق المندمجة مع الأسواق العالمية. لذا وجب على الدولة أن تترك المنتجين الخواص يتصرفون وفق آليات السوق كي يوفر كل الحاجيات فيما عدا بعض الحاجات العمومية التي تتمتع الدولة بميزة في إنتاجها مقارنة بالقطاع الخاص. ويترتب على هذه الإجراءات وصول الإنتاج إلى حده الأقصى بفعل استغلال المنتجين لفرص الربح. ومن البديهي القول أن مثل هذا الاستدلال يستند إلى الفرض القائل بأن الأسعار تعبر عن تكاليف الندرة النسبية للموارد[3].

إن هدف استقصاء الربح سيدفع المنتجين الخواص إلى استخدام التقنيات الإنتاجية ذات الكثافة العمالية العالية، وفي ذلك استجابة للوفرة النسبية لعناصر الإنتاج والاستغلال لمميزة نسبية يملكها الاقتصاد هي ميزة العمالة الوفيرة والرخصية أيضا. وسيترتب على ذلك زيادة الصادرات كثيفة العمل مولدة آثار عكسية إيجابية على مستوي التراكم. ولكن مع نضوب فائض العمالة واتجاه

[1]– نفس المرجع.

[2]– ديلمي لخظر، المرجع السابق، ص.18.

[3]– نفس المرجع، ص. 19.

مستويات الأجور نحو التقلص، تتلاشى ميزة الأجور المنخفضة وتأخذ الميزة النسبية للصادرات في التناقص في الأسواق، هنا يبدأ التوجيه للتقنيات ذات الكثافة الرأسمالية الأعلى بفعل تغير النسبة تبعا لعنصر الندرة. وبهذا استنتج النيوكلاسيك أن مفتاح النمو هو نوع من التجارة الموجهة نحو التصدير مع توفر نزعة منخفضة نحو الاستيراد وحوافز موحدة نسبيا بالنسبة لمختلف النشاطات، إذ لا بد أن تكون الحوافز الخاصة بتصدير المنتجات متعادلة مع حوافز الإنتاج الموجهة نحو السوق الداخلية، وإن هذا الوضع سيؤدي إلى استقصاء معدل النمو الاقتصادي (حسب الأسعار العالمية) بفعل انتقال الموارد نحو النشاطات التي يتميز فيها الاقتصاد بميزة مقارنة وترك النشاطات التي لا يتميز فيها بميزة تنافسية لدول أخرى، علاوة على ذلك سيؤدي توسيع نسبة الاقتصاد المعرض للمنافسة الدولية إلى تقلص قدرة الدولة على فرض الأسعار السياسية، ومن شأن هذا أن يزيل ريبة المنتجين الخواص نحو سياسة الدولة، كما ستستفيد دول أخرى أقل تطورا، وهذا عندما تبدأ الأسعار في الارتفاع بفضل تحسن قدرة البلد التكنولوجية عندها سيتخلي البلد عن تصدير المنتجات ذات الكثافة الرأسمالية المنخفضة، تاركا إياها لمنتجين آخرين، ليرتقي إلى مرحلة تصنيع أرقي[1].

2- دور الدولة:

تتمثل وظائف الدولة عند النيوكلاسيك في:

- المحافظة على الاستقرار الكلي.
- توفير الهياكل الإرتكازية ذات التكاليف الثابتة العالية بالمقارنة مع التكاليف المتغيرة مثل الموانئ، سكك الحديد، قنوات الري، قنوات الصرف.
- توفير الخدمات العامة كالدفاع الأمن والتعليم والبحث الأساسي والمعلومات الاقتصادية؛
- المساهمة في تطوير البني قصد تحسين السوق العمل والسوق المالية والتكنولوجية؛
- إزالة التشوهات السعرية عند فشل آلية السوق؛
- إعادة توزيع الدخل بالقدر الكافي لضمان تلبية الحاجات الملحقة للفئات المحتاجة لذلك.

[1]- نفس المرجع.

إن ما يثير الإشكال والاختلاف في القائمة أعلاه هو تحديد إخفاقات السوق على أرض الواقع وتقرير ما يجب فعله من أجل تصحيح ذلك. وبهذا الصدد يقبل النيوكلاسيك مبدأ إخفاق الأسواق الخاصة بالتطور التكنولوجي وتدريب العمال والقروض الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمصدرين الأمر الذي سيستدعي تدخل الدولة لتصحيح الفشل[1].

ففيما يتعلق بالتطور التكنولوجي يمكن أن يخفق السوق نتيجة نقص المعلومات، وإذا ما قررت أحد المؤسسات تطوير تكنولوجيا جديدة فإنه من الصعب عليها أن تحتفظ بكل العائد إذ يمكن للمنتجين آخرين إعادة تصميم طريقة الإنتاج بالاعتماد على تحليل المنتوج، كما يمكن أن يغادر العمال المؤسسة ليطبقوا ما تعلموه في مؤسسة أخرى. إذا ورغم تحمل المؤسسة عبء التجديد لوحدها فإنها في مقابل ذلك لا يمكنها أن تحصل على كل العائد الاجتماعي الناجم عن هذا التجديد. ولذا فإن المؤسسات لا تسهم إلا بالقسط اليسير في الجهد التكنولوجي. علاوة على ذلك تتطلب بعض التقنيات حدا أدني من الجهد يفوق قدرة المؤسسة المنفردة، لذا حين يكون الاستثمار التكنولوجي أقل من المعدل المطلوب يمكن زيادته باستخدام حوافز جبائية. وفي حال نقص إمكانات القطاع الخاص يمكن للدولة تنسيق جهود كل من القطاع العام والخاص لتطوير التكنولوجيا. كما يقع على عاتق الدولة مسؤولية حماية وتقنين الملكية الفردية في شكل علامات مسجلة وحقوق محفوظة.

وبالنسبة لتكوين وتدريب الأفراد، يمكن أن يختل السوق عندما يتفوق عائد المجتمع المتمثل في الحصول على مواطنين متعلمين على العائد الذي يمكن للمتعلمين الحصول عليه في شكل دخول مرتفعة. ويشمل العائد الاجتماعي للتعليم الحصول على مواطنين أصحاء، نسبة مواليد منخفضة، تعليم فعال. وفي غالب الأحيان يصعب تمويل التعليم والتكوين بواسطة الأموال الخاصة نظرا لعدم توفر مؤسسات تقبل إقراض الأشخاص مقابل حصولها على مدا خيل بعيدة المدى وغير مضمونة، هذه الظاهرة لا تدفع بقوة السوق للاستثمار الواسع في العنصر البشري، مما يتطلب تدخل الدولة لتصحيح الوضع[2].

وفيما يتعلق بالقروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة، يمكن أن يخفق السوق عندما تسيطر الشركات الكبرى على مزايا الاقتراض، حينما تستفيد من ضمانات الدولة المستترة، بمعني أنها

[1]– أندرياس جورج بابندريو،" **الرأسمالية الاستبدادية**"، ترجمة نوري الجزائري، دار الطليعة بيروت، 1973، ص.34.

[2]– ديلمي لخضر، المرجع السابق، ص.20.

تتوفر على حظوظ الإنقاذ أكبر من المؤسسات الصغيرة عندما تواجه المصاعب والعوائق. هذه الحالات تجعل من تدخل الدولة أمرا ضروريا قصد فتح الباب أمان المؤسسات الصغيرة للحصول على القروض، كما يمكن تبرير خفض نسب الفائدة على قروض التصدير بالنظر للعائد الأكبر فيما لو تم البيع في السوق الداخلية.

يتبين مما سبق أنه إذا كان من الممكن الاعتماد على الاستدلال أعلاه لتبرير تنفيذ سياسة اقتصادية وظيفية للدولة بما يتماشي مع أفكار النيوكلاسيك، فإنه من الصعب استخدام هذه التوصيات لانتهاج سياسة قطاعية أو تصنيعية خاصة بصناعة محددة. ذلك لأن سياسات التصنيع القطاعية تهدف إلى توجيه الموارد نحو صناعات يتم اختيارها من أجل إعطاء المنتجين فيها تفوق تنافسي، والهدف من ذلك إقامة نوع من الصناعات المختلفة عما ينتج فيما لو تم ذلك بفعل قرارات المتعاملين في السوق[1]. وعليه فإن المبررات الخاصة بهذه الصناعات الفتية يجب أن ترتكز على مفهوم الوفرات والمديات، ويمكن أن تأخذ الوفرات شكل عوائد تفرزها المؤسسة في صورة منتجات أو خدمات أو قدرات تكنولوجية لا يمكن لقوة السوق أن تعوضها عليها، كما يمكن للوفرات أن تظهر في صورة نشاط استثماري تقوم به المؤسسة لتكملة استثمار مؤسسات أخرى. وفي هذه الحالة فإن قوى السوق تعجز عن بيان درجة الارتباط الموجود بين هذه القرارات الاستثمارية بصورة جيدة. وعلى هذا الأساس يمكن للوفرات أن تكون سندا لتدخل الدولة قصد تنظيم الاستثمار الخاص الذي لم يبلغ أقصاه بعد، ويمكن أن يتم ذلك بتنسيق الدولة لقرارات الاستثمار أو باستخدام المحفزات لجذب استثمارات إضافية.

وبخلاف الوفرات تنشأ الماديات عندما تنخفض تكلفة الوحدة جراء توسيع الإنتاج مما يفضي إلى بروز هياكل صناعية تتسم بسيادة المنافسة غير الكاملة. وعندها يمكن لذوي الأسعار المنخفضة إفلاس المنتجين الآخرين. علاوة على ذلك قد تستدعي حالات الإعسار تدخل الدولة لامتلاك المؤسسة أو تنظيم الأسعار أو اتخاذ إجراءات لمساعدة المؤسسات حتى تتجاوز مشكلاتها السعرية.

وبالنسبة للصناعات المتجذرة، لابد أن يرتكز التبرير على برهنة أن الانهيار المتولد عن السوق غير ذي فائدة اجتماعية أو يؤدي إلى اختلال غير مقبول في عالم الشغل. ولكن يزعم النيوكلاسيك أن اختلالات السوق التي يمكن تصحيحها بسياسات صناعية أو قطاعية قلما تحدث.

[1]– نفس المرجع.

أكثر من ذلك ذهب البعض إلى حد القول بقلة الاختلالات الكامنة في الحركة السوقية. وإن وجدت فمصدرها تدخل الدولة، الذي من شأنه تشويه السوق، وبهذا المعنى فإنهم متشائمون بالنسبة لإمكانية خضوع السياسين لإشكالية سوء استعمال الموارد وأكثر تشاؤما حول إمكانية تفطن الدولة للفرص التي يفوتها المقاولون الخواص. ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن بعضا من النيوكلاسيك قد وضعوا في الحسبان وضع الصناعة الفتية[1]. إلا أنهم يرون أن دور الدولة الأساسي يتمثل في انتهاج سياسة الترقية غير متحيزة لمجموع الصناعات الفتية. ومن هذا المنطق يمكن القول أن جل النيوكلاسيك يتفوقون مع آسار لندبك القائل "يتمثل دور الدولة في الاقتصاد الموجه نحو السوق في التخطيط المادي والاجتماعي والنفسي للمتعاملين الخواص أكثر من تخطيط ما يفترض أن يقوم به هؤلاء المتعاملين".[2]

لقد ترتب على تطبيق هذا المبدأ في غالبية البلدان النامية تقليص دور الدولة وتركز اهتمام السلطات العامة على نشاطات أقل مما كان عليه الحال سابقا، كما أدى إلى المزيد من الخصخصة وتحرير الاقتصاد. وهذا ما ناد به صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الداعمين لبرامج الإصلاح الاقتصادي، التي تهدف إلى إعادة تخصيص الموارد بغرض رفع الكفاءة الإنتاجية وذلك في إطار تحرير الاقتصاد الوطني واعتماده على آليات السوق والحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية على النحو الذي سيأتي بيانه في المبحث الثالث من هذا الفصل.

المبحث الثاني: المقاربات النظرية لاستعادة التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي

يستكمل هذا المبحث ما جاء في الأول، حيث يتناول بالدرس والتحليل مختلف المقاربات التي استند إليها صندوق النقد الدولي في إعداد برامج الإصلاح الاقتصادي، بهدف استعادة التوازن في المعاملات الخارجية، وسيتم التركيز على ثلاث مقاربات، مقاربة الامتصاص، المقاربة النقدية لميزان المدفوعات، ومقاربة سعر الصرف.

أولا: مقاربة الامتصاص

[1]– سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد،"**السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008،ص.140.

[2]– نفس المرجع.

يؤكد هذا الأسلوب المستمد بالأساس من النظرية الكينزية على أنه من أجل توازن الميزان التجاري يجب تساوي إنتاج البلد مع قدرة اقتصاده على امتصاص السلع والخدمات، أو بعبارة أخرى، أنه يعرف الميزان التجاري بأنه الفارق الموجود بين الإيرادات العامة والنفقات الكلية للمقيمين، أي الفارق بين الدخل الوطني(الكلي) والنفقات الكلية للاقتصاد الكلي ويمكن التعبير عن ذلك رياضيا بالمعادلات التالية: (1) ... ... + + + + = +

حيث :/الدخل القومي

: الواردات

: الاستهلاك

: الاستثمار

: النفقات الحكومية

: الصادرات

عند عزل متغيرات التجارة الخارجية في المعادلة رقم (1) نحصل على ما يلي:

(2).....(+ +) − = −

إن المتغيرات ما بين القوسين في المعادلة رقم (2) والتي تمثل كل من الاستهلاك، النفقات الحكومية والاستثمار على التوالي يطلق عليه مصطلح الامتصاص، أي ما أمتصه الاقتصاد الوطني من نفقات داخلية بصرف النظر عن متغيرات العالم الخارجي.

إن المعادلة رقم (2) تبرز أن العجز الخارجي، أي في حالة > ما هو إلا انعكاس بسيط للاختلال الداخلي المتمثل في فائض الامتصاص بالنسبة للإنتاج، أي أن:

+ + > واعتمادا على المعادلة رقم (1) أعلاه، إذا رمزنا لرصيد الميزان التجاري . − = ومجموع الامتصاص للاقتصاد بـــ: **A** فإن الدخل القومي يساوي:

(3) ... ... + = أو (4) ... ... − =

على هذا الأساس أنه ومن أجل التخفيف أو القضاء على العجز التجاري يجب الضغط على الطلب المحلي من خلال إتباع مجموعة من الإجراءات أو التدابير، إذا كان الاقتصاد عاجزا على زيادة الإنتاج الوطني كحالة البلدان المتخلفة من بينها تخفيض سعر العملة المحلية.

قد درس الاقتصادي الأمريكي ألكسندر S. ALEXANDER هذا الأسلوب [1]؛ حيث حلل أثر تخفيض العملة على الامتصاص ولاحظ أن لخفض سعر العملة أثرا آليا على تخفيض الامتصاص، مما يتطلب إيجاد إجراءات اقتصادية تقشفية منظمة ومكملة لهذا الخفض.

وحسب ألكسندر دائما فإن خفض العملة يحدث عدة آثار منها:

- أثر خفض العملة على الدخل ؛
- أثر تغير الدخل على الامتصاص .

وانطلاقا من المعادلة رقم (4) فإن كل تغير في رصيد الميزان التجاري يكون نتيجة لتغير الدخل أو تغير الاقتصاد أو كلاهما.

وعلى هذا الأساس ستكون المعادلة أعلاه بالشكل التالي: ... ... =

حيث/ :يمثل أثر خفض سعر العملة على الدخل

: يمثل تغير الامتصاص الذي يساوي إلى إجمالي :

1)- تغير الامتصاص الذي ما هو إلا نتيجة للأثر الأوتوماتيكي لخفض سعر العملة؛

2) -تغير الامتصاص المنبثق عن تغير الدخل يساوي علما أن الرمز هو عبارة عن إجمالي الاستهلاك والاستثمار أي يلي الامتصاص.

وبذلك نحصل على المعادلة رقم(6):

... ... (6). = +

وبتعويض ΔA في المعادلة رقم (5) نحصل على أثر خفض العملة على الميزان التجاري

(+). = -

المعادلة رقم (7) تبرز أن رصيد الميزان التجاري يمكن أن يتحسن في الحالات التالية:

- ارتفاع الدخل؛
- نقص الامتصاص؛
- تزايد الدخل بنسبة أكبر من تزايد الامتصاص.

ويتضح مما سبق أنه وفي حالة التشغيل الكامل لا يمكننا تحسين وضع الميزان التجاري إلا من خلال تخفيض الامتصاص، أما في الحالة المعاكسة، أي في حالة التشغيل الجزئي فيمكن التأثير

[1]- غربال عبد الفتاح وآخرون، " **السياسات التصحيحية في الاقتصاد التونسي**"، ندوة السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي، 20-1988/02/22، المعهد العربي للتخطيط، دار الرازي، الكويت، 1989، ص.ص. 119-121.

على الناتج من خلال استغلال الطاقات العاطلة والتي يمكن أن تؤدي إلى زيادة في العرض الكلي الحقيقي. أما بالنسبة للبلدان المتخلفة التي تعاني من عدم مرونة العرض بسبب ضعف هياكلها الاقتصادية فإن صندوق النقد الدولي وبهدف تخفيض أو القضاء على عجوزات موازين مدفوعاتها فإنه يلجأ إلى التأثير على الامتصاص والوصول بالتالي بالطلب الكلي إلى مستوى يتلاءم والعرض الكلي[1].

ثانيا- المقاربة النقدية لميزان المدفوعات:

تنص هذه المقاربة على أن التغيرات في ميزان المدفوعات هي ظاهرة نقدية، وأن العجز في ميزان المدفوعات يعود أساسا إلى فائض في العرض النقدي. وتحويل مقاربة الامتصاص إلى التطبيق العملي يتطلب معرفة طبيعة الترابط بين القطاع النقدي وميزان المدفوعات. وهذه المقاربة تسمح بحساب سقف القروض التي تتناسب والأهداف المحددة لمستوى الاحتياطات الأجنبية [2]، تقوم هذه المقاربة على فرضيتين أساسيتين:

- ✓ الفرضية الأولى:" ثبات الطلب على النقود"،الطلب لا يرتبط سوى بحجم المعاملات ويتناسب وجزء من الدخل الاسمي للأعوان الاقتصاديين الذين يرغبون الاحتفاظ به في شكل أرصدة سائلة
- ✓ الفرضية الثانية: "عرض النقود هو معطى خارجي"، فعرض النقود هو نتيجة لقرار السلطات النقدية التي تحدد مستوى التركيبة الداخلة للقاعدة النقدية، حيث ينطبق ذلك تماما مع ما كتبه م، ف، بيريطو " إن المقترب النقدي مبني على أساس فرضيتين : توجد دالة ثابتة للطلب على النقد بالنسبة للدخل، تعبر عن كون الأعوان الاقتصادية يرغبون الاحتفاظ بنسبة من أصولهم في شكل أرصدة سائلة، والسلطات النقدية يمكنها أن تتحكم في حجم عرض النقود بواسطة الإصدار القرضي المحلي، أي أن العرض المحلي للنقود يتحدد خارجيا بالنسبة للطلب على النقود"[3].

إذا كان إذن عرض النقود كمتغير خارجي وكنتيجة لقرار السلطات النقدية التي تحدد الهيكل الداخلي للقاعدة النقدية، فإن ذلك يسمح بالقول أن كل توسع للقروض الداخلية يترجم بنقص في

---

[1]– روابح عبد الباقي، المرجع السابق، ص.150.

[2] - Marc RAFFINOT , "**Dette Extérieure et Ajustement Structurel**", Edicef, AUPELF, 1991, p.127.

[3]– بن حسين الأخضر، " **الفكر الاقتصادي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وتأثيرات سياساتها التصحيحية على سياسة التمنية في بلدان العالم الثالث بالإسناد إلى الجزائر**"، ندوة السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي من 20الى 22 فيفري 1988، المعهد العربي للتخطيط، دار الرازي، الكويت 1989، ص. 167.

الأرصدة النقدية الأجنبية الصافية. ذلك أن كل فائض في عرض النقود، يقصد هنا بالفائض الزيادة في السيولة بشكل يفوق ما يرغب المتعاملين الاحتفاظ به في شكل أصول سائلة (إن هذا الفائض) سيستغل في شراء سلع أجنبية ويستثمر في الخارج بسبب عجز العرض المحلي على مواكبة هذه الزيادة في الأجل القصير سواء بسبب ضعف الهياكل الاقتصادية كما هو الحال بالنسبة للبلدان المتخلفة أو أن الاقتصاد يوجد في حالة التشغيل الكامل. وبارتفاع الطلب على السلع المحلية بشكل حاد نظرا لوجود هذا الفائض النقدي، فإن ارتفاع المستوى العام للأسعار سيكون رد الفعل الطبيعي مما يؤدي إلى الاختلال في الميزان التجاري. خلاصة ذلك أن كل اختلال خارجي ما هو إلا نتيجة لمرض عميق يجد أصله في التوسيع النقدي وأن كل عملية تهدف استرجاع التوازن لميزان المدفوعات تتطلب تخفيض القروض الداخلية سواء كانت للدولة أو للاقتصاد.

وبسبب تجاهل مقاربة الامتصاص لتأثيرات العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات على الرصيد النقدي للدولة (إن المقاربة النقدية التي يمكن استعراضها بشكل كمي أدناه)، فإن اختلال ميزان المدفوعات سوف يؤثر في كمية النقود المتداولة وهذا بدوره سيؤثر على مختلف المتغيرات النقدية الأخرى كأسعار الفائدة ومستوى الأسعار ومقدار الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها[1]. إن تحكيم العلاقات والمفاهيم السابقة، سيقودنا حتما ولو بشكل مختصر إلى استعراض الخصائص التي تميز الاقتصاد الذي يخضع للتصحيح الهيكلي وكيف سيحدث التوازن الاقتصادي؟ فحسب أسيدون[2] فالتوازن في الاقتصاد الكلي لأي اقتصاد يخضع للتصحيح الهيكلي يطلق عليه مصطلح " اقتصاد صغير مفتوح "يتميز بما يلي:

- ضيق السوق المحلي؛
- ضعف الادخار وغياب سوق مالية؛
- الانفتاح الخارجي؛
- عجز كبير في ميزان المدفوعات والميزانية العامة.

يرتبط بثلاث معادلات مستقلة[3]:

المعادلة رقم(1):

---

[1]– جون هدسون ومارك هندر" **العلاقات الاقتصادية الدولية**"، ترجمة د: طه عبد الله منصور و د: محمد عبد الصبور محمد علي، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر،الرياض، 1994، ص.136.

[1]- A/ ELMADJID AIT HABOUCHE- "A**justement Structurel et Croissance: Déterminants et Mécanismes**", *Colloque Bilan du P.A.S et Perspectives Pour L'Economie Algérienne,*– Alger le 15/07/1998, p.42.

[3] -M. RAFFINOT, Op ;Cit,p. 128.

معادلة الطلب على النقود وتتناسب مع الدخل القومي الحقيقي:

حيث/ : الطلب على النقود

: مقلوب سرعة التداول

: المستوى العام للأسعار

: الدخل الحقيقي الكلي

المعادلة رقم(2): تمثل عرض النقود، حيث تعتبر كمعطي أو متغير خارجي، يرتبط بالمقابل الداخلي وبالاحتياطات الأجنبية للقاعدة النقدية.

حيث/ : عرض النقود

المقابل الداخلي للقاعدة النقدية

: الاحتياطات الدولية

المعادلة رقم(3): وتخص تخفيض أسعار الصرف، بمعنى ما هي قيمة وحدة واحدة من العملة المحلية مكونة بالعملات الأجنبية.

حيث/ : الأسعار المحلية

: الأسعار الأجنبية

: معدل الصرف

.

يحدث التوازن عندما يتساوى كل من العرض والطلب على النقود.

.

وبتعويض كل من و بقيمتها في المعدلات السابقة:

نحصل على:

.

.

يتضح من المعادلة الأخيرة أن مستوى الاحتياطات الدولية ما هو إلا رصيد ميزان المدفوعات مع افتراض ثبات كل من أسعار الصرف والدخل. هذا الرصيد الذي لا يبقى مرتبطا في

حالة ثبات إلا بمستوى القروض الداخلية التي يسمح بها البنك المركزي، ومنه فإن كل اختلال في ميزان المدفوعات يجد تفسيره في فائض عرض النقود[1].

ثالثا- مقاربة سعر الصرف:

لا يمكن تطبيق السياسة الاقتصادية الناتجة عن التحليل الكنزي اعتمادا على منحنى(IS-LM) والمبني تحت فرضية الاقتصاد المفتوح بنموذج Mundell-Fleming، وذلك لوجود عدة اختلافات بين الدول المصنعة والدول النامية(دور سعر الفائدة في الاستثمار وحركة رؤوس الأموال، بنية إنتاج غير مرنة...)، لذا فان صندوق النقد الدولي عند إعداد اقتراحاته في السياسة الاقتصادية يلجا إلى عدة أشكال نظرية ذات صلاحية جزئية. ومن ثم كان اعتماد مقاربة الامتصاص والمقاربة النقدية باعتبارهما يتوافقان وطبيعة الاقتصاديات النامية ويتكاملان خاصة في الأجل القصير. لكن كليهما يعاني من نقيصة، وهي عدم إدماجهما المباشر لسعر الصرف البالغ الأهمية في برامج التعديل[2].

إن هذه المقاربة ترتكز أساسا على نظرية المقارنة بين القدرات الشرائية التي تبرز أن معدل صرف التوازن يتحدد بالعلاقة بين مستويات الأسعار من السلع في اقتصاديين مختلفين، وتعود هذه المقاربة إلى نظرية الاقتصادي" جوستاف كاستيل"، حيث تنطلق هذه الأخيرة من فرضية أساسية وهي أن سعر أية عملية يتحدد وفقا لقوتها في السوق المحلية بالنسبة لقوتها الشرائية الخارجية، ومن ثم فإن أية علاقة بين عمليتين مختلفتين تتحدد تبعا لمستويات الأسعار السائدة في كل من الدولتين وللتوضيح أكثر فإن سعر الصرف الحقيقي لأي من العمليتين يساوي النسبة بين القوة الشرائية للعملة في السوق المحلي والقوة الشرائية للعملة في الأسواق الأجنبية[3].

أو هي تلك النظرية التي تنص على أن سعر الصرف يتحرك كنتيجة لتغير سلوك مستوى الأسعار في دولتين مختلفتين بطريقة تبقي على معدل التبادل ثابتا أو بصيغة أخرى، تحرك سعر الصرف يعكس أولا الاختلاف في معدلات التضخم بين دولتين.

فإذا كان: p:يمثل مستوى الأسعار المحلي

p_f :مستوى الأسعار الخارجي؛

e[4]: سعر الصرف الاسمي

---

[1]– روابح عبد الباقي، المرجع السابق، ص. 154.

[2] - IMF, Op ;Cit, pp,17-18.

[3] - M.Rafinot,Op ;Cit, p.130.

- [*] eيمثل عدد وحدات العملة الأجنبية المقابلة لوحدة واحدة من العملة الوطنية.

فإن سعر الصرف الحقيقي R يساوي: $R = e.(P^*/P)$

وعليه فانه عند تغير p أو p_f فان e يتغير ليبقي على القيمة: $R = e.(P^*/P)$ ثابتة.

وتكون هذه النظرية مفسرة لسلوك سعر الصرف في حالة وجود فارق تضخمي كبير بين الدول، أي تكون ذات مصداقية لما يزداد مخزون النقود.

وتمكن هذه المقارنة من استنتاج ما يلي:

* إذا كان الارتفاع في الأسعار المحلية اكبر من الارتفاع في الأسعار الأجنبية المعدلة بواسطة سعر الصرف الاسمي(فقدان القدرة الشرائية)، فان سعر الصرف الحقيقي يرتفع وبالتالي يكون في هذه الحالة فرط تقدير للعملة الوطنية ولتجنب مثل هذا التشوه، يتم تقسيم السلع إلى سلع متاجر بها دوليا وسلع الاستهلاك المحلي فقط، وليكن:

Pt: مستوى الأسعار المحلي للسلع المتاجر بها دوليا والمرجع بالمعامل a

Pn: مستوى الأسعار المحلي للسلع الموجهة للاستهلاك المحلي فقط والمرجح بالمعامل(1-a)

ومنه يصبح المستوى العام للأسعار المحلي هو: $P = P_n^{(1-a)}.P_t^{(a)}$ ... ... (1)

ليكن: $\frac{P_t}{P_n} = Y$ ... ... (2)

بضرب P_t في $\frac{P_t}{P_n}$ فنحصل على: $P_t = P_n^{(1-a)}.P_t^{(a)}.P_t = P_n^{(1-a)}.P_t^{(a+1)}$ $= \frac{P_t^{(a+1)}}{P_n^{(1-a)}}$

ومنه: $Y = P_t^{(a+1)}/P_n^{(1-a)}$

وبتطوير العلاقات نفسها بالنسبة لمستوى الأسعار الخارجية، وبالمطابقة نجد:

وبذلك نحصل على قيمة سعر الصرف الحقيقي تحت فرضية السعر الوحيد ($P_t = P_t^*$)، أي:

لكن لدينا: $P_t = e.P_t^*$، ومنه: $e = \frac{P_t^{(a+1)}}{P_t^{*(a+1)}}$

وبالتالي ومن أجل تفادي الإفراط في تثمين العملة الوطنية، فلا بد من الإبقاء على نسبة ترابط ملائمة بين الأسعار الداخلية للسلع المتاجر بها دوليا وغير المتاجر بها دوليا[1].

المبحث الثالث: مكونات برامج الإصلاح الاقتصادي

بعد أن تم استعراض الأسانيد النظرية لبرامج الإصلاح الاقتصادي، بقي الآن توضيح محتواها التطبيقي، بمعنى الترجمة العملية في صورة إجراءات وسياسات، وكما هو معروف فإن برامج الإصلاح الاقتصادي تتكون من شقين متكاملين هما برامج التثبيت وبرامج التكييف الهيكلي، ومع أن الجدال لا يزال قائما بين الاقتصاديين في مجال الإصلاح بشأن أي من الحزمتين من السياسات الاقتصادية يمكن تنفيذها أولا، التثبيت أو التصحيح الهيكلي أو الاثنين معا، إلا أنه سيتم استعراض برامج التثبيت ثم برامج التكييف الهيكلي.

أولا- برامج التثبيت

برامج التثبيت هي برامج يصممها ويتابع تنفيذها صندوق النقد الدولي، وتتمثل في مجموعة من السياسات التصحيحية التي تتم في مجال السياسات المالية والنقدية وسعر الصرف، ويتم تنفيذها في الأجل القصير سنة واحدة في الغالب، وتهدف هذه البرامج إلى معالجة الإختلالات الداخلية والخارجية، وهي بهذا تشمل جميع أوجه التصحيح في الاقتصاد الكلي وجميع أوجه السياسات الاقتصادية التي تستهدف تحقيق توازن أفضل بين عرض الموارد والطلب عليها وتطور ميزان المدفوعات[2] .

والسياسات التي تتضمنها برامج التثبيت تبدأ من تشخيص محدد للمشكلة الاقتصادية وهي أن الاختلال الخارجي والمتمثل في عجز ميزان المدفوعات وتنامي الديون الخارجية يرجع إلى الإفراط في مستوى الاستهلاك، أي وجود فائض في الطلب، على النحو الذي تم بيانه في المبحث الثاني من هذا الفصل مما يفرض على هذا الفائض بالحد من عجز الموازنة العامة واتباع سياسة نقدية مساندة وذلك برفع أسعار الفائدة وتقييد الائتمان، وتخفيض سعر الصرف، وتؤدي هذه السياسات إلى الحد

[1] - IMF, Op ;Cit, pp. 07-11.

[2] – عزيز علي محمد، "**دور صندوق النقد الدولي في سياسات التصحيح والتنمية**"، ندوة التصحيح والتنمية، تحرير سعيد النجار، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 1987، ص، 98.

من عجز ميزان المدفوعات وبالأخص عجز الميزان التجاري هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن وجود فائض طلب محلي يسبب ضغطا على المستوى العام للأسعار فيدفعها للارتفاع المستمر، ويهدف برنامج التثبيت هنا إلى القضاء على أهم مصادر هذا الارتفاع وهو عجز الموازنة العامة للدولة.

وفي نفس الوقت ولكي تكتمل منظومة التثبيت يجب تنمية الموارد من النقد الأجنبي عن طريق خفض سعر الصرف للعملة الوطنية وهو بدوره يزيد الصادرات ويحد من الواردات.[1] وتتضمن برامج التثبيت السياسات التالية:

I- السياسات المالية: وتهدف إلى خفض عجز الموازنة العامة للدولة من خلال زيادة الإيرادات وتخفيض النفقات[2] بواسطة مجموعة من السياسات بعضها يتعلق بالإيرادات وبعضها يتعلق بالنفقات والثالث بأسلوب تمويل العجز.

1- جانب الإيرادات: تتم زيادة الإيرادات بواسطة:

●إعادة هيكلة النظام الضريبي: وجعله أكثر شفافية وتحسين مرونة النظام وثباته وتقليل تحيزه ضد أنشطة الإنتاج والتصدير وتوسيع قاعدة الدخل الخاضع للضريبة، وفرض ضريبة واحدة على كل الدخل الفردي وفقا لجدول ضريبي واحد، وإزالة الضرائب المتعددة على الشركات للحد من التهرب الضريبي وترشيد الإعفاءات[3].

●فرض ضريبة عامة غير مباشرة على الاستهلاك أو المبيعات تشمل غالبية السلع والخدمات؛

●تتم زيادة الإيرادات كذلك عن طريق رفع أسعار غالبية السلع والخدمات العامة وأهمها مواد الطاقة لتناسب مع الأسعار العالمية، فضلا عن زيادة أسعار النقل والمواصلات، الاتصالات، وخدمات التعليم والصحة وغيرها.

2- جانب النفقات: يتم خفض النفقات بواسطة

[1] – عشماوي علي عشماوي، "**برامج التكيف التي يدعمها صندوق النقد الدولي**"، مصر المعاصرة، أبريل، 1988، ص. 240.

[2] – رمزي زكي، "**التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية**"، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1996، ص. 165.

[3] - International Monetary Fund, "**Economies Development of the Arab Countries**", Selected Issues, I.M.F, Washington, 1993, p. 37.

●خفض النفقات الجارية وخاصة الأجور وخفض عدد العاملين بالحكومة والقطاع العام وخفض أو إلغاء الدعم وقصره على سلع محددة وخفض الإنفاق العسكري؛

●خفض النفقات الرأسمالية وخاصة الإنفاق الاستثماري وخفض أو إلغاء الاستثمار للقطاع العام بواسطة التخلص من هذه الوحدات جزئيا أو كليا[1] ويعتبر تخفيض النفقات هو القاسم المشترك في معظم برامج التثبيت التي أبرمها صندوق النقد مع دول العالم الثالث.

3- **أسلوب تمويل عجز الموازنة:**

تهدف برامج التثبيت إلى تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق موارد حقيقية ويتم بإصدار أذونات على الخزانة العامة بأسعار فائدة تحدد وفقا لقواعد العرض والطلب وهي بالطبع تزيد عن الفائدة التجارية، وذلك لتخفيض الاعتماد على القروض الخارجية أو اللجوء إلى التمويل المصرفي بهدف الحد من القروض الخارجية ومحاربة التضخم.

II- **السياسة النقدية الائتمانية:** وتهدف إلى التحكم في المعروض النقدي والحد من الطلب في الاقتصاد القومي ذلك أن فائض الطلب للتضخم يناظره إفراط في السيولة المحلية، ويتم ذلك عن طريق السياسات النقدية التالية:

1. تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة بحيث تزيد أسعار الفائدة الدائنة عن معدل التضخم لتشجيع الادخار وبالتالي الاستثمار، وتزيد أسعار الفائدة المدينة للحد من الاقتراض بغرض الاستهلاك، وأساس هاته السياسة منهج شو–ماكنون في التحرير المالي، وتتلخص في أن تقوم المؤسسات المالية بالتوسط بين المدخرين والمستثمرين، ويفترض هذا المنهج أن مستويات الادخار ترتبط بمعدلات النمو الاقتصادي، وأن الادخار دالة موجبة في معدل الفائدة الحقيقي، في حين أن الاستثمار دالة سالبة في هذا المعدل[2]؛

2. وضع سقوف ائتمانية لا يجوز تعديلها خلال فترة تنفيذ برامج التثبيت وخاصة الائتمان الممنوح للحكومة والقطاع العام للحد من السيولة المحلية؛

---

[1]- Ibid, p. 38.

[2] – محمود صفوت محي الدين، "**القطاع المالي وأثره على التنمية، مسح نظري مع الإشارة للتجربة المصرية في الإصلاح الاقتصادي وآثاره التوزيعية**"، تحرير جودة عبد الخالق، وهناء خير الدين، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1994، ص. 532.

3. وضع إجراءات لتحسين إطار السياسة النقدية وتتضمن:

- تفعيل أدوات غير مباشرة للسياسة النقدية بواسطة الدور الإشرافي القوي للبنك المركزي كبديل عن التدخل الإداري للدولة؛
- اتخاذ إجراءات لتشجيع المنافسة في القطاع المالي وإعادة هيكلة البنوك العامة في مرحلة أولى ثم خصخصتها في مرحلة ثانية؛
- وأخيرا تطوير الأسواق المالية[1].

III- **سياسة تخفيض سعر صرف العملة**: تمثل سياسة سعر الصرف أهم سياسات برامج التثبيت إذ يعتقد خبراء الصندوق أن عملات دول العالم الثالث محددة إداريا بأعلى من قيمتها الحقيقية، ويعتبر أن تحديد سعر صرف واقعي هو شرط هام لنجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي بشقيه التثبيت والتكيف الهيكلي لإزالة التشوهات في الأسعار[2].

ويرجع ذلك إلى تخفيض سعر الصرف للعملة الوطنية يمنع من زيادة الطلب على النقد الأجنبي نظرا لارتفاع أسعار الواردات وفي ذات الوقت زيادة النقد الأجنبي عن طريق زيادة الصادرات، وكل هذا يؤثر إيجابيا على ميزان المدفوعات وبالأخص الميزان التجاري، ويؤدي إلى استقرار التجارة الخارجية والنقد الأجنبي في الدولة ويجعل الوضع في المدفوعات الخارجية قابلا للاستمرار وهو ما يمكنها من الاستغناء عن المساندة التي يقدمها صندوق النقد الدولي في نهاية فترة تطبيق برنامج التثبيت[3].

ويعتقد أن تطبيق سياسات برامج التثبت تكبح جماح التضخم وتوفر موارد تسمح بالوفاء بالتزامات الدين وتوفر ظروف الاستقرار الاقتصادي وهذه السياسات الاقتصادية، وإن كانت مصممة للأجل القصير وعند تطبيقها قد تؤدي إلى الركود ونقص الاستثمارات، إلا أنها مؤقتة سرعان ما تزول عند تطبيق برامج التكيف الهيكلي التي يرعاها ويراقب تنفيذها البنك الدولي.

ثانيا: برامج التكيف الهيكلي:

---

[1] – مانويل غيسيان، "**دور إصلاح القطاع المالي في التصحيح الاقتصادي الكلي والتصحيح الهيكلي**"، في ندوة السياسات المالية وأسواق المال العربية تحرير سعيد النجار 1994، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ص، 15.

[2] – نفس المرجع، ص. 16.

[3] – صفوت عبد السلام عوض الله، "**البنك الدولي ومشكلات التنمية الاقتصادية في دول العالم الثالث**"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص، 272.

يستند خبراء البنك الدولي في تفسير برامج التكيف الهيكلي إلى مفاهيم النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية، معتمدين في تحقيق أهداف هذه البرامج عن آليات السوق وتقلص دور الدولة في الشأن الاقتصادي، ويرتبط هذا النمط من التغيرات بالمديات الزمنية المتوسطة والطويلة، وتعني البرامج المذكورة بجوانب العرض التي تؤكد على ضرورة استخدام الموارد المحدودة والقابلة للاستثمار بصورة كفوءة من خلال انتقاء فرص الاستثمار التي تتمتع بارتفاع معدل عائدها[1] في الاقتصاديات النامية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تسريع النمو الاقتصادي في القطاعات الإنتاجية المختلفة، ولا تختلف برامج التكيف الهيكلي عن برامج التثبت في تشخيصها للمشاكل التي تعاني منها دول العالم الثالث حيث يعيدانها إلى أخطاء السياسات الاقتصادية الكلية التي اتبعتها تلك الدول، ولتصحيح ذلك لا بد من إحداث تغيرات جذرية في هذه السياسات، ويمكن القول أن السياسات قصيرة الأجل التي تضمنتها برامج التثبت تتكامل مع السياسات طويلة الأجل التي تضمنتها برامج التكيف الهيكلي، ويرجع ذلك إلى التنسيق المنهجي بين الصندوق والبنك لضمان عدم التعارض بين أهداف كل منهما فيما يعرف بالمشروطية المتقاطعة والتي تعني التداخل بين شروط كل من المؤسستين، أي استخدام موارد البنك الدولي يتوقف على تنفيذ المشروطية التي يضعها الصندوق وهذا بالإضافة إلى تنفيذ المشروطية الخاصة بكل من المؤسستين، فإذا كانت مشروطية الصندوق قد توسعت بحيث أصبحت تشمل التصحيحات الهيكلية إلى جانب السياسات الاقتصادية الكلية، فإن مشروطية البنك شهدت توسعا بحيث أصبحت تشمل السياسات الاقتصادية الكلية إلى جانب التصحيحات الهيكلية، وبذلك تكون قد أخفقت نهائيا الفروق التي كانت تلاحظ في العقود السابقة بين مشروطية كل من الصندوق والبنك، وتتضمن برامج التكيف الهيكلي السياسات الآتية:

I- **نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص (الخصخصة)**: لا يخفي البنك الدولي نقده للدول التي يوجد بها قطاع عام قوي، وينسب البنك الدولي إليه الدور الأساسي في التشوهات الهيكلية لدول العالم الثالث تأسيسا على الأداء الاقتصادي السيئ لشركات القطاع العام، فقد كانت إيراداتها أقل من التزاماتها المالية الجارية، وكان عائد رأس المال ضعيفا، وقرارات الاستثمار والتسعير والتوظيف تحدد إداريا من جانب السلطات الحكومية، وكانت الموازنة العامة تتحمل أعباء ثقيلة نتيجة تحمل

[1] – كزنستانتين ميكالوبولوس، " **إقراض البنك الدولي للتكيف الهيكلي**"، مجلة التمويل والتنمية، يونيو 1987، ص. 7.

خسائر هذه الشركات ونتيجة الدعم المستمر لها في صورة مستلزمات إنتاج مدعومة أو ائتمان مدعوم[1].

هذا وقد تطورت نظرة برامج التكيف الهيكلي لهذا الموضوع، فقد كانت ترتكز في البداية على الكفاءة في إدارة المشروعات العامة والتخلص من الاحتكار الحكومي والبيروقراطية، ثم أصبحت النظرة تتجه غلى تأجير المشروعات العامة إلى القطاع الخاص مع احتفاظ الدولة بالملكية، ثم اتجه الحديث إلى التخلص منها جزئيا أو كليا[2]، ويرى البنك الدولي أن نقل الملكية هو القضية سواء أكان ذلك لقاء مدفوعات أو بغير مدفوعات فإن ذلك لا أهمية له إلا من حيث اثره على توزيع الدخل وهو أمر يخرج عن اهتمام البنك الدولي، ذلك أن جوهر الموضوع هو أن تغيير حقوق الملكية يخلق ويطور حوافز جديدة[3]، والهدف من نقل الملكية هو الكفاءة للمؤسسات ثم الاقتصاد القومي.

وتشير أدبيات البنك الدولي إلى أن التقدم يبدأ من منح أولوية للخصخصة، وهذا يستلزم وضع برنامج ذي آليات خاصة تحت قيادة أنصار الخصخصة ذي المستوى الرفيع، ويتم البدء بمسح كامل لمشروعات القطاع العام ومشكلاته وتصنيف هذه المشروعات ثم تحديد المراد خصخصته ووضع أسس تقيم الأصول ووضع جدول زمني للبيع وإنشاء جهاز خاص يتولى تنفيذ هذا البرنامج، ويستعان بالخبراء الاستشاريين الذين يتقاضون أتعابهم استنادا إلى السعر الذي يبيعون بعه الشركات المخصخصة، ويتم الترويج لفكرة الخصخصة لدى الجمهور من خلال حملات إعلامية، ويستخدم قواعد بسيطة وشفافة للبيع[4] وتجد الدعوة للخصخصة جذورها في المدرسة التقليدية الجديدة وتيارها الفكري الجديد، على النحو الذي سبق بيانه، الذي ينادي بتصفية المشروعات العامة باعتبارها أحد الحلول للخروج من أزمة الكساد التضخمي، فالمشكلة لم تعد نقص في الطلب الفعال بل في نقص العرض، وتصفية هذه المشروعات تعمل على زيادة جانب العرض.

---

[1]– نفس المرجع، ص.8.

[2]– نفس المرجع، ص.8.

[3] – آلان والستر: " **التحرير الاقتصادي والتخصيصية نظرة عامة** "، ندوة الخوصصة والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية، تحرير سعيد النجار، صندوق النقد العربي، أبو ظبي 1988، ص. 40.

[4] - world bank: 1995 op.cit p.5.

1- **تحرير الأسعار:** تهدف برامج التكيف الهيكلي إلى إزالة التشوهات السعرية في دول العالم الثالث، وإزالة الفوارق بينها وبين الأسعار العالمية بحيث يتم تحديد أسعار السلع والخدمات بواسطة قوى العرض والطلب، وتهدف بالأخص إلى:

●تحرير منتجات القطاع الزراعي والقضاء على احتكار الحكومات للمنتجات الزراعية بداية من تحديد الدورة الزراعية إلى تسويق المنتجات النهائية وتحرير أسعار الأرض الزراعية وخلق سوق تحدد فيها الإيجارات بناء على قوى العرض والطلب[1].

●تحرير أسعار قطاع الصناعة، ورفع أسعار الطاقة للوصول إلى الأسعار العالمية

●أما الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والإسكات وغيرها فيجب على الحكومات أن تقوم بتشجيع القطاع الخاص للقيام بها سواء بالتعاقد معه أو بنقلها إليه لتخفيف العبء المالي عنها، وفي حالة الرغبة في توفير الدعم لهذه الخدمات فيجب أن يحصل عليه القطاع الخاص وليس المستهلك، وتؤدي إلى تنافس الأسواق وتخصص الموارد بشكل أفضل وهي ذات وجهة نظر النظرية التقليدية الجديدة في تحرير الأسعار.

●تحرير التجارة الخارجية: تعد سياسة تحرير التجارة الخارجية عصب برنامج التكيف الهيكلي فهي ضرورة لزيادة الإنتاجية واستخدام التكنولوجيا الحديثة وتوفير المنافسة ويرى خبراء الصندوق والبنك الدوليين أن الدول الأكثر انفتاحا على الاقتصاد العالمي هي الأفضل في مواجهة الصدمات الخارجية[2].

وتدعو برامج التثبت في هذا الخصوص إلى:

●إحلال الرسوم الجمركية محل القيود الجمركية، مع تخصيص تلك الرسوم، وإلغاء اتفاقيات الدفع والتجارة الثنائية.

2- **تحرير التجارة:** وتدعو أيضا إلى إستراتيجية التصدير بمعنى أن يتوفر للإنتاج أفضل أشكال الكفاية من حيث الجودة والسعر وهما أساس القدرة على المنافسة الدولية في عالم يزداد

[1] - Hunony. Y , Nicolas p, "**The social costs of Structural Adjustment**", finance and development, June 1987, p.23.
[2] - Harrison G, the trade policy options for Chile, "**The Importance of Market Access**", world bank, economic review, n 1, oxford, 2002,p.49.

ارتباط وتداخلا، وتعارض في ذات الوقت سياسات التصنيع القائم على بدائل الواردات ذلك أن النظام الاقتصادي الذي يقوم على تعريفة جمركية منخفضة مع رفع الرقابة على الصادرات سوف يؤدي إلى تحسين واضح في الميزان التجاري، وإذا استحب ذلك توحيد سعر الصرف عند مستوى واقعي فإن أثره في الحد من الواردات وتشجيع الصادرات يكاد يكون مضمونا، ويؤكد البنك الدولي وجود علاقة إيجابية حاسمة بين زيادة الصادرات وارتفاع معدل النمو الاقتصادي[1] وتجدر الإشارة إلا أنه اعتبارا من أول جانفي 1995 أنشئت منظمة التجارة العالمية لتحل محل اتفاقية الجات لتصبح منظمة متعددة الأطراف للتجارة تتولى مهمة تحرير التجارة الدولية، ويكون لها طابع المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتقوم هذه المنظمة الجديدة بوضع القواعد التي تعمل على تنمية التجارة الدولية والإشراف على تنفيذ وحل المنازعات، وبذلك يتم اكتمال تحرير النظام الاقتصادي العالمي نقديا بصندوق النقد الدولي وماليا بالبنك الدولي وتجاريا بمنظمة التجارة العالمية.

3- **تشجيع القطاع الخاص**: يمثل جذب رأس المال الخاص أهمية كبيرة للنمو الاقتصادي لدول العالم الثالث في وقت يتضاءل فيه دور الدولة، وكذا تنحصر فيه القروض الخارجية، وتكاد تتلاشى المعونات الاقتصادية، ويتجه رأس المال الخاص إلى حيث توجد بيئة مناسبة للاستثمار ومعدلات عالية للربح، ومن المعروف أن منظمة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ليست مناطق جذب للاستثمار بل على العكس تمثل منطقة هروب لرأس المال.

وإجمالا نستطيع تلخيص برامج التكيف للقطاع الخاص بأنه إيجاد المناخ المناسب للنمو الاقتصادي، وتنمية القطاع المالي وآليات السوق، وتشجيع برنامج الخصخصة وزيادة القدرة التنافسية في الأسواق العالمية، وزيادة مشاركة القطاع الخاص في وضع القرارات الاقتصادية.

4- **إنشاء شبكات الأمان أو الصناديق الاجتماعية**: بدأت برامج التكيف الهيكلي منذ عقد الثمانينات الاهتمام بالآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي وقد تم إنشاء وحدة الأبعاد الاجتماعية للتكيف الهيكلي من قبل البنك الدولي[2] وتهتم هذه الوحدات بدراسة الآثار الاجتماعية

---

[1] – أحمد جمال الدين موسى، " **تحرير التجارة العالمية، الواقع، والمستقبل** "، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد 19، أبريل 1996، ص. 64.

[2] - Serageldine," **poverty analysis and adjustment policy, using household data and the poverty index, in the economic reforms and its distributive impact**" , editors bay abdelkhalek and khereldin , conference of the faculty of economics, 1994,p.441.

وكيفية مواجهتها، ويعد ذلك تطورا جديدا على البنك الدولي ومجموعته باعتباره يهمل دائما الجوانب الاجتماعية لبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي، وحتى إذا سلم بوجود آثار سلبية على هذه الجوانب فهي مؤقتة وغير مؤكدة الحدوث، وإن حدثت هذه الآثار فهي مرارة الدواء، وقد قامت وحدة الأبعاد الاجتماعية بتصميم وتنفيذ شبكات الأمان أو الصناديق الاجتماعية وهي آليات تهدف إلى الحد من الآثار السلبية على الجوانب الاجتماعية عند تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، مثل تخفيض التشغيل العام وتخفيض الإنفاق الاجتماعي والدعم والإعانات الحكومية وتخفيض الأجور وتحرير الأسعار وبيع المشروعات العامة وتحرير التجارة الخارجية، وتمويل هذه الشبكات أو الصناديق من مصادر دولية وتدار بأسلوب وفكر يقترب من القطاع الخاص، وتعمل بعيدا عن الإجراءات البيروقراطية الحكومية.

وبالاستناد إلى ما ورد أعلاه يمكن إعداد الجدول الموالي الذي يبين العلاقة بين برامج التثبت والتعديل الهيكلي.

الجدول رقم (12): الإصلاح الاقتصادي والأدوات الأساسية للسياسة الاقتصادية

	المالية العمومية					
السياسة النقدية الائتمانية	تخفيض النفقات	زيادة الضرائب	تحسين تسيير قطاع PARAPUB-LIC	تحرير التجارة الخارجية	سياسة الصرف	تحرير أو الزيادة الإدارية لأسعار السلع القابلة للتداول دوليا	اختلال سوق العمل
++	++	+	+	(−)	+		
(−)	(−)		(−)	−	++	+	+
+	−	−	+	+	−		+
(+) (−)	−	−		(+)	(+) (−)	+	(+) (−)

Source: Patrick et Sylviane GUILLAUMONT, "Ajustement et développement, l'expérience des pays ACP ", Economica, Paris, P.27.

+: تأثير مقبول (إيجابي) على الهدف؛

−: تأثير غير مقبول على الهدف؛

(): يعني أن الأثر المنتظر غير مؤكد.

ويتضح من الجدول أن المكونين الأولين للتعديل الهيكلي هما: تعديل سعر الصرف الحقيقي وزيادة الإنتاجية، وبحسب الجدول فإنه بالإمكان التأثير على سعر الصرف الحقيقي عن طريق مراقبة الطلب الكلي أو بالتأثير المباشر على الأسعار، أما الإنتاجية فيمكن زيادتها عن طريق التخصيص الكفء لعوامل الإنتاج أو الاستثمار المادي والبشري، كما يبين الجدول آثار أدوات السياسة الاقتصادية على التعديل الهيكلي.

وإذا كان هذا التأطير الاقتصادي يتسم بالتناسق النظري، إلا أن لمعطياته التطبيقية آثار جانبية غير مرغوب فيها في بعض الاقتصاديات، فعلى الرغم من أن السياسات المرتبطة بالطلب ذات

آجال قصيرة، تتكامل وسياسات التكيف ذات الآجال الطويلة وأن هاتين السياستين تسعيان إلى قدر كبير من التناسق وعدم التعارض، إلا أن لسياسات إدارة الطلب التي تسعى إلى تخفيض الإنفاق العام وتدنية الطلب الكلي، وما ينشأ عنها من تزايد في معدل البطالة والفقر، يصعب معها تحفيز اقتصاديات العرض، وإذا كانت مسألة الكفاءة الإنتاجية التي ستحقق من جراء التغيرات الهيكلية ستمكن معدل الصادرات من التزايد (بافتراض أن الجهاز الإنتاجي ذو مرونة كافية لإحداث هذا التزايد في معدل الصادرات) فإن الانكماش الذي سيحصل في المدى القصير من جراء تفعيل إجراءات "إدارة الطلب" التي يسعى إليها البنك الدولي في إطار اقتصاد السوق، وهذا الاختلال بين فاعلية إدارة الطلب وممكنات زيادة العرض لن يمكن من تحقيق التوازن الذي تنشده مؤسسات "برتن وودز" في الاقتصاديات النامية، سواء أكان هذا الاختلال والتباين في الفارق الزمني لمعطيات الأداتين المذكورتين أم اختلاف مرونة السياسات المرتبطة بخف الطلب أو زيادة العرض، انطلاقا من أن الأولى ذات محتوى نقدي يمكن التحكم بإجراءاتها زمنيا أو كميا، في حين أن السياسات الثانية ذات متضمنات مادية تكنولوجية يصعب التحكم والتأكد من فاعليتها وبمعدلات نموها، في ظل قاعدة الموارد الداخلية أو الخارجية للبلدان النامية، وبذلك فإن قدرا من عدم التوازن بين معطيات السياستين المذكورتين، سيترتب عليها تراجع في المقدرة على توفير الحاجات الأساسية وتزايد حالات الفقر في المجتمع في المدى القصير على أقل تقدير.

وتستهدف برامج الإصلاح أيضا التحول من ملكية القطاع العام إلى نظيره الخاص، وبذلك يفترض أن تعمل الوحدات الاقتصادية وفقا لاقتصاديات السوق، وبعيدا عن الإجراءات التحكمية التي ترعاها الدولة، ويعني ذلك في مضمونه ابتعاد الدولة عن ملكية الأصول الرأسمالية المنتجة وتحويل هذه الملكية إلى القطاع الخاص، ويتبع بالضرورة تغير في إستراتيجية إدارتها ونمط توزيع دخل عوائد عناصر الإنتاج، وتؤدي محطة هاته المصفوفة من المتغيرات إلى صياغة جديدة للفلسفة الاقتصادية للدولة.

وقد بدأ الاتجاه نحو هذا النمط من التحولات في الأصول الرأسمالية المنتجة في الاقتصاديات القومية للدول النامية من جراء التدخل المفرط في توزيع الموارد بعيدا عن استخدامها وفقا لتكلفة الفرصة البديلة، الأمر الذي يشير إلا أن الموارد تحت الاستخدام العام ابتعدت عن حالة التوازن بين قيمة الناتج الحدي لهذه الموارد وأسعارها السوقية وهو الأمر الذي أضعف من كفاءتها، سواء

الإنتاجية أو التنافسية، وتنحصر المتضمنات الرئيسية للتحول في ملكية الأصول الرأسمالية باتجاهين: الأول يشير إلى خفض الإنفاق الحكومي وتخفيف العبء على الميزانية العامة وميزان المدفوعات من جراء استخدام الموارد خارج دائرة المفاهيم الاقتصادية سواء بالإفراط في دعم المستلزمات المحلية أو التوسع في واردات البعض الآخر من مستلزمات الإنتاج، ويفترض أن تكون لإجراءات الخصخصة آثار مالية حقيقية من خلال انتقال قيمة الموارد الرأسمالية إلى ميزانية الدولة، فضلا عن التزاماتها الضريبية خلال عمرها الإنتاجي، في حين يشير الثاني إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية، وذلك عندما تعتمد هذه المشاريع في تخصيصها للموارد، العلاقة بين أسعار الموارد النسبية وقيمتها الحقيقية، بعيدا عن حماية هاته المشاريع، وفي ظل ممكنات الكفاءة التنافسية.

وتختلف الرؤى بشأن مسألة الكفاءة الإنتاجية في ظل الخصخصة، إذ يعتقد البعض أنه ليس هناك تحسن سيصيب توزيع الموارد من جراء تحول الملكية، أيمانا بأن الكفاءة التوزيعية تعد إحدى مهام هيكل السوق، وليس نمط الملكية، ومن ثم فإن للأوضاع السوقية التنافسية آثار في تحقيق الكفاءة أكبر من شكل الملكية، وربما لن يتغير تحويل المؤسسات الاحتكارية العامة إلى نظيرتها الخاصة من درجة المنافسة بقدر ما يغير من ملكيتها فقط، وبالتالي فإن هذا التحول لن يغير من كفاءتها التوزيعية.

كما أثار البعض تساؤلا عن مدى إمكانية القطاع الخاص في قيادة التنمية وتوجيهها نحو المسارات التي تكفل بناء قواعد للنهضة الصناعية والزراعية على المدى الطويل في دول العالم الثالث[1]، واعتقدوا أن الإجابة لن تكون بالإيجاب خاصة وأن القطاع الخاص يبحث عن الربح وتعظيمه، وأن فتح الباب للقطاع الخاص يشجع بالضرورة دخول رأس المال الأجنبي من خلال مشروعات مشتركة أو عقود الإدارة لطرف أجنبي، وهو ما يخشى معه من سيطرة رأس المال الأجنبي على الاقتصاد القومي، كما أن المخاوف تتزايد من دخوله في الأسواق المالية الناشئة في

[1] – أماني قنديل، " **التحول نحو القطاع الخاص، تحليل المفهوم والقضايا في القطاع الخاص والسياسات العامة في مصر** "، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1989، ص. 20.

دخول العالم الثالث والذي يهدف إلى تحقيق مكاسب هائلة من المضاربة ثم يتركها عند انخفاض المكاسب نحو سوق مالي ناشئ آخر مما يؤثر سلبا على الاقتصاد القومي[1].

وكما بينا أعلاه فإن برامج الإصلاح تسعى إلى تحرير التجارة، مستهدفة إزالة التشوهات الحاصلة في العلاقات النسبية للأسعار المحلية لفرض تحقيق أمثلية تخصيص الموارد المؤدية إلى الكفاءة الإنتاجية، وإذا أمكن للسياسات الاقتصادية تحقيق هذه الأوضاع، فإن ذلك يشير في متضمناته الاقتصادية إلى اقتراب العلاقات النسبية للأسعار في السوق المحلية مع نظيرتها في السوق العالمية، الأمر الذي يعني تمتع الوحدات المنتجة بالكفاءات التنافسية في الأسواق الخارجية، ويعتقد خبراء البنك الدولي أن إتمام هذه الإجراءات في الاقتصاديات النامية من شأنها تمكين هذه الاقتصاديات من مواجهة المشكلات والصدمات الاقتصادية الداخلية والخارجية بقدر أكبر من الكفاءة.

وعلى الرغم مما تشير إليه المتضمنات الاقتصادية لتحرير التجارة من الموضوعية في إطار الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي، وتحقيقها مكاسب على صعيد الكفاءة أو النحو، إلا أن الأسباب الحقيقية وراء دعوة مؤسسات "بروتن وودز" تكمن في أن إشكالية الاقتصاديات الرأسمالية تتطلب البحث عن أسواق جديدة للتوسع في صادراتها من جراء الفائض الإنتاجي الذي تعانيه، هذا من جانب وتمكين الاقتصاديات النامية من الوفاء بخدمة ديونها من حصيلة الصادرات من جانب آخر[2].

ولذا فإن اهتمام المؤسسات الدولية بسياسات التثبت والتغير الهيكلي غالبا ما تكون بشكل انتقائي للجوانب الإيجابية من دون نظيرتها السلبية، ولقد أجريت العديد من البحوث التطبيقية للتعرف على النتائج المستحصلة من برامج الإصلاح الاقتصادي وتأثيرها في متغيرات الاقتصاد الكلي في بعض البلدان النامية، وكذلك العربية، وقد تأكد من نتائج هذه الدراسات أن فاعلية الإصلاحات الاقتصادية تؤدي إلى زيادة معدل الفقر وخفض معدل الناتج المحلي في المدى القصير في أقل تقدير نتيجة تطبيق برامج الصندوق، وربما تكون نتائجها أفضل عند دراستها في الآجال الطويلة، ومن هنا يطرح التساؤل عن نتائج تطبيق هذه البرامج في البلدان محل الدراسة، هذا ما

---

[1] – محمد دويدار، " **تجارب النمو في بلدان جنوب شرق آسيا بين الديماغوجية الاقتصادية والحقيقة العلمية** "، محاضرة ألقيت يوم 1997/04/23 الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع والإحصاء، غير منشورة.

[2] – أماني قنديل، المرجع السابق، ص. 21.

ستتم محاولة التعرف عليه في الفصل الرابع من الدراسة، بعد التعرض إلى آليات تأثير برامج الإصلاح الاقتصادي على النمو في الفصل الموالي.

الفصل الثالث:

العلاقة النظرية بين الإصلاحات الاقتصادية والنمو الاقتصادي

- **المبحث الأول: نظرية النمو الخارجي**
- **المبحث الثاني: نظرية النمو الداخلي**
- **المبحث الثالث: آليات تأثير سياسات الإصلاح على النمو الاقتصادي**

تمهيد:

تمت الإشارة في الفصل السابق إلى أن الإصلاحات الاقتصادية التي ناد بها صندوق النقد والبنك الدوليين قد استندت في رؤاها على النظرية النيوكلاسيكية، وهذا الفصل يستكمل ما جاء به الفصل المشار إليه، كما يعتبر الخلفية النظرية للفصل اللاحق، ويحاول أن يستجلي العلاقة بين نظرية النمو الاقتصادي عند النيوكلاسيك، والإصلاحات التي اعتمدتها بلدان العالم الثالث. ويشمل هذا الفصل ثلاث مباحث، عنى الأول منها باستعراض التحول الذي عرفته نظرية النمو وتحولها إلى النظرية النيوكلاسيكية التي تعتمد على نموذج سولو، في حين خصص المبحث الثاني لتحليل ودراسة امتدادات نموذج سولو إلى ما يسمى بنماذج النمو الداخلي، أما المبحث الثالث فقد رصد آليات تأثير سياسات الإصلاح على النمو الاقتصادي على النحو الذي ناد به النيوكلاسيك.

المبحث الأول: نظرية النمو الخارجي

يعتبر النمو الاقتصادي طويل الأجل الذي يعرف بأنه معدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي من أهم الأولويات التي تسعى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى تحقيقه. وتختلف النظريات الاقتصادية اختلافاً كبيراً حول محددات النمو الاقتصادي بعدد من المتغيرات الاقتصادية الجزئية، مثل إنتاجية مدخلات عناصر الإنتاج، والمتغيرات الكلية، مثل توافر الموارد الطبيعية، فإن تحديد مصدر النمو يعتبر مهما لتفعيل النمو الاقتصادي والعمل على استمراره من خلال تبني السياسات الاقتصادية المناسبة، وإحداث التغيرات الهيكلية المطلوبة. لذلك، أصبح النمو الاقتصادي محور كثير من الدراسات الاقتصادية، سواء في الجانب النظري أو التطبيقي. فتارة يعزى إلى زيادة الإنتاجية التي تؤدي إلى انتقال منحنى إمكانيات الإنتاج، وتارة يعزى إلى زيادة الصادرات وأخرى إلى التطور المالي، بينما ترجع بعض نماذج النمو الاقتصادي إلى الدور الإيجابي للسياسات الاقتصادية كالإنفاق الحكومي، ويرجعها البعض إلى الاستثمار الحكومي (في توفير البنية التحتية، وتكوين رأس المال البشري) أو الخاص، وغير ذلك. ولذلك سيتم الاقتصار على ذكر بعض نماذج النمو فقط التي لها صلة بالموضوع.

أولا: النمو الاقتصادي في النظرية الاقتصادية:

I: النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي

اهتم كتاب الاقتصاد بمحددات النمو الاقتصادي أو ما أسموه الفائض الاقتصادي؛ لدوره في تحقيق الرفاه للفرد والمجتمع. فالتجاريون ومنهم (هيوم، Hume)، رأوا أن التجارة المقيدة تؤدي إلى زيادة رصيد الأمة من المعادن النفيسة التي تمثل ثروة للأمة. بينما رأت المدرسة الطبيعية أن الفائض الاقتصادي يتولد من الأراضي الزراعية. ويرى (سميث، Smith) أن التخصص وتقسيم العمل يؤديان إلى زيادة إنتاجية العمل، وأن العمل مصدر القيمة؛ لأن قيمة السلعة السوقية أكبر من كمية العمل المبذول فيها، وتتحدد ثروة الأمة بالرصيد الرأسمالي المتراكم في المجتمع الذي يولد الفائض الاقتصادي. فيرى آدم سميث أن زيادة المدخرات تؤدي إلى التراكم الرأسمالي، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل مما يرفع الأجور ويؤدي إلى انخفاض الأرباح، ومن ثم تلاشي الفائض الاقتصادي الذي يختفي في الأجل الطويل ليحل محله الركود الاقتصادي. ثم جاءت آراء (مالوتس، Malthus) المتشائمة حول حتمية الركود الاقتصادي؛ لعدم التناسب بين زيادة السكان وزيادة الموارد الاقتصادية[1].

ويعتبر (شومبيتر، Schumpeter) أن اختراعات المنظم التي تأخذ عدة أشكال، منها تقديم منتجات أو طرق إنتاج جديدة، هي المحرك للاقتصاد والتي تضمن استمرار النظام الرأسمالي، حيث تؤدي الاختراعات الجديدة، وليس الإنفاق الرأسمالي، إلى التوسع في الإنتاج[2].

ويعتبر (كينز، Keynes) في "النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود "أن الاستثمار هو المحرك للنمو وليس الادخار، كما اعتقد سميث والاقتصاديون التقليديون. ويرى كينز أن الاستثمار المخطط لا يساوي الادخار وأن الدخل هو المتغير الذي يوازن بينهما. كما أرجع حدوث الدورات الاقتصادية إلى التقلبات في الكفاءة الحدية لرأس المال. وانطلاقاً من افتراض كينز بتساوي

---

[1]– لمزيد من التفصيل انظر:

Bernard GUERRIEN , "**Dictionnaire d'Analyse Economique- Microéconomie, Macroéconomie, Théorie des Jeux, etc**-", Edition la Découverte, Paris, 1996, p.120.

[2]- Ibid, p.121.

الاستثمار مع الادخار في اقتصاد مغلق، فإن النمو في نموذج (هارود، Harrod)، و(دومار، Domar) يرتبط بصورة مباشرة مع الادخار وبصورة غير مباشرة مع نسبة الناتج إلى رأس المال بافتراض عدم وجود إحلال بين عناصر الإنتاج. ففي حال وجود ادخار موجب، فإنه يتضمن الاستثمار الذي يوسع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد[1].

لكن افتراض نموذج هارود – دومار بثبات نسبة الناتج إلى رأس المال لم يكن مقبولاً لعدد من الاقتصاديين، ومنهم "النيوكلاسيك" الذين لم يفترضوا ثبات نسبة الناتج إلى رأس المال. ويعتبر نموذج (سولو، Solow) للنمو من أشهر النماذج النيوكلاسيكية التي تفترض أن الاقتصاد يتجه إلى حالة استقرار معدل النمو[2].

II: النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي

ويفترض النموذج إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج ونمو عرض العمل بمعدل ثابت وأن الادخار هو نسبة من الدخل يتم استثمارها. وبدلاً من افتراض ثبات نسبة الناتج إلى رأس المال، استخدم سولو دالة الإنتاج الخطية المتجانسة التي تسمح بإمكانية الإحلال بين رأس المال والعمل. ويختلف النموذج النيوكلاسيكي عن نموذج هارود – دومار، بالإضافة إلى عدم افتراض ثبات نسبة الناتج إلى رأس المال، في أن زيادة معدل الادخار في نموذج هارود – دومار يؤدي إلى زيادة معدل النمو، ولكن في النموذج النيوكلاسيكي تؤدي الزيادة في معدل الادخار إلى نمو الدخل الفردي ولا تؤدي إلى زيادة دائمة في معدل النمو. لذلك، فإن السياسات الاقتصادية الكلية يمكن أن تؤثر على الدخل الفردي، ولكنها لا تؤثر على معدل النمو في الأجل الطويل. وبشكل عام، فإن النماذج النيوكلاسيكية تعتبر نمو السكان بمعدل ثابت محدداً مهماً للنمو في الدخل الفردي الحقيقي، كما أنها تركز على أهمية التقدم التقني في تعويض الآثار السلبية لتناقص الإنتاجية الحدية لرأس المال ومن ثم تحديد النمو طويل الأجل. ولذلك، فإن التقدم التقني يلعب دوراً مهماً في تحديد معدل النمو والذي بدونه سيتساوى معدل نمو الناتج مع معدل نمو السكان بحيث يكون معدل النمو في الدخل الفردي صفراً[3].

[1] - Ulric Kohli," **Analyse Macroéconomie**", Boeck Université, Bruxelles Belgique, 1999, p. 418.
[2] - Bernard GERRIEN, op ;cit, p.122.
[3] - Ulric Kohli, op ;cit, p. 420.

لكن نماذج النمو "النيوكلاسيكية" تفترض أن الدول التي لها نفس رأس المال الفردي، ولكن تختلف في الموارد النسبية المتاحة والدخل الفردي، سوف تنمو بمعدلات مختلفة لتصل في النهاية إلى تساوي الدخل الفردي. هذا الافتراض عن تساوي الدخل الفردي للدول التي تختلف مواردها النسبية المتاحة لم يكن مقبولاً من منظري نظرية النمو الداخلي التي سنتطرق لها في المبحث الموالي وخصوصاً من (لوكاس، Lucas)، و(رومر، Romer) اللذين قدما نماذج حركية للنمو تركز على التقدم التقني حيث يعتمد فيها النمو على رصيد المال المادي والبشري، وعلى مستوى البحث والتطوير[1]. ومن أبرز نماذج النمو الخارجي نموذج روبرت سولو الذي يعتبر القاعدة التي بني عليها تحليل نماذج النمو الداخلي.

1- نموذج "روبرت سولو"[2]

بعد سنوات قليلة من الاستنتاجات التي قدمها نموذج "هارود-دومار " بدت وكأنها متشائمة إلى حدٍ كبير، وقد حصلت نظرية النمو الاقتصادي بعد ذلك على بعد جديد وكان ذلك على يد "روبرت سولو"، فقد لاحظ أن خاصية حافة السكين التي جاء بها " هارود "- القاضية بميل الاقتصاد للتقلب بين حالة البطالة وحالة التوظيف الزائد عن الحد- قد تكون ناجمة عن الجمود المفترض في معامل رأس المال، وليس عن القصور الذاتي للنظام الرأسمالي، فإذا لم يكن استخدام عناصر الإنتاج إلا بنسب ثابتة –كما افترض نموذج" هارود ودومار -"فمن الصعب أن نندهش لعدم إمكان استخدام بعضها بكفاءة، ولهذا اقترح" سولو "إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، وافترض كذلك أن عرض العمل ينمو بالمعدل الثابت n، وأن التراكم الرأسمالي هو نسبة ثابتة من الدخل $K = sY$، وقد استبدل المعامل الثابت لرأس المال للإنتاج بدالة متجانسة خطيًا $Y = F(K, L)$، تفترض وجود إحلال بين رأس المال والعمل.

وقد قام" سولو "بنشر بحثه المعنون بـــ "مساهمات في نظرية النمو الاقتصادي "عام 1956 تناول فيها بناء نموذجه للنمو على المدى الطويل، وكان هدفه الأساسي في بناء هذا النموذج هو

---

[1] - Murat Yildizoglu,"**croissance économique**", Université Montesquieu Bordeaux IV- France. http://mouhadrat.islamcvoice.com/a360.ram

[2] - لمزيد من التفصيل انظر:

Jean Arrous, Les théories de la croissance , Paris, éditions du seuil, 1999, p.25 .

الإجابة على السؤال التالي: لماذا هناك بلدان غنية جدًا وبلدان أخرى فقيرة؟ وما هي أسباب هذه الفروقات؟[1]

1-1 -افتراضات النموذج.

قدم" سولو "نموذجه على أساس عدة فرضيات نذكرها فيما يلي:

- الفرضية الأهم في هذا النموذج والتي تميزه عن نموذج " هارود دومار " هي إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج خاصة العمل ورأس المال، فعن طريق المعاملات الفنية للإنتاج أي النسبة(K/L)، ويمكن تعديل ممر النمو عبر الزمن نحو التوازن، وأخذ كدالة لذلك دالة" كوب دوغلاس "ذات غلة الحجم الثابتة:

$$Y = F(K, L) = K^{\alpha} L^{1-\alpha} \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

- ❖ الاقتصاد يتكون من قطاع واحد، ويقوم بإنتاج منتج مركب واحد؛
- ❖ الاقتصاد مغلق وتسود المنافسة الكاملة جميع أسواقه؛
- ❖ الاستهلاك يأخذ شكل دالة كينز أي:

$$S = (1-c)Y = sY \; C = cY$$

- نسبة مساهمة السكان في التشغيل ثابتة - أي عندما ينموعدد السكان بالمعدل n فإن عرض العمل L هو الآخر ينمو بنفس المعدل n - ونكتب حينئذ:

$$\frac{\Delta K}{K} = \frac{\frac{\Delta K}{K}}{\frac{\Delta L}{L}} = \frac{\frac{\Delta K}{K}}{n} = \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

- سريان مفعول كل من قانون تناقص الغلة، وقانون تناقص المعدل الحدي للإحلال.
- هناك مرونة في الأسعار والأجور، وأن عوائد العمل ورأس المال تقدر على أساس الإنتاجية الحدية لهما.
- التكنولوجيا متغير خارجي.

1- 2-النموذج القاعدي لـ سولو[2] :

[1] - david begg stanley fischer, rudiger dornbusch, Macroéconomie, Adaptation française, Bernard Bernier, Henri-Louis Vedie, 2eme édition DUNOD paris, France 2002, p. 297.

[2] - Michel DEVOLY, "**théorie macroéconomique (fondement et controverses)**", ARMOND COLINE, Paris, 1998, p.204.

أ - التحليل الرياضي

في ظل الفرضيات السابقة يمكن كتابة الإنتاج الفردي على الشكل التالي:

$$y = \frac{Y}{L} = \frac{F(K,L)}{L} = f(k) = k^{\alpha} \quad \text{.....(3)}$$

والشكل (1) يمثل دالة الإنتاج الفردية كوب دوغلاس ذات غلة الحجم الثابتة:

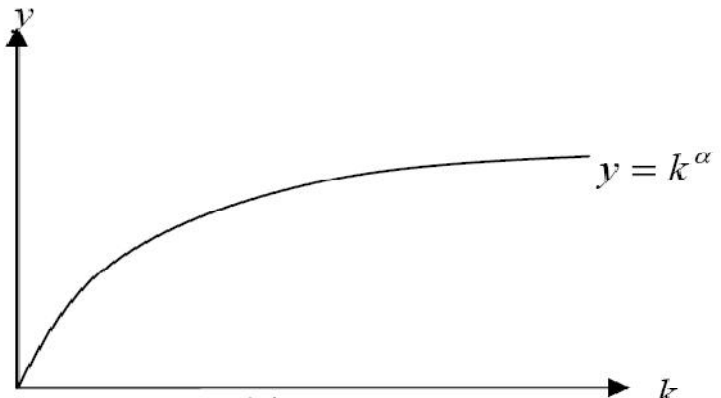

الشكل (1):
دالة الإنتاج الفردية من نوع كوب دوغلاس ذات غلة حجم ثابتة

المنحنى يوضح تناقص مردودية رأس المال الفردي.

المعادلة الرئيسية الثانية في نموذج " سولو " تتعلق بتراكم رأس المال عبر الزمن، حيث لدينا:

$$\dot{K} = \frac{dK}{dt} = I - \delta K \quad \text{.....(4)}$$

ومنه فإن التغير النسبي في رأس المال يساوي الفرق بين الاستثمار واهتلاك رأس المال– الاهتلاك بالنسبة الثابتة - δ وبما أننا تحت ظل فرضية الاقتصاد المغلق فإن التوازن يقتضي بالضرورة تساوي الاستثمار I مع الادخار S – التوازن في سوق السلع والخدمات،

ونكتب: $I = S = Y$

من جهة أخرى لدينا:

$$\frac{\dot{k}}{k} = \frac{\dot{K}}{K} - \frac{\dot{L}}{L} = \frac{\dot{K}}{K} - n \quad \text{..... (6)}$$

وحسب المعادلة (2) التي تعطي معدل نمو عنصر العمل عبر الزمن– بافتراض التوازن في سوق العمل– فيكتب: $\frac{\dot{L}}{L} = n$ $\frac{\dot{K}}{K} = \frac{I}{K} = \frac{S}{K} = \frac{sF(K,L)}{K} = sf(k)$

$\dot{k} = sf(k) - nk$, $k_0 = \frac{K_0}{L_0}$ k_0

ومنه تصبح المعادلة (6) كالتالي: $\frac{\dot{k}}{k} = \frac{\dot{K}}{K} - n - \delta = \frac{\dot{K}}{K} - n - \delta$

وهو ما يعطي المعادلة الديناميكية الأساسية لنمو معدل رأس المال الفردي:

$\frac{\dot{k}}{k} = \frac{s.f(k)}{k} - n - \delta$ ..... (7)

ب- التمثيل البياني:

المعادلتان الأساسيتان لنموذج "سولو " هما (3) و(7)، فإذا كان الاقتصاد ينطلق من الحالة الأولية– الأصلية – فإن المعادلة الأولى تعطينا من أجل كل فترة كمية الإنتاج ومنه الاستثمار والادخار، والمعادلة الثانية تعبر عن الطريقة التي تحدد فيها هذه العناصر تراكم رأس المال. إذن باستطاعتنا مجاراة النمو الاقتصادي عبر الزمن باستعمال هاتين المعادلين، ولكن هل يستطيع هذا النموذج أن يسمح بتفسير الاختلافات الموجودة بين اقتصاديات مختلف الدول، أو بالأحرى الإجابة على السؤال الذي طرح آنفًا وهو لماذا توجد هناك دول غنية وأخرى فقيرة ؟ ويمكن الإجابة على هذا السؤال بالاستعانة بالشكل(2):

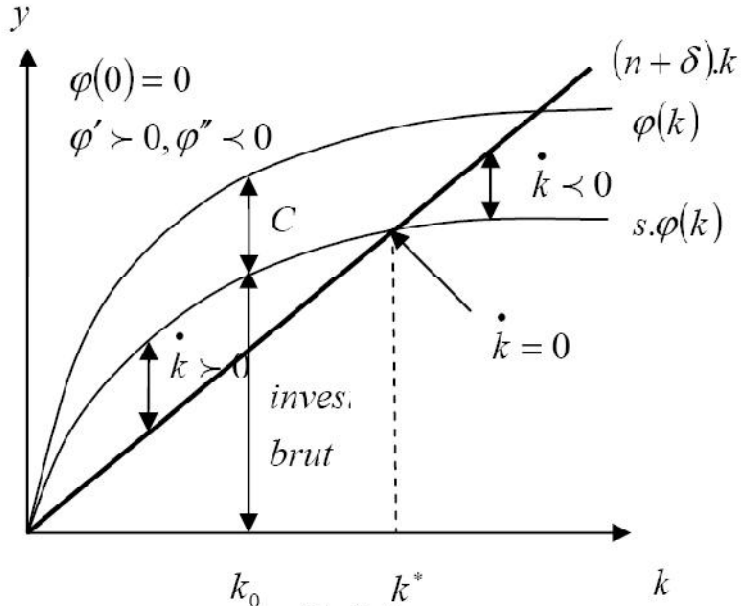

الشكل (2):
التمثيل البياني لمخطط "سولو"

ويلخص هذا التمثيل البياني بطريقة بسيطة ومختصرة جدا كل معطيات الاقتصاد باستعمال رأس المال الفردي حيث تعطي نسبة التغير في k بالفرق بين المنحنيين [$s.\varphi(k)$] و [$(n+\delta).k$]، وعند تقاطع هاذين المنحنيين نجد: $k = k^* \Rightarrow \dot{k} = 0 \Rightarrow \frac{\dot{k}}{k} = 0$

وهي الحالة التوازنية، وخارج هذه الحالة يكون لدينا:

$$k_{\square} < k^{\square?} \quad k^{\square?} > 0 \ldots()$$

$$?_{\square} > ?^{\square?} \quad ?^{\square?} < 0 \ldots()$$

في الحالة الأولى رأس المال الفردي في الاقتصاد يتزايد، ويكون عندنا هنا ما يسمى بتعزيز– تقوية - رأس المال في الاقتصاد، أما في الحالة الثانية فإن رأس المال الفردي في الاقتصاد يتناقص وهو ما يسمى توسيع رأس المال.

1-3- التوازنات المقارنة:

هذه المقارنات تسمح لنا بدراسة تطور رأس المال الفردي انطلاقاً من حالة التوازن وذلك إثر صدمات ناتجة عن تغير في البيئة الاقتصادية [1]:

أ- أثر الزيادة في معدل الاستثمار:

إذا قام المستهلكون بزيادة معدل الادخار انطلاقاً من حالة التوازن ($0 < ? \square ?$) فإن هذا يؤدي بالضرورة إلى زيادة معدل الاستثمار في الاقتصاد، وبالتالي السؤال الذي يطرح هنا الآن هو: ما هو أثر مثل هذه الصدمة على كل من(y) و(k)؟ ويمكن الإجابة على هذا السؤال باستعمال الشكل(3):

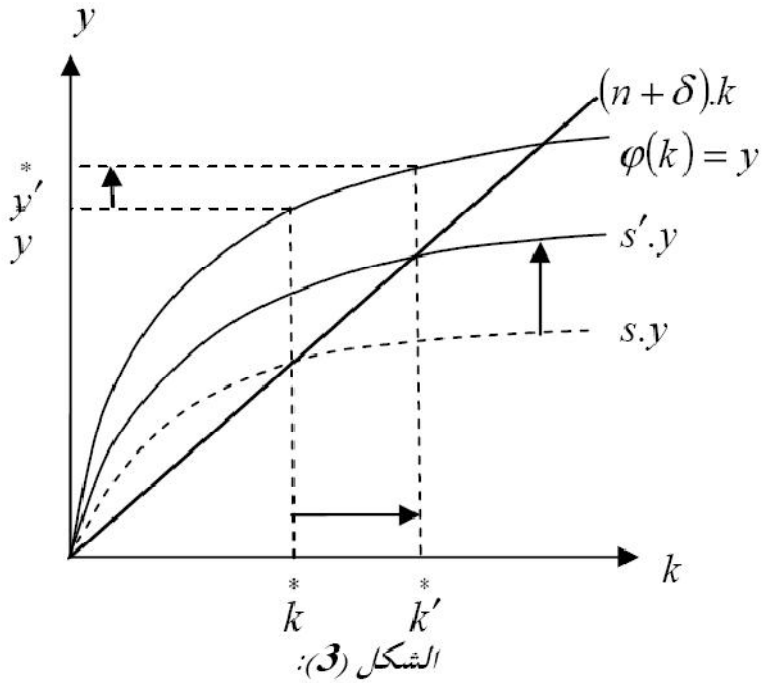

الشكل (3):

أثر الزيادة معدل الاستثمار على كل من y و k وفق نموذج "سولو"

[1]– لمزيد من التفصيل انظر:

Michel DEVOLY, Op ;Cit, p.p. 209-218.

من الشكل يلاحظ أن أثر زيادة معدل الاستثمار على معدل النمو يكون ذو صدمة إيجابية، أي أنه كلما كان هناك معدلات ادخارية كبيرة وبالتالي معدلات استثمارية كبيرة فإن ذلك من شأنه أن يرفع معدلات الزيادة في الإنتاج والدخل وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي في البلد محل الدراسة.

ب- أثر زيادة النمو الديموغرافي:

الزيادة في معدل النمو السكاني تفرض ضغوطًا قوية على تراكم رأس المال وذلك بزيادة مقام رأس المال الفردي أي مقام النسبة $\frac{K}{L}$ وبالتالي زيادة عرض العمل، واثر ذلك على حالة التوازن التي يمكن شرحها بالاعتماد على التمثيل البياني الموالي:

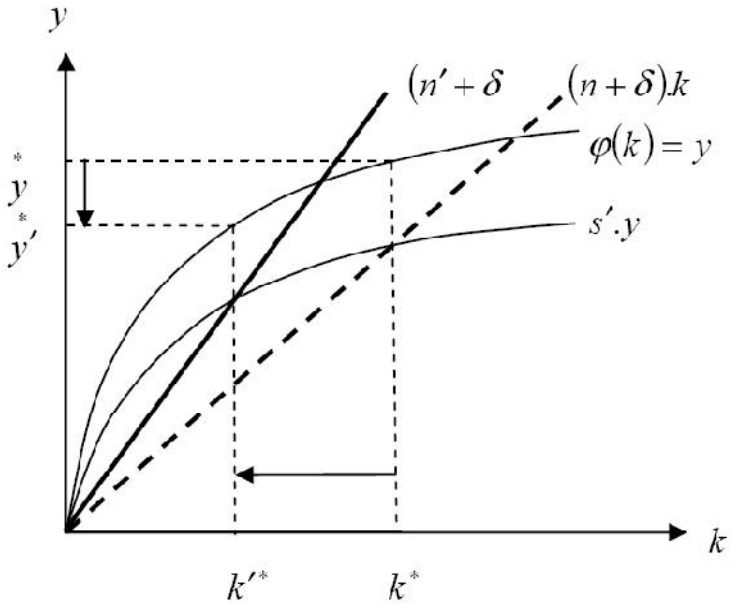

الشكل (4)

أثر الزيادة السكانية على كل من y و k وفق نموذج "سولو"

من الشكل السابق نستنتج أن الضغوط الديموغرافية ذات أثر سلبي على النمو الاقتصادي، فكلما كانت هناك معدلات ديموغرافية كبيرة كلما كانت هناك آثار سلبية على معدل زيادة الناتج والدخل.

ج- خصائص الحالة التوازنية:

يتحدد التوازن في نموذج سولو للنمو بالشرط:

إذن: $k^* = \left(\frac{s}{n+\delta}\right)^{\frac{1}{1-\alpha}} \Rightarrow sk^{\alpha} - (n+\delta)k = 0$

وبالتالي فإن الإنتاج الفردي لهذه الحالة التوازنية يعطى

كما يلي: $\frac{\Delta k}{k} = \frac{\Delta y}{y} = \frac{\Delta c}{c} = \frac{\Delta s}{s} = n$

هذا ما يعطي الجواب الأول للسؤال الذي طرحه" سولو "وهو لماذا هناك بعض الدول غنية والبعض الآخر فقيرة؟ والجواب هو أن الدول التي لها معدل ادخار– استثمار -أكثر ارتفاعًا تتمتع بقابلية أن تكون غنية، أما الدول التي تكون فيها معدلات نمو سكانية كبيرة لها قابلية أن تكون بلدان فقيرة.

1-4- النمو الاقتصادي في النموذج البسيط[1]:

في هذا النموذج المبسط فإن المتغيرات الفردية تكون ثابتة في الحالة التوازنية، والمتغيرات المطلقة (Y, S, C, K, L) تنمو بنفس المعدل مع نمو السكان:

$$\frac{\Delta k}{k} = \frac{\Delta y}{y} = 0 \quad \frac{\Delta s}{s} = \frac{\Delta c}{c} = \frac{\Delta y}{y} = n.$$

النموذج يولد في حالة التوازن على المدى الطويل ما يلي:

- اختلاف في الإنتاج المحلي الخام الفردي$(PIB / te\hat{}te)$ بين البلدان؛
- نسبة رأس المال /المنتوج$\frac{k}{y}$ ثابتة لان k وy ثابتتان؛
- بما أن k ثابتة فإن مردودية رأس المال—الإنتاجية الحدية لـــ k– تكون ثابتة.

ومنه فإن في هذا النموذج تستطيع الاقتصاديات أن تنمو في المدى القصير وليس على المدى الطويل وحسب النموذج فإنه حتى لو كان بلد قد انحرف لفترة معينة عن الحالة التوازنية فإنه يتبع سلسلة من التغيرات وينتهي به المطاف إلى الوصول إلى الحالة التوازنية الجديدة وذلك على عكس فرضية حافة السكين التي جاء بها" هارود"، فالنمو يتباطأ أكثر كلما اقترب الاقتصاد من الحالة التوازنية، وتعود هذه النتيجة إلى كون(α) أصغر من الواحد في المعادلة الديناميكية الأساسية، وهي

$$\frac{\Delta k}{k} = sf(k)^{\alpha} - (n + \delta) = s\frac{f(k)^{\alpha}}{k} - (n + \delta) :$$

ومنه: $\Delta k = sf(k)^{\alpha} - (n + \delta)k$

[1]– لمزيد من التفصيل انظر:

فايز إبراهيم الحبيب، "**نظريات التنمية والنمو الاقتصادي**"، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، 1985،ص17.–24.

ومنه فإن تغيرات رصيد رأس المال الفردي تعطى بالمسافة الموجودة بين [illegible] + [illegible])
و[illegible]، حيث انه بازدياد k فان معدل نمو k يتناقص، وبما أن معدل نمو الإنتاج الفردي y يتناسب طرديًا مع معدل نمو الرأس المال الفردي k لهذا فان y يتناقص هو الآخر، والتمثيل البياني للحدين الممثلين للطرف الأيمن [illegible] + [illegible] و[illegible]، من المعادلة السابقة يوضح لنا تغيرات [illegible].

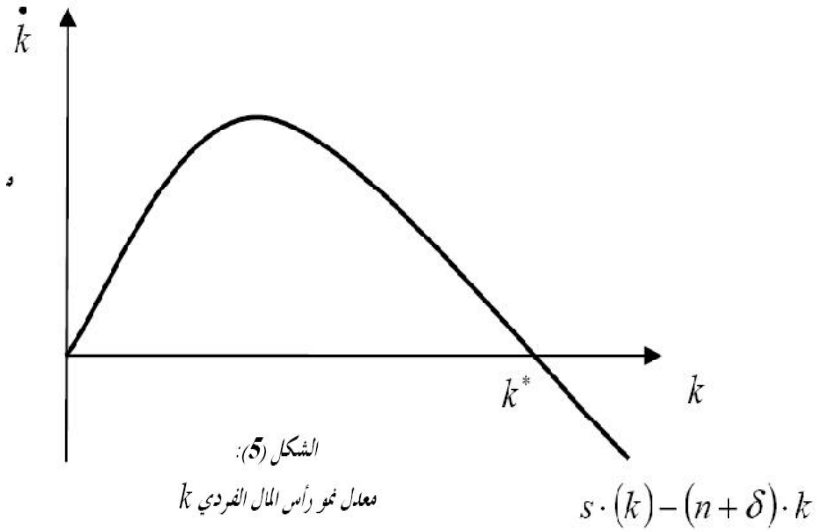

الشكل (5):
معدل نمو رأس المال الفردي k

1-5- نموذج سولو مع التقدم التقني[1]:

استنادًا إلى ما سبق نلاحظ أن النموذج لا يستطيع تفسير حقيقة نمو دخل الفرد، ففي المدى الزمني الطويل عندما يصل الاقتصاد إلى الحالة المستقرة فإن متوسط دخل الفرد لا ينمو، ويظل ثابتًا عند الحالة المستقرة – التوازنية– ولتوليد نمو في متوسط دخل الفرد في المدى البعيد تم إدخال مفهوم الرقي– التقدم -التقني في النموذج، فإذا كانت دالة الإنتاج على الشكل العام $f(K, L)$، فإنه يمكن النظر إلى التقدم التقني (A) على أنه زيادة في الناتج المحلي الإجمالي المتأتية من مختلف تأثيرات التقدم التقني ، وهناك عدة تقسيمات للتقدم التقني نلخصها فيما يلي:

- التقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العمل، ويسمى هذا التقدم حياديًا من وجهة نظر "هارود "ونكتب:

$$Y = f(K, AL).$$

[1]- لمزيد من التفصيل انظر :
Robert J.Barro, Xavier Sala-I-Martin, "**La croissance Economique**", Traduit par Fabrice Mazrolle, Paris, Ediscience international, 1996, p. 20.

- التقدم التقني الذي يدعم إنتاجية رأس المال، ويسمى هذا التقدم حياديًا من وجهة نظر "سولو "ونكتب:

$$Y = f(AK, L).$$

- التقدم التقني من وجهة نظر" هيكس "ويأخذ الشكل $Y = A.f(K, L)$

وعادة ما يتم الأخذ بالتقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العمل لدراسة النمو في الأجل الطويل، وعليه تأخذ دالة الإنتاج الشكل التالي:

: $Y = f(K, AL) = K^{\alpha}.(AL)^{1-\alpha}$

ويعد التقدم التقني في نموذج" سولو "كمتغير خارجي يوافق زيادة A بمعدل ثابت حيث:

$$\frac{A}{A} = g$$

وسنقوم الآن بإيجاد معدل النمو في نموذج" سولو "المدعوم بالتقدم التقني، حيث لدينا تراكم رأس المال لا يتغير بشكل أساسي ونكتب حينئذ: $\frac{K}{K} = \frac{I}{K} - \delta$ ⟸ $\frac{K}{K} = \frac{sY}{K} - \delta$

أما دالة الإنتاج الفردية فيمكن إيجاد صيغتها على النحو التالي:

: $y = \frac{Y}{L} = \frac{K^{\alpha}.(AL)^{1-\alpha}}{L} = \frac{K^{\alpha}}{L^{\alpha}}.\frac{(AL)^{1-\alpha}}{L^{1-\alpha}}$

أي: $y = k^{\alpha}.A^{1-\alpha}$

نفرض أن: $k = \frac{K}{L}$, $y = \frac{Y}{L}$

وعليه تصبح دالة الإنتاج الفردية على الشكل التالي:

$$y = \frac{Y}{L} = \frac{K^{\alpha}.A^{1-\alpha}}{L} = k^{\alpha}.A^{1-\alpha} = k^{\alpha}.A^{\beta}$$.

$$y = k^{\alpha}$$.

ومنه يمكن تعريف الحالة المستقرة في المدى الزمني الطويل على أساس متغير جديد تم الحصول عليه بالتعبير عن النموذج بدلالة A، وهو يعبر عن نسبة الناتج الفردي للتقدم التقني $y = \frac{Y}{E}$، وتحت هذا الفرض يمكن كتابة الشرط التالي:

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{\Delta Y}{Y} - \frac{\Delta E}{E} - \frac{\Delta L}{L} \quad \frac{\Delta y}{y} = \frac{\Delta Y}{Y} - n - g - n \quad .$$

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{\Delta Y}{Y} - n + n + g \quad .$$

حيث لدينا: $\frac{Y}{E} = \frac{K}{E}.\frac{Y}{K} = \frac{K}{E}\frac{Y}{K} = \frac{K}{E}$

ومنه فإن: $\frac{Y}{E} = \frac{K}{E} = \frac{K}{E}$

وبتعويض $\frac{K}{E}$ محل $\frac{Y}{E}$ في المعادلة الأساسية يصبح لدينا:

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{\Delta K}{K} - n + n + g \quad \frac{\Delta y}{y} = \frac{\Delta K}{K} - n + n + g \quad .$$

حيث لدينا في الحالة المستقرة $\frac{\Delta y}{y} = 0$ وبالتالي يصبح لدينا:

$$\frac{\Delta y}{y} = 0 \quad \frac{\Delta K}{K} = 0 \quad \frac{\Delta K}{K} = n + g \quad \frac{\Delta y}{y} = 0 \quad \frac{\Delta K}{K} = n + g \quad .$$

وهذه المعادلة تقدم تعبير صريح لنسبة رأس المال الفردي للتقدم التقني (K) في المدى الزمني الطويل، وهي تأخذ نفس شكل المعادلة (7) في النموذج البسيط –القاعدي- إذا كان معدل نمو التقدم التقني g يساوي الصفر، كما نلاحظ أن K، ثابت، بمعنى أنها لا تتغير مع الزمن وذلك لثبات المعاملات على يمين المعادلة .كذلك يمكن إيجاد قيمة الإنتاج الفردي بالنسبة للتقدم التقني A على النحو التالي:

$$y = \left(\frac{K}{L}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}} \quad .$$

وهذه المعادلة تعطي تفسيرًا أكثر قيمة للفارق في الغنى والفقر بين مختلف البلدان، حيث تعطينا المعادلة نتيجة مفادها أن بعض البلدان متطورة وغنية وذلك لأنها تتمتع بمعدل استثمار لرأس المال مرتفع و/أو معدل نمو ديموغرافي ضعيف و/أو رقي تقني قوي، والعكس نقوله بالنسبة للدول الفقيرة فإن أسباب الفقر في هذه الدول يرجع إلى انخفاض معدل الاستثمار و/أو زيادة مفرطة في معدل النمو الديموغرافي و/أو ضعف التقدم التقني.

لكن هذا النموذج رغم فائدته التحليلية التي قدمها لنظرية النمو الاقتصادي لعقديين زمنيين أو أكثر إلا أنه أفرز عن بعض السلبيات التي جعلت معظم الاقتصاديين يشككون في صحة تفسيراته، ومن بين تلك المسائل التي تأخذ عليه مسألة تناقص معدل النمو في المدى الطويل وهذا الأخير ناتج عن فرضية تناقص الإنتاجية الحدية الفردية التي اعتمد عليها " سولو " في بناء نموذجه والتي أخذها من أفكار الكلاسيكيين، بالإضافة إلى اعتباره التقدم التقني في نموذجه كمتغير خارجي، وهذه المشاكل التحليلية التي أفرزها نموذج " سولو " حاول بعض الاقتصاديين الاستفادة منها في بناء نماذج أخرى أكثر تطورًا وأكثر فائدة تحليلية، وهي ما تعارف على تسميتها فيما بعد بنماذج النمو الداخلي[1].

المبحث الثاني: نظرية النمو الداخلي

بينا في المبحث الفارط أن نموذج النمو الذي تمت صياغته في خمسينات القرن الماضي من طرف "روبرت سولو" يجزم أن الزيادات المستمرة في الاستثمار تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي ولكن بشكل مؤقت. إضافة إلى ذلك، ورغم أن هذا النموذج يقول أن النمو الاقتصادي يعتمد في المطاف الأخير على معدل التغير التكنولوجي، إلا أنه يفشل في تفسير ما الذي يحدد بالضبط هذا المعدل. إذ يتعامل هذا النموذج مع التغير التكنولوجي باعتباره عاملا خارجيا. ومن أجل تجاوزهذه النظرة المبسطة للتغير التكنولوجي تبنى بول رومر في منتصف ثمانينيات القرن الآنف الذكر، مفهوما واسعا للتكنولوجيا. فالتغير التكنولوجي لا يقتصر على تغيير أسلوب الإنتاج أي شكل دالة الإنتاج الكلية وحسب بل يمكنه أن ينصب أيضا على مدخلات ومخرجات الدالة وبهذا المعنى فان الإبداع التكنولوجي يمكنه أن يتخذ أحد الأشكال:

- مدخلات إنتاج جديدة (إنتاج آلة جديدة أكثر كفاءة، اكتشاف مادة أولية جديدة)؛
- مخرجات جديدة (مواصفات منتج جديد).

[1] - Gregory N MANKIW, **Macroéconomie,** 3eme édition Boeck, Paris, 2003, p.102.

وعلى هذا الأساس يتضح لنا أن التغير التكنولوجي الذي نمذجه سولو يتصف بالاستقلالية عن عنصري الإنتاج وبهذا فهو لا يمثل سوى نسبة ضئيلة جدا من مجموع الابتكار التكنولوجي الممكن. وفي الحقيقة فان أغلبية الابتكارات التكنولوجية تعتبر أكثر تعقيدا، إذ تؤدي التغييرات التكنولوجية في الغالب إلى إحداث تغييرات متزامنة في كل من مدخلات وشكل ومخرجات دالة الإنتاج الكلية. فاكتشاف أسلوب إنتاجي جديد يؤدي في غالب الأحيان إلى ظهورآلات جديدة (تغيير مواصفات k)، واكتساب مهارات جديدة (تغيير مواصفات l). كما تتباين الاختراعات فمنها ما هو رئيسيى كاختراع الآلة البخارية والحاسوب...، أما البعض الآخر فهي عبارة عن اختراعات ثانوية؛ كما أن العديد منها عبارة عن اختراعات مندمجة، أما البعض الآخر فهو عبارة عن اختراعات غيرمندمجة. ورغم هذا التنوع فمن الممكن الكشف عما تنطوي عليه هذه الاختراعات من مميزات، حيث أن الميزة الأولى لهذه الابتكارات التكنولوجية منذ الثورة الصناعية، تمثلت في الزيادة الهائلة في أصناف السلع والخدمات المتاحة. إضافة إلى تحسين أصناف السلع والخدمات المتاحة.

وللإلمام بطبيعة التكنولوجيا كان منظروا النمو الداخلي بحاجة إلى مفاهيم جديدة. عندها أدخل بول رومر مفهوم الفكرة، والفكرة برأيه هي أصل كل إبداع، فمهما كان نوع الإبداع فإن وراءه فكرة تتحول فيما بعد إلى معرفة. وقد سلم **رومر** بان الأفكار لها كيان اقتصادي مثلها مثل السلع تماما (لديها قيمة) ولكن بمواصفات تميزها بصورة جذرية عن السلع التقليدية الخاصة أو العامة أو الاثنين معا. ويمكن تلخيص هذه المميزات في ثلاث عناصر[1]:

- المعرفة هي سلعة يصعب التحكم بها تُولّد تأثيرات خارجية. المعرفة سلعة غير قابلة للحصر أي أنه من الصعب جعلها حصرية والتحكم بها بطريقة خاصة. فالمعلومات والمعارف قد تتسرّب باستمرار من الكيانات التي أنتجتها، فتكون مفيدة لمتعاملين آخرين دون أن يتحمّلوا تكاليف الأبحاث والتنمية. تستخدم المراجع الاقتصادية المصطلح العام "تأثيرات خارجية إيجابية" للإشارة إلى هذا التأثير الإيجابي في الغير الذي يصعب شكليًا الحصول على تعويض منهم. هذه التأثيرات الخارجية تُظهر أنّ المعرفة المنتجة من عنصر ما تفيد الآخرين دون أن تضمن الصفقات التجارية الطوعية شفافية التنسيق التجاري وفاعليته؛

- المعرفة هي سلعة غير تنافسية. بما أنّ المعرفة تعتبر مورد من الموارد التي يمكن بالتالي تصنيفها على أنها غير قابلة للنفاد لأنّ المعرفة لا تُتلف عند الاستخدام. فاستخدام معرفة موجودة من قبل وكيل إضافي لا يفترض إنتاج نسخة إضافية. فالعناصر الاقتصادية لا تتنافس على استهلاكها. لخاصية عدم التنافسية هذه بُعدان:

[1] Paul m.Romer, " **human capital and growth: theory and evidence**", NBER Working Paper Series, working paper N°. 3173,1989, p.p. 11-13.

أولاً، بوسع العنصر اللجوء إلى معرفة ما مرّات لا متناهية، دون أن يكلّفه ذلك شيئاً بغية إنتاج عمل ما. **ثانياً** بوسع عددٍ لا متناهٍ من العناصر استخدام المعرفة ذاتها دون أن يُحرم أحد منها. إنّ تأثير خاصية اللاتنافسية في التكاليف والأسعار مهم فعلاً. بما أنّ الكلفة الهامشية للاستخدام هي منعدمة لا يستطيع الاقتصاد أن يلتزم بقواعد تحديد الأسعار على قاعدة التكاليف الهامشية بما أنّ استخدام المعرفة الموجودة يكون مجانياً، فيصبح من الممكن التعويض مالياً عن كون المعرفة مستخدمة مرّات عدّة.

- المعرفة هي سلعة تراكمية من حيث أنّ كل معرفة قد تكون العامل الأساسي في إنتاج معارف جديدة. بمعنى آخر ليست المعرفة سلعة استهلاكية فقط بل هي كذلك وبالأخصّ سلعة إنتاجية قادرة على توليد سلع جديدة تكون بحد ذاتها قابلة للاستخدام إلى ما لا نهاية.

إنّ جمع الخصائص الثلاث للمعارف، عدم قابلية الخضوع للسيطرة وعدم التنافسية، والتراكمية، هو مصدر تأثيرات خارجية قوية لنشاط إجراء الأبحاث والابتكار.

وتكتسي الخصائص الثلاثة السابقة أهمية بالغة، لأنها تؤثر بصورة مباشرة على الشروط التي يتم من خلالها إنتاج الأفكار وتراكم المعارف في اقتصاد السوق.

فاقتصاد المعرفة (سلع غير تنافسية، ليست محتكرة، وتراكمية) وثيق الصلة بوجود مردودية متزايدة، ويترتب على هذا الوضع بعض النتائج منها:

النتيجة الأولى: عدم اتساق نشاط إنتاج الأفكار مع وظيفة السوق التنافسية؛

النتيجة الثانية: نقص فاعلية قيادة السوق للنشاط الإنتاجي؛

النتيجة الثالثة: يمكن أن تتراكم المعرفة ذاتيا على المدى الطويل (التحرر من قانون المردودية المتناقصة) حتى وإن كانت وتيرة التراكم في الغالب دون المثلوية.

ومن خلال ما ورد سابقا، نستنتج أن الإسهام الأساسي لنظرية النمو الحديثة يتمثل في التأكيد على أن الأفكار وكذا المعارف تختلف جذريا عن السلع الأخرى، وترتبط جوهريا بوجود مردودية متزايدة. وهذا ما سمح لهم بالقول أن تراكم المعرفة وعلى عكس تراكم رأس المال المادي يمكنها أن تتولد ذاتيا (لا تخضع على المدى الطويل لقانون المردودية المتناقصة). ومن أجل إثبات هذه الدعوى استخدم أصحاب نظرية النمو الداخلي طريقتين:

الطريقة الأولى: حيث تم فيها الإبقاء على فرضية المنافسة الكاملة والتسليم بأن المردودية المتزايدة مرتبطة بإنتاج أفكار خارجية تماما؛

الطريقة الثانية: وفيها تم التخلي عن فرضية المنافسة الكاملة والأخذ بالفرض القائل بان إنتاج الأفكار وتراكم المعرفة هو نتيجة للمجهودات المسخرة للبحث عن الأفكار الجديدة، وهذا يعنى وجود منافسة تكنولوجية بين المؤسسات على مستوى أسواق تتميز بسيادة المنافسة غير الكاملة.

وقد أثمرت الطريقة الأولى عن ظهور عدد كبير من النماذج عرفت في الأدب الاقتصادي بنماذج الجيل الأول أو نماذج (AK). أما النماذج التي انبثقت عن الطريقة الثانية فتسمى بنماذج الجيل الثاني أو النماذج الشومبيتيرية الجديدة (modèles néo-schumpétériens) نسبة إلى الاقتصادي النمساوي جوزيف شومبيتر (Joseph A. Schumpeter)، الذي كان سباقا في ربط ديناميكية الإبداع والنمو الاقتصادي في سنوات الثلاثينات من القرن الماضي[1].

أولا: نماذج النمو الداخلي في إطار المنافسة الكاملة:

سيتم تخصيص هذه الفقرة لنموذج رومر الذي صاغه سنة 1986 قصد تبيان الكيفية التي يتم بها توليد المعارف ومراكمتها ذاتيا في اقتصاد سوق تسوده المنافسة الكاملة والذي أدى إلى ظهور نماذج الجيل الأول[2].

I- دالة الإنتاج والتعلم عن طريق الممارسة:

من أجل تبيان كيفية التوالد الذاتي للمعارف يفترض رومر اقتصادا تسود المنافسة الكاملة بين مؤسساته (m) التي تنتج سلعة متجانسة تستخدم في الاستهلاك والادخار والتراكم (Y) كما يفترض ثبات اليد العاملة (L).

1- دالة إنتاج المؤسسات الفردية:

يعتبر نموذج رومر أن كل مؤسسة لها دالة إنتاج من الشكل:

$$i = 1, \dots m \qquad \square_{\square} = \square_{\square}(\square_{\square}\square_{\square}) \square\square \quad .$$

[1] – محمد مرياتى، " **نحو اكتساب التكنولوجيا في الوطن العربي مع تغيرات بداية القرن الحادي والعشرين**"، مجلة معلومات دولية، العدد، 63، 2000، ص.43.

[2]- Romer. p, "**increasing returns and long run growth**", journal of political economy, vol 97, N°: 5, 1986, p.p. 102-105.

حيث أن Y_{it} تمثل مخرجات المؤسسة i في الزمن t، K_{it} وL_{it} يمثلان على التوالي، كمية رأس المال والعمل المستعمل من طرف المؤسسة i في الزمن t. أما B_{it} فهي عبارة عن معلمة إنتاجية تميز المؤسسة i.

إذا أخذنا بعين الاعتبار العمل ورأس المال فقط في هذه المعادلة؛ فان المردود القياسي يكون ثابتا. أما إذا تراكمت B_i داخليا، فالمردود يصبح متزايدا. ويمكن صياغة أربع فرضيات حول طريقة تزايد B_{it}، بمعنى طريقة تراكم المعرفة.

1. $B_{it} = f(K_i)$. أي أن B_{it} يتزايد بتزايد K_{it}.

تعمد المؤسسات الفردية على مراكمة المعرفة المنبثقة عن استثماراتها، إذ أن زيادة Ki تؤدي إلى زيادة Bi. وتعكس هذه العملية فكرة التعلم عن طريق الممارسة، المعرفة كمنتج مدمج بدون تكلفة في النشاط الاقتصادي، الذي يسمح للمؤسسات تعلم أحسن طرق الإنتاج أثناء العملية الإنتاجية. وقد تمت صياغة هذه الفكرة من قبل من طرف Kenneth Arrow [1] (تحصل على جائزة نوبل سنة 1972)، وبهذا فإنها تعد بادرة لنظرية النمو الحديثة. ومن جهة أخرى، فقد تم دعمها تجريبيا من طرف العديد من دراسات الحالة، وعن طريق أعمال إحصائية.

2. $B_{it}=g(K_{jt})$ بحيث أن B_{it} يرتفع إذا ارتفع K_{jt} . $\forall$ 0 jí

تستفيد كل مؤسسة من التعلم المحقق على مستوى المؤسسات الأخرى. وبهذا فإن المعرفة المتراكمة من طرف كل مؤسسة هي عبارة عن سلعة عامة بحيث أن جميع المؤسسات الأخرى تستفيد منها دون أي تكلفة.

3. $f(.) = g(.)$.

في النهاية وبضم (1) و(2)، نجد:

$$\text{[illegible]} = \text{[illegible]}(\text{[illegible]})^{\text{[illegible]}} = \text{[illegible]} = \text{[illegible]}\,A\text{[illegible]} \qquad (3) \qquad .$$

تتميز دالة الإنتاج الفردية بمردودية خارجية متزايدة. ويفسر ذلك بما يلي:

إذا كان m كبير (فرضية محيط تنافسي)، فان مساهمة K_{it} في المخزون الكلي K_t مهملة. وبالنتيجة فإذا كانت المؤسسة i تعمل على تراكم رأس المال، في حين المؤسسات الأخرى كلها لا

[1] - Christian le bas, " **Economie de l'Innovation**" , Economica , paris, 1995, p.p .41-42.

تعمل على ذلك، فان K_t يبقى ثابتا. ويتطابق هذا مع الفرضية التي تنص على ما يلي: في محيط تنافسي، فان تأثير المؤسسة بمفردها على ما يحدث على المستوى الكلي يكون ضعيفا.

2- دالة الإنتاج الكلية:

بما أن المؤسسات لديها تكنولوجيا متماثلة، وبافتراض تماثل تفضيلات المستهلكين عندها يكون لدينا عند التوازن:

$$\square_{?} = m\square_{??} \quad .$$

$$\square_{?} = m\square_{??} \quad .$$

$$\square_{?} = m\square_{??} \quad .$$

Y_t، K_t، L_t تمثل على التوالي: الإنتاج الكلي، مخزون رأس المال الكلي والعمالة الكلية عند اللحظة t وm عدد المؤسسات. يمكننا استخلاص دالة الإنتاج الكلية انطلاقا من دوال الإنتاج الفردية عن طريق الجمع بين (1) و(2) لدينا: $\square_{?} = m\square_{??}$

$$\square_{?} = m\square\square_{??}\square_{??}^{\square}\square_{??}^{\square} \quad .$$

$$\square_{?} = m\square\ \square_{??}^{\frac{\square}{\square}}\ \square_{??}^{\frac{\square}{\square}}\ \square_{??}^{\square\square} \quad .$$

$$\square_{?} = A\square_{?}\square_{??}^{\square\square} \qquad (4) \quad .$$

من أعلاه يتبين أن المردود القياسي على المستوى الكلي كان متزايدا رغم ثباته على مستوى كل مؤسسة. ونجم ذلك من خلال المساهمة غير المباشرة لتراكم رأس المال في نمو الناتج Y على المستوى الكلي (عن طريق نمو الإنتاجية). ويعتبر وجود هذا المصدر من النمو المرتبط بالوفرات الخارجية للتعلم، من مميزات نموذج رومر (1968) مقارنة بنموذج سولو.

ثانيا: المردودية الاجتماعية والخاصة لرأس المال:

إن قرار الاستثمار في اقتصاد السوق يحدد استنادا إلى المردودية المتوقعة لرأس المال. واستنادا إلى المعادلة (4) فان المردودية الحدية لرأس المال على المستوى الكلي، r_t تعطى كما يلي:

$$r_i = \frac{\partial Y}{\partial K} = \alpha A K^{\alpha-1} \quad .$$

وتعتبر هذه المردودية ثابتة لأن A وL ثابتان. كما أن خاصية المردودية الحدية لرأس المال على المستوى الكلي تمثل جوهر النمو الداخلي (ونعني بهذا المردودية الحدية الاجتماعية لرأس المال). وعلى العكس مما يحدث في نموذج سولو، فان عملية تراكم رأس المال المادي على المستوى الكلي لا تخضع لقانون المردودية المتناقصة؛ ولهذا السبب فإن المؤسسات هي التي تتخذ قرار الاستثمار. إنما ومن وجهة نظرهم، فإن ما يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار، ليس المردودية الحدية الاجتماعية بل المردودية الحدية الخاصة. أي أن المؤسسات تقرر هل لديها فائدة من الاستثمار أم لا بالنظر إلى المردودية الحدية الخاصة التي تميزها.

ويمكن طرح التساؤل الموالي، من أين تأتي المردودية الخاصة لرأس المال في نموذج رومر؟

كل مؤسسة تستدل انطلاقا من دالة الإنتاج الفردية:

$$Y_{it} = K_{it}^{\alpha}(B_t L_{it})^{1-\alpha} \text{ أو } Y_{it} = K_{it}^{\alpha} L_{it}^{1-\alpha} A K_t^{1-\alpha} \quad .$$

ولكثرة عدد المؤسسات، فان كل مؤسسة تهمل مساهمتها الخاصة في المخزون الإجمالي لرأس المال، كما تهمل أيضا مساهمتها من التعلم في المخزون الإجمالي من المعرفة. ولذلك فان كل مؤسسة تعتبر B_t وK_t كمعطيات، وتقوم بحساب المردودية الحدية الخاصة لرأسمالها (معدل المردودية لوحدة استثمارية) وفق الطريقة الموالية:

$$r_{it} = \alpha K_{it}^{\alpha-1}(B_t L_{it})^{1-\alpha} \quad .$$

إذا كان B_t ثابتا فان هذه المعادلة تبين بان المؤسسة سوف تخضع لمردودية متناقصة عند تراكم رأس المال K_i كما هو الحال تماما بالنسبة لنموذج سولو. وعلى خلاف من ذلك، لما يكون B_t غير ثابت. في محيط تنافسي وبوجود وفرات خارجية للتعلم، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار بأنه عندما يقوم كل منتج بزيادة رأس المال K_i فان K_t سوف يرتفع أيضا. بأخذ بعين الاعتبار (2):

$$r_{it} = A\alpha K_{it}^{\alpha-1} L_{it}^{1-\alpha} K_t^{1-\alpha}$$

باستبدال K_{it} بـــ $\frac{K_{it}}{L_{it}}$ و L_{it} بـــ $\frac{L_{it}}{L_{it}}$ نحصل على:

$$r_{it} = \alpha A L_{it}^{1-\alpha} \quad .$$

وعلى أساس ما تقدم نستنتج:

- إن المردودية الحدية الخاصة لرأس المال ثابتة، وليست متناقصة بفضل الوفرات الخارجية للمعرفة. كما أن مردودية وحدة استثمارية من طرف مؤسسة فردية تتأثر ايجابيا بفعل نشاط مؤسسات أخرى تقوم بالاستثمار في نفس الفترة؛
- تختلف المردودية الحدية الخاصة عن المردودية الحدية الاجتماعية، لان $\alpha < 1$ ولهذا فان المردودية الحدية الخاصة لرأس المال أقل من مردوديتها الاجتماعية. ويعتبر المطلوب اجتماعيا. أو بعبارة أخرى فان القرارات اللامركزية للاستثمار بوجود وفرات خارجية موجبة؛ تؤدي إلى إحداث استثمارات غير كافية على المستوى الكلي.

I- ديناميكية النمو في نموذج رومر (1986):

لوصف ديناميكية النمو في الاقتصاد وفق نموذج رومر لسنة (1986) بمعنى، تحديد معدل نمو الإنتاج الفردي، معدل نمو رأس المال الفردي وكذا معدل نمو الاستهلاك الفردي. سنفترض أن الاقتصاد المدروس يتوفر في البداية على مخزون من رأس المال الفردي قدره k_0.

بما أن مستوى العمالة محدد بـــ L، يمكن ثانية كتابة دالة الإنتاج الكلية $Y_t = A\ K_t\ L_t^{1-\alpha}$، طبقا للحجوم الفردية كما يلي: $y_t = A k_t\ L^{1-\alpha}$

لوصف حركية النمو، فإننا بحاجة إلى تحديد دالة للاستثمار. سوف نضع فرضية مماثلة لتلك التي وردت في نموذج سولو. نضع:

$$k_t\dot{\delta} = s\ f(k_t) \qquad (A)$$

وتستند هذه المعادلة على الفرضية الكينزية، التي تنص على أن العائلات تدخر نسبة ثابتة من دخلها. وبهذا فان التوازن على مستوى الأسواق المالية، أي لما I=S يؤدي تلقائيا إلى أن الاستثمار في اللحظة t (أي الزيادة في k_t) يساوي تماما المبلغ المدخر في نفس اللحظة (أي النسبة $(sf(k_t))$.

وانطلاقا من العلاقة (A)، فان المعادلة الدينامكية الأساسية للاستثمار تكتب على الشكل:

$$k_t\hat{o}=sAk_t\ L^{1-\check{U}} \qquad (D)$$

ومن العلاقة (D) نجد:

$$\frac{\dot{k}_t}{k_t} = \text{[illegible]}$$.

يرتفع رأس المال الفردي بمعدل ثابت [illegible] لان المتغيرات الثلاثة التالية يفترض بأنها ثابتة($A,\ s\ ,L$) وهكذا يستخلص بأن الدخل الفردي والاستهلاك الفردي سيرتفع بالنسبة نفسها. بالفعل فمن العلاقة (1) وعلاقة التوازن:$C_t = Y_t\ \mathbf{i}\ S_t$ نستنتج بأن:

: $\frac{\dot{k}_t}{k_t} = \frac{\dot{k}_t}{k_t} = \frac{\dot{k}_t}{k_t}$

من أعلاه يتبين أنه:

1- انطلاقا من أي قيمة $K(0)= k_0$ فإن رأس المال الفردي سوف يتراكم دون نهاية، وبوتيرة ثابتة.= [illegible].

2- أن معدل النمو يرتفع كلما كان:

- معدل الادخار مرتفع (s مرتفع)؛
- إنتاجية تراكم المعرفة مرتفعة (A مرتفعة)؛
- حجم الاقتصاد كبير (L).

بالمقارنة بنموذج سولو فان الديناميكية العابرة للنمو تتأثر فقط بمتغيرات اقتصادية؛ وبالتحديد فان معدل النمو $\frac{\dot{k}_t}{k_t}$ خلال مرحلة ظرفية يكون أكثر ارتفاعا عندما يكون معدل الادخار مرتفعا، وk_o تبتعد عن k*.

وبهذا وكنتيجة هامة فان سياسة ملائمة للادخار من شانها أن يكون لها تأثير على النمو الاقتصادي على المدى الطويل. ويوجد فرق أساسي بين نموذج رومر ونموذج سولو فيما يتعلق بتأثير التغير في معدل الادخار على النمو الاقتصادي. ففي نموذج سولو انتهاج سياسة مشجعة للادخار من شأنها أن تؤدي إلى نقل الاقتصاد إلى مسار النمو المتوازن. أما في نموذج رومر، فان

سياسة تشجيع الادخار تؤثر ايجابيا على معدل النمو في المدى الطويل. وبالتالي فان الأثر الظرفي في نموذج سولو يتحول إلى تأثير دائم في نموذج رومر.

2- ثبات معدل النمو في الأجل الطويل ويعود ذلك إلى خطية دالة تراكم المعرفة

$$B_t = A^{1/1-\breve{U}} K_t$$

فلو تم اعتماد شكل غير خطي مثل: $B_t = A^{1/1-\breve{U}} K_t^{\boldsymbol{d}}$

حيث أن $0 < \theta$.

لكان الأمر مختلفا.

وقد دار جدل كبير حول مسألة معرفة مدى صلاحية هذه الفرضية تجريبيا. ولما كان من غير المكن تقدير دالة تراكم المعرفة بصورة مباشرة، فقد تم استخدام الصيغة: $Y = AK$.

1- نموذج رومر لسنة (1986) في مواجهة الحقائق المتجددة:

تعرض نموذج رومر (1986) لانتقادات كثيرة بسبب الفرضيات التي يقوم عليها:

- يقترن التطور التكنولوجي بالنشاط الاقتصادي (يظهر تلقائيا دون أي مجهود خاص)؛
- المردود القياسي لتراكم المعرفة ثابت (بإمكان النمو أن يتوقف أو يثبط على المدى الطويل لولا التسليم غير المبرر بخطية الدالة (2).

ومن هنا يطرح التساؤل عن مدى قدرة نموذج رومر في تفسير الحقائق المتجددة التي لم تلق جوابا في نموذج سولو؟

أ- اختلاف معدلات النمو على المستوى العالمي:

توجد عدة عوامل أخرى من شأنها أن تؤثر على معدل نمو الاقتصاد في النماذج من الصنف AK بالمقارنة مع نموذج سولو. وتتمثل حسب نموذج رومر(1968) في معدل الادخار، وقدرة الاقتصاد على اكتساب المعرفة، بالإضافة إلى حجم العمالة. ومن هذا المنطلق نستنتج:

- أن الدول التي لديها معدلات ادخار أكثر ارتفاعا هي الدول التي من شأنها أن تنمو بوتيرة أسرع على المدى الطويل؛

- أن الدول التي لديها قدرة أكبر على اكتساب المعرفة وتكديسها هي الدول التي تنمو بوتيرة أسرع على المدى الطويل؛
- أن الدول الأكبر حجما هي الدول التي تنمو بوتيرة أسرع على المدى الطويل.

ومن جهة أخرى فإن كل السياسات الاقتصادية سواءا كانت ظرفية، أم هيكلية والتي من شأنها أن تؤثر على أحد العوامل المذكورة سيكون لها تأثير على نتائج النمو المحققة وفي هذا الإطار قام العديد من الباحثين بفحص النتائج أعلاه وتوصلوا أن الواقع لا يبرر كل هذه النتائج[1].

والسؤال المطروح عندئذ، لماذا اعتبر نموذج رومر بمثابة ثورة حقيقية في نظرية النمو؟ لعل ذلك يعود إلى فضل رومر في ظهور فرع جديد من فروع نظرية النمو الذي يسمى حاليا باقتصاد المعرفة.

فعلى المستوى التجريبي كانت رسالة نموذج رومر واضحة جدا؛ إذ يتحدد نمو كل اقتصاد على المدى الطويل بقدرته على اكتساب المعرفة الجديدة وتكديسها. وبهذا وفرالنموذج للباحثين إطارا مرجعيا يتم من خلاله فحص الفرضيات الخاصة بمحددات النمو.

على الرغم من بساطة صيغة رومر حول عملية تراكم المعرفة، إذ أنها لا تسمح بتبرير وفهم الفروق الدولية في القدرة على توليد التطور التكنولوجي. غير أنها فتحت المجال لطرح التساؤلين التاليين: لماذا تملك بعض الدول قدرة ابتكاريه أكبر من الدول الأخرى؟ ولماذا تستطيع بعض الدول تنمية قدراتها على اكتساب المعرفة والابتكار، في حين تفشل دول أخرى في تحقيق ذلك؟

أما على المستوى النظري، فرغم أن نموذج رومر لم يقدم تمثيل مرضي لعملية الابتكار والتطور التكنولوجي الداخلي، إلا أنه وضع الركيزتين الأساسيتين اللتين تسمحان بوضع تصور لهذين العمليتين:

- التمييز بين الفكرة والسلعة، ويعتبر ذلك تغير جذري بالنسبة لنموذج سولو؛
- مدخل المردود القياسي المتزايد بواسطة الوفرات الخارجية، وقد استعمل هذا المدخل سوية مع فرضية المعرفة كنتيجة لمجهودات مقصودة وهادفة فظهرت نماذج أكثر واقعية سميت بنماذج الجيل الثاني وهذا ما سيتم التطرق له في الفقرة الموالية.

ثالثا - نماذج النمو الداخلي في إطار المنافسة الاحتكارية:

1-_Mairesse.Jacques et mohnen.Pierre," **Recherche_ développement et productivité un survol de la littérature économique et statistiques**", Economica, 1990, p.p.237-238.

الآن سيتم تناول نماذج الجيل الثاني للنمو الداخلي. وتعتبر هذه النماذج أكثر واقعية من ناحية تمثيل عملية الابتكار مقارنة بنماذج الجيل الأول (نماذج AK)، وتسمى أحيانا بالنماذج الشومبيتيرية الجديدة (modèles néo-Schumpétériens)؛ لأنها حافظت على علاقة مباشرة مع فكر سومبيثير (Schumpeter).ويرتكز نموذج رومر[1] لسنة 1990 على فكرة التنوع الأفقي للمنتجات. وتعنى زيادة عدد السلع المتاحة إي أن كل منتج جديد سيضاف إلى قائمة السلع الموجودة وبهذا تزداد الخيارات المتاحة أمام المستهلك واعتمد رومر في بناء نموذجه على ثلاث فرضيات أولاها أن التقدم التقنى هو أساس النمو الاقتصادي أي أنه أقر بصحة فكرة سولو التي طرحها سنة 1957 والتي مؤداها أن نمو الإنتاجية يرجع بصورة أساسية إلى توليفة التراكم والتقدم التقني. أما ثاني الفرضيات فهي أن التقدم التقني يعتبر عملية داخلية فهو ناتج عن قرارات إرادية للأفراد وهدفهم من وراء ذلك هو تعظيم المنفعة أو الربح. أخيرا فرضية الاختلاف بين التكنولوجيا وباقي السلع فهي تتميز بخاصية ألا تنافس والحصر الجزئي.

وميز رومر في نموذجه بين أربع أنواع من المدخلات هي: رأس المال المادي K الذي قاسه بوحدات من السلع الاستهلاكية، والعمل L الذي استخدم في قياسه عدد الأشخاص ورأس المال البشري H الذي عرفه بعدد سنوات التعليم أو التكوين المهني ويتميز هذا العامل بأنه ذي طبيعة تنافسية وحصري، أما العامل الأخير فهو عبارة عن مؤشر C يقيس المستوى التكنولوجي ويمثل عدد السلع المتاحة ومن مميزات C أنها غير تنافسة كما يمكنها أن تزداد دون حدود لان وجودها غير مرتبط بوجود الفرد.

افترض رومر في نموذجه اقتصادا سوقيا يضم عدد كبيرمن الأشخاص النموذجيين، ينتجون ويستهلكون ويدخرون يهدف زيادة استهلاكهم المستقبلي. ويتكون هذا الاقتصاد من ثلاث قطاعات: قطاع البحث، قطاع السلع الوسيطة المختلفة، وقطاع السلع النهائية المتجانسة.

كم افترض رومر أن لكل مستهلك دالة منفعة لا زمنية وانه يسعى إلى تعظيم الاستهلاك على مدى حياته. ويتمثل الشرط الأدنى لكي يتواجد تحفيز على الإبداع في إطار التوازن العام خلال الزمن، في كون المستهلك النموذجي يملك نظرة شبه أكيدة حول مستقبله، لكي يقبل التخلي عن الاستهلاك في الحاضر، من اجل تحسين استهلاكه مستقبلا.

I- دالة الإنتاج بوجود سلع رأسمالية مختلفة:

[1]-Romer. P, "**Endogenous Technological Change**", journal of political economy, v:98, n:5, oct 1990, p.53.

يتكون رأس المال المادي، من مجموعة مختلفة من السلع الرأسمالية ممثلة وفق الشكل التالي:

.

بحيث $x(j)$ تمثل كمية المدخلات i. ومنه يتبن أن زيادة مخزون رأس المال لا تحدث طريق زيادة تراكم كل نوع من المدخلات فقط وإنما أيضا عن طريق زيادة عدد المدخلات (زيادة A)، وانطلاقا من هذا التصور، يمكننا عرض تكنولوجيات الإنتاج في مختلف القطاعات كما يلي:

1- قطاع السلع النهائية:

يتم إنتاج السلعة النهائية بتكنولوجيا إنتاج تربط بين رأس المال البشري، العمل ورأس المال المادي.

ويمكن صياغة دالة الإنتاج على مستوى المؤسسة الفردية على الشكل التالي الشكل:

. (1)

إذا كانت A معطاة؛ أي من اجل عدد معطى من السلع الوسيطة المتاحة، فإن المردود القياسي للدالة يكون ثابتا. وعلى العكس من ذلك فان ارتفاع A يؤدي إلى ارتفاع إنتاج السلع النهائية. وبفرض أن المنتجين يستعملون نفس الكمية من كل مدخل من المدخلات أي:

. $x(j)= \overline{x}$

عندها تصبح **(1)** على الشكل:

.....*(1)*

وتبين هذه الدالة بأن عملية الإنتاج الأكثر تخصصا (أي بمراحل وسيطة كثيرة) تكون أكثر إنتاجية.

نلاحظ بالفعل بان Y بإمكانه أن يرتفع حتى وإن كانت كل من x، H و L ثابتة. ويكفي لذلك ارتفاع عدد المدخلات الوسيطة المستهلكة من طرف المؤسسة. وهذا ما يمكن أن يحدث بالضبط عند توازن النموذج. ويضمن الابتكار ظهور أنواع جديدة من السلع الوسيطة بصورة مستمرة (عدد $\to \infty$)، ولمنتجي السلع النهائية مصلحة في تنويع مدخلاتهم باستعمال جميع الأصناف المتاحة من السلع الوسيطة (عدد At) في كل لحظة.

وتتميز الدالة (1) في حالة زيادة A بغلة حجم خارجية متزايدة. فالمؤسسة الفردية ليس لديها أي السيطرة على عدد المدخلات الوسيطة المتاحة في الاقتصاد في لحظة t، فذلك يرتبط بأنشطة التجديد والابتكار السابقة. وعليه، فإن إنتاجية المؤسسة ترتفع عندما ترتفع قيمة A دون أن تكون مضطرة إلى دفع المقابل للاستفادة من مكاسب الإنتاجية. أي أنها تسدد قيمة مشترياتها من الموارد الأولية والمدخلات الوسيطة فقط (افتراض مضاعفة نفقات الإنتاج...).

وإذا أخذ بعين الاعتبار طبيعة التكنولوجيا (مردودية خارجية متزايدة)، نستنتج أن قطاع السلع النهائية يمكن أن يشتغل في إطار المنافسة الكاملة. ويختلف الأمر بالنسبة لقطاع السلع الوسيطة المختلفة حيث يحتكر كل منتج من منتجي المدخلات المنتوج الذي يشتري مخطط إنتاجه.

وهنا تتجسد الفكرة الشومبيتيرية "l'idée schumpétérienne " القائلة بأن الابتكارات تؤمن درجة معينة من الاحتكار وبالتالي تضمن ربحا إضافيا للمحتكر. وبسبب الخصوصية التي يملكها المبتكر (حق التفرد في إنتاج المنتج)، فإنه بإمكانه طلب أسعار أعلى من التكلفة الحدية للإنتاج.

وعلى الرغم من الوضعية الاحتكارية التي يتميز بها كل منتج، إلا أن ذلك لا يمنح له سلطة إستراتجية على منافسيه؛ أي ليس بإمكانه تحويل السوق لصالحه. بالفعل، فإذا قرر منتجا فرديا رفع سعر منتجه أكثر من اللازم، من أجل تغطية تكلفته الثابتة، فان منتجه لن يكون محل الطلب. ومن جهة أخرى فان المنتجين لا يستطيعون التوسع من أجل فرض سعرا جماعيا مرتفعا للسلعة الوسيطة؛ لأن المنتجين الجدد الذين يدخلون السوق في كل مرحلة (بشراء براءات جديدة) يحفزون على ممارسة أسعار أقل ارتفاعا للسيطرة على حصص السوق للمؤسسات المتواجدة فيه. وبتعبير آخر، فعلى الرغم من الوضعية الاحتكارية لكل منتج فردي، فان منافسة عن طريق التنويع تمارس في سوق السلع الوسيطة. ويمثل هذا مبدأ المنافسة الاحتكارية أيضا.

2- قطاع البحث:

يتوقع سيادة المنافسة الكاملة في قطاع البحث. كما أن المؤسسات التي تتشغل بالبحث تجد أفكارا جديدة عن السلع الوسيطة، وبالتالي ترفع عدد السلع المتاحة في الاقتصاد من اجل إنتاج سلع نهائية. وتعطى دالة مراكمة المعرفة A على النحو:

$$\dot{A}_t = \delta H_{rt} A_t \quad (2)$$

وتنص هذه المعادلة على أن إنتاج أفكارا جديدة، يتطلب الربط بين رأس المال البشري والمعرفة، وكلا العاملين ضروريين للإنتاج، بحيث أن H_{rt} تمثل كمية رأس المال البشري المخصص للبحث في كل لحظة t، أما C_t فيمثل مخزون المعرفة الذي يتم تغذيته من طرف الابتكارات الماضية. وللتبسيط، افترض رومر أن كل مخطط جديد للتصنيع، يساهم بطريقة متساوية في هذا المخزون لكي يكون في كل لحظة:

$$C_t = A_t \quad (3)$$

إن مخزون المعرفة C_t يساوي تماما العدد A_t للسلع الوسيطة المتاحة في الاقتصاد في اللحظة t. ومن جهة أخرى فان هذه المعارف متاحة للجميع بصورة مجانية.

وتسمح العلاقة (3) باستنتاج وجود وفرات خارجية للمعرفة بين الباحثين. لذلك فان حقيقة كون العلاقة (3) خطية بشكل كامل، يمكن أن تظهر كفرضية مغالى فيها. إذ تفترض بأن المعارف مهما كانت قديمة لا يمكن هجرها إطلاقا، كما توجد مردودية ثابتة في عملية تراكم المعرفة. وتفترض أيضا بان الوفرات الخارجية للمعرفة بين الباحثين تتم بصورة كلية.

من (2) و(3) نتحصل على: $\dot{A}_t = \delta H_{rt} A_t$ ... (4)

في كل لحظة فإن للباحث إنتاجية حدية قدرها: δH_{rt} . $\frac{\partial \dot{A}}{\partial H_{rt}}$

من أجل A_t ثابتة، فإن الإنتاجية الحدية لرأس المال البشري إذا ثابتة, وبما أن رأس المال البشري هو مدخل الإنتاج الوحيد الذي يتم تعويضه، يمكننا القول بأنه في كل لحظة t فإن نشاط البحث يقدم غلة حجم ثابتة. وبالمقابل فان زيادة H_{rt} في الزمن يؤدي إلى زيادة إنتاجية جميع الباحثين في الوقت ذاته. ولا يتوافق مصدر المردودية المتزايدة مع المنافسة الكاملة، كون

المردودية المتزايدة ناجمة عن الوفرات الخارجية للمعرفة المتاحة بكل حرية وبدون تكلفة لجميع الباحثين. وتضمن هذه الوفرات عدم قدرة أي باحث على اكتساب ميزة إستراتيجية دائمة على منافسيه.

وخلاصة القول تكمن في كون نشاط البحث والتطوير في نموذج رومر ينظر إليه كنشاط يؤدي إلى خلق نوعين من المعرفة؛ معرفة مملوكة تباع في شكل براءات، ومعرفة عامة غير مملوكة تغذي مخزون المعرفة المشترك بين كل الباحثين.

إن حل النموذج يكمن في تخصيص رأس المال البشري مابين أنشطة الابتكار والإنتاج من جهة وتخصيص الناتج بين الاستهلاك والاستثمار من جهة أخرى. وعند التوازن يكون النمو أعلى كلما ازداد رأس المال البشرى المخصص للبحث.

ونستنتج مما سبق أن مراكمة المعرفة التقنية تعتبر محرك النمو الاقتصادي وأن الاقتصاد الذي يخصص نسبة كبيرة من رأسماله البشرى للبحث يتجه لتحقيق معدل نمو مرتفع مقارنة بغيره.

لقد تعرضنا في هذا الفصل بالدراسة لأهم نماذج النمو الاقتصادي، والمتمثلة في نموذج سولو، ونموذج رومر. وفي إطار هذه النماذج، فان أسس التحليل التقليدي لمصادر النمو منبثقة عن نموذج سولو 1957.

ومن بين مصادر النمو التي تم فحصها من طرف هذه النماذج، تراكم رأس المال المادي وتراكم رأس المال البشري. إذ يمكن لتراكم رأس المال المادي أن يكون عاملا من عوامل النمو طويل الأجل، إذا أخدنا بعين الاعتبار إمكانية وجود غلة حجم متزايدة أو وفرات خارجية موجبة مرافقة لعملية التراكم. وخلافا لتوقعات النظرية التقليدية فان وجود وفرات خارجية تضمن عدم انعدام الإنتاجية الحدية لتراكم رأس المال. كما أن نماذج النمو الداخلي التي دمجت بطريقة واقعية للغاية تكوين المعرفة والتكنولوجيا، تفترض ببساطة بأن الإنتاج الكلي لاقتصاد ما لا يرتكز فقط على مجموع المدخلات المستعملة من طرف المؤسسات (يد عاملة، رأس المال البشري، مدخلات البحث والتطوير)، إنما يعود ذلك أيضا إلى أعمال البحث والتطوير داخل المؤسسة وكذا التطوير الذي تقوم به المؤسسات الموجودة في محيطها. وبهذا بينت نماذج النمو الداخلي أن المؤسسة تلعب

دورا أساسيا في عملية النمو الاقتصادي كما يؤثر النمو على المستوى الكلى على نمو المؤسسة الفردية[1].

ولذا فإن أي سياسة اقتصادية من شأنها التأثير ايجابيا على كل من رأس المال المادي أو البشري أو التقدم التقني فإنها تؤثر على النمو الاقتصادي والسؤال المطروح ما هي آليات تأثير سياسات الإصلاح المعروضة أنفا على النمو الاقتصادي؟.

المبحث الثالث: آليات تأثير سياسات الإصلاح على النمو الاقتصادي

في المبحث السابق تم عرض عوامل النمو الاقتصادي بحسب ما جاء في النظرية الاقتصادية، وكما تم التطرق في الفصول السابقة إلى إجراءات السياسة الاقتصادية في إطار برامج الإصلاحات ومن خلال هذا يطرح التساؤل التالي: ما هي الآليات التي تؤثر بها هذه الإجراءات على النمو الاقتصادي؟ فإذا كان هناك شبه إجماع حول أهمية السياسة الاقتصادية والإطار المؤسسي بالنسبة للنمو الاقتصادي، كما أن هناك جدل واسع حول الآليات التي تربط السياسة الاقتصادية بكل من التراكم الرأسمالي والفاعلية الاقتصادية والتقدم التقني، أي بمدخلات النمو الاقتصادي. ولذا فقد خصص هذا المبحث لدراسة آليات تأثير كل من السياسة المالية والنقدية والتجارية التي أوصى بتطبيقها صندوق النقد الدولي على النمو الاقتصادي، وبذلك فهو يعد تكملة لما جاء في الفصل الثاني كما يعتبر الإطار النظري للنموذج القياسي الذي يستخدم لاحقا في تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي في دول المغرب العربي.

باعتبار السياسة المالية والنقدية الأدوات الرئيسية للاقتصاد الكلي، فان التحكم في هذه الأدوات وتوجيهها بالشكل الصحيح للرفع من مستوى الأداء الاقتصادي، فكيف يمكن من خلال هذه الأدوات رفع معدلات النمو الاقتصادي الذي أصبح مطلبا ملحا في التغيرات التي حدثت خاصة بالنسبة للدول النامية والمتمثلة في تبني برنامج التصحيح الهيكلي من أجل استعادة النمو لاقتصادياتها، وهذا من خلال حزمه الإجراءات والسياسات التي تم التطرق لها من قبل

[1]- Ibid , p.95.

أولا: آلية تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي

من المعروف أن السياسة المالية تمثل إحدى الأدوات الرئيسية للاقتصاد الكلي[1]، الذي يهدف من خلالها إلى تحقيق متطلبات التوازن للاقتصاد العام بوساطة توجيه السياسة المالية توجيها يتناغم وتحقيق تلك الأهداف، من خلال آليات التأثير في معدل النمو وتوزيع الدخل، باعتبار أن تحقيق معدل أسرع للنمو سيؤدي إلى تخفيف أسرع للفقر، فضلا عن إمكانية تأثيرها (أدوات السياسة المالية) في توزيع الدخل بالتأثير في النموذج التوزيعي للنمو. وبالرغم من تعدد الدراسات النظرية والتطبيقية المقدمة منذ عام 1955، وابتداء بدراسة كوزنتس حول العلاقة بين النمو والتباين حتى الوقت الحاضر، ما زال الجدل قائما حول اتجاه تلك العلاقة، على الرغم من اختلافها باختلاف مسار النمو[2]. وفي هذا الصدد يشير ميراي لاروش وتود ماتينا (Mireille Laroche And Todd Mattina)، إلى أن السياسة المالية التي تعمل على معالجة الفقر قد تعيق أو تشوه النمو، كونها تشكل عائقا أمام المدخرات، إلا أن النظام الضريبي ربما يهدف إلى دعم العوائد لأصحاب الدخل المنخفض. ويفسر الباحثان آليات التأثير للسياسة المالية في النمو والتباين، ومن ثم الفقر، إذ يشيران في هذا الصدد إلى أن السياسة المالية قد تعيق النمو من خلال التغيرات الحاصلة في الأسعار النسبية. وهذا يصدر من منطلق أن التحولات الحكومية سوف تزيد من دخول الفقراء. نظرا إلى ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لهذه الفئة، فإن زيادة الاستهلاك، فضلا عن التحول باتجاه السلع الاعتيادية بدلا من السلع الرديئة، يؤديان إلى تحول نموذج الطلب باتجاه التأثير في طبيعة توزيع الموارد والأسعار النسبية لهذه الموارد في الاقتصاد القومي، نتيجة لتغير الأسعار النسبية للسلع المطلوبة، وليؤديا في النتيجة إلى إعادة توزيع الدخول لهذه العناصر، وكذلك تأثيرها في إجمالي الناتج القومي[3].

وفي الاتجاه ذاته، أشار سايلاش.ك جها (Sailesh K.Jha) إلى أن تباين عوائد نسب رأس المال إلى العمل، يجعل من الضروري توجيه السياسة المالية من خلال توجيه الضرائب، وبشكل أكبر إلى رأس المال لإعادة التوزيع لمصلحة الأجور. ولكن لا يعني ذلك أن تأثيراته في النمو ستكون موجبة، لكونها تخفض الحافز باتجاه التراكم والنمو، في حين تعد التحولات والنفقات

---

[1]– سالم توفيق النجفي، احمد فتحي عبد المجيد، المرجع السابق، ص. 141.

[2]– نفس المرجع، ص.142.

[3]– ريتشارد موسيجريف، " **المالية العامة في النظرية والتطبيق**"، ترجمة محمد حمدي السباخي، دار المريخ، الرياض، 1992، ص.20.

الحكومية (كالتعليم والصحة) أكثر تفضيلية للنمو البعيد الأمد، فضلا عن كونها تمثل أداة لإعادة توزيع رأس المال المادي والبشري لمصلحة الفئات ذات الدخل المنخفض.

ويربط أليسينا رودريك (Alesina Rodrik) (1991) توزيع الدخل الابتدائي بالنمو الاقتصادي، في إطار السياسة المالية التي يوضح فيها أنه عند مستوى منخفض من الدخل للفرد الواحد لا يتوقع أن يجري إعادة التوزيع بمستوى عال، كما حصل في تجربتي الصين وتايبي، لكونه يخفض تراكم رأس المال المادي والبشري إلى حدود بعيدة، وسيواجه الاقتصاد مصيدة الفقر، في حين يجري مستوى أكبر من إعادة التوزيع عند المستويات المرتفعة من الدخل، لتشكل علاقة محدبة بين متغيرات التوزيع المالي، ومستوى الدخل للفرد الواحد. لذلك يتطلب تحديد سياسة مالية مثلى في إعادة التوزيع عند كل مستوى من مستويات الدخل الفردي لتحقيق معدلات نمو متزايدة[1].

أما في إطار التأثيرات التي تمارسها السياسة المالية في النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال البشري، ودورها في خفض الفقر، فقد أشار نورمان غيمال (Norman Gemmell) إلى أن السياسة المالية الهادفة إلى إعادة التوزيع يمكن أن تؤثر في النمو البعيد الأمد بآليات متعددة، تتمثل بتغير نسب الادخار وتوفير الضمان الاجتماعي، والتغلب على نقص رأس المال أو عيوبه، كما أن معدل النمو يتناقص مع نسب الضرائب المشوهة، ويتزايد مع الإنفاق الإنتاجي الحكومي. وفي هذا الصدد وجد ميلر وروسك (Miller And Russek) (1997) أن الإنفاق والضرائب لهما نتائج عكسية بالنسبة إلى الاقتصاديات الأقل نموا بالمقارنة مع الدول المتقدمة، إذ يقترن الإنفاق على التعليم بنمو أدنى في المجموعة الأولى من الدول النامية، وذلك لانخفاض الإنفاق على التعليم الأساسي الذي يعد أكثر تحفيزا للنمو، مما يتطلب إعادة التخصيص في الإنفاق على التعليم الأساسي والإنفاق الصحي، وذلك لتأثيراته الفاعلة في تراكم رأس المال البشري. أما من جانب الضرائب، فإنها قد تكون معيقة للنمو، وخصوصا ضرائب الدخل على رأس المال والعمل[2].

وأكد تانزي وزي (Tanzi And Zee) (1997) أنه في ظل عجز الميزانية، ستواجه كل من السياسة المالية، في إطار سياسة الضرائب والإنفاق و/أو السياسة النقدية، تغييرات معيقة للنمو من خلال تأثيرات في معدل الاستثمار، والزيادات المتوقعة في التضخم. ويؤكد الباحثان أنه حتى إذا

---

[1]– نفس المرجع، ص، 28.

[2] - Mireille Laroche and Todd Mattina," **can fiscal policy lessen earnings inequality**", paper presented at: IRPP-CSLS Conference on the linkages between economic growth and inequality, 26-27 January 2001,p.2.

صممت السياسة النقدية بشكل محايد للتأثيرات التضخمية لعجز الميزانية، فإن النمو سيبقى معاقا بموجب الزيادات المقترنة بمعدل الفائدة، في حين أشار أليسينا رودريك (1991) إلى أن النمو الاقتصادي ينعكس في توزيع الدخل الابتدائي على الفقراء من خلال السياسة المالية المتمثلة بالتحويلات أو الإنفاق الحكومي.

إن التأثيرات التي تمارسها السياسة المالية من خلال وسائلها المباشرة وغير المباشرة من خلال المضامين التوزيعية للسياسة الضريبية والإنفاق العام والإصلاحات المالية، التي تتطلبها الميزانية وتأثيراتها الإجمالية في النمو الاقتصادي، تتطلب سياسات واضحة على المستوى الكلي، وذلك للروابط الرئيسة التي تضطلع بها السياسة المالية والنقدية وتأثيراتها اللولبية في إطار النمو، ومتضمنات الاقتصاد الكلي، ومن آثارها المباشرة وغير المباشرة في مستويات الدخل الفردي ومستوى الفقر في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء[1].

وتأسيسا على ذلك، فإن السياسة المالية تمارس تأثيراتها في النمو الاقتصادي وفجوة توزيع الدخل عبر قنوات رئيسة، تتمثل في طرق تمويل العجز الحاصل في الميزانية ومجلات إنفاقها، فضلا عن تأثيراتها في تخصيص الموارد واستخدامها، ومن ثم في النمو الاقتصادي. وعلى هذا الأساس، فإن المسألة الرئيسة تتمثل بقدرة الحكومة على معالجة عجز الميزانية دون إلحاق أي اضطراب باستقرار الاقتصاد الكلي، وما يترتب عليها من تأثيرات سلبية في معدلات الفقر[2]. ففي إطار عجز الميزانية وتناقص الادخار الحكومي الناتج من السياسة المالية التوسعية، فإنها ستولد ضغوطا باتجاه امتصاص الادخار الخاص عن طريق بيع السندات الحكومية، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة، وانخفاض الاستثمار الخاص، ولا سيما في ظل القلق الذي ينتاب المستثمرين من جراء العجز المالي للميزانية الحكومية، مما يضعف قدرة هذا القطاع على الاستفادة من الهياكل الإرتكازية التي تم تنفيذها. وينعكس ذلك سلبيا على الاستخدام والنمو، ولا سيما في الأمد البعيد والمتوسط، ليؤدي إلى إضعاف قدرة القطاع الخاص على تسديد الضرائب المرتفعة، وبالتالي إضعاف قدرة الحكومة على توفير العوائد لتقديم الخدمات الاجتماعية، ولا سيما في ظل عدم توجيه الاستهلاك الحكومي نحو أهداف تنمية رأس المال البشري أو الهياكل الإرتكازية. في حين أن تمويل عجز الميزانية بالاعتماد على زيادة القاعدة النقدية لتمويل الإنفاق الإضافي سيولد تأثيرات

[1]- ibid,p.3.

[2]– موسجريف، المرجع السابق، ص.29.

تضخمية غير مرغوب فيها على الفقراء، بوصفهم أكثر عرضة للنتائج السلبية أمام زيادة الأسعار، وأن أيه محاولة من قبل الحكومة لامتصاص السيولة الفائضة في الاقتصاد بلجوئها إلى تعويم الأوراق المالية، ستؤدي إلى جذب القطاع الخاص والعام للاستثمار في هذه الأوراق المالية، كونها خالية من المخاطر، مما يولد انخفاضا في مستوى الاستثمار والاستخدام[1].

ومن جانب آخر، فإن العجز المالي قد ينعكس بشكل عجز مالي في الحساب الجاري الخارجي، فضلا عن تأثيراته في سعر الصرف الحقيقي، الذي يؤثر تأثيرا عكسيا في الصادرات، ليؤدي إلى انخفاض دخول المنتجين.

I-الآثار المترتبة للعجز المالي:

إن خيارات الحكومة في تمويل العجز الحاصل في الميزانية له آثار على النمو الاقتصادي، وهذا من خلال الآثار المترتبة على عجز الميزانية وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي، كالتضخم وأسعار الفائدة والحساب الجاري الخارجي لميزان المدفوعات، وما يترتب عليها من تأثيرات حقيقية في مستوى معيشة الأفراد.

1- آثار العجز المالي في التضخم:

إن العجز المالي الذي تواجه الميزانية العامة نتيجة للإجراءات التوسعية للسياسة المالية له آثاره المتباينة في مستوى النمو الاقتصادي، طبقا للوضع المتمثل بالاقتصاد من ناحية، وطبيعة استجابة السياسة النقدية لمواجهة عجز الميزانية من ناحية أخرى. فالزيادة الحاصلة في عجز الميزانية نتيجة للإجراءات التوسعية، في ظل اقتصاد يعاني انخفاض مستوى الاستخدام والناتج سوف تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، مؤدية إلى زيادة مستوى الناتج القومي الإجمالي وزيادة مستوى الأسعار (في ظل استجابة الجهاز الإنتاجي بمعدل أقل من الزيادة في العرض النقدي)، مما يؤدي إلى تزايد مستوى العجز الحكومي للميزانية. أما إذا لاقت الميزانية عجز في ظل الاستخدام الكامل، فإن الزيادة الحاصلة في الطلب الكلي، والمترافقة مع الإجراءات التوسعية للسياسة المالية، سوف تؤدي إلى زيادة مستوى الأسعار بشكل أكبر من مستواه الابتدائي، ليقود إلى نتائج تضخمية أكبر دون أي مكسب في الناتج الإجمالي الحقيقي، ليترك تأثيره في مستوى معيشة الأفراد من خلال

[1]- نفس المرجع، ص.32.

انخفاض الأجر الحقيقي وانخفاض مستوى الدخل الحقيقي للأفراد. أما في ظل استجابة السياسة النقدية في مواجهة عجز الميزانية، فإن السياسة النقدية التوسعية، من خلال زيادة العرض النقدي، سوف تعرض الأفراد إلى ضغوط تضخمية أكبر من السابق، فزيادة المعروض النقدي، وزيادة الطلب الكي، سيولدان ارتفاعا في الأسعار ينتج منه انخفاضا في مستوى الأجور الحقيقية للعاملين، مما سيدفع النقابات إلى المطالبة بزيادة الأجور النقدية. ويقود ذلك إلى انخفاض مستوى العرض الكلي، ويولد توازنا جديدا عند مستوى أعلى من الأسعار[1].

2- العجز المالي والحساب الجاري الخارجي:

إن الزيادة في الإنفاق الحكومي الناتج من السياسة المالية التوسعية، دون أية إجراءات تعويضية في الضرائب سيولد زيادات توسعية في الطلب الكلي، مما سيترك أثره في تفاقم الواردات التي ستزداد على الأرجح نسبة إلى حجم الصادرات لتولد ترديا في الحساب الجاري الخارجي. إن العجز المالي الحكومي، يحقق توازنه من خلال القطاع المحلي الخاص، أو من خلال الحساب الخارجي الجاري، أو من خلال حساب الادخار والاستثمار الخاص. وعلى هذا الأساس، فإن العمليات المالية الحكومية تؤثر وتتأثر بصافي الحساب الجاري، وفقا لمكونات ميزان المدفوعات من خلال التقلبات التي تنتاب سعر الصرف[2].

فإذا كانت النفقات التي تسيطر عليها العملة الأجنبية (مثل مدفوعات الفائدة على الدين الأجنبي ومشتريات رأس المال) تفوق العوائد القائمة على أساس السيولة من العملة الأجنبية (الرسوم القائمة على الصادرات)، فإن التأثير الصافي سيترك أثره في توسيع الفجوة بين سعر الصرف الاسمي والحقيقي، الذي يكون أوسع في ظل العجز المالي. فإذا ما كانت الحكومة لا تستطيع تحديد سياسات الاستقرار المالي الداخلي والخارجي، فإن ذلك قد يخلق مشاكل داخلية كالبطالة وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

ثانيا: آليات تأثير السياسة النقدية في النمو الاقتصادي

تمثل دراسة آثار السياسة النقدية في توزيع الدخل والفقر إحدى أهم الدراسات في إطار العلاقة بين السياسة الاقتصادية والنمو ورفع مستوى المعيشة، سواء في البلدان النامية أو المتقدمة،

[1]– سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، المرجع السابق، ص. 147.

[2]– نفس المرجع.

باعتبار أن السياسات الاقتصادية تهدف إلى تحقيق النمو والرفاهية وخفض الفقر على وجه الخصوص، لأن السياسات التوزيعية وسياسات خفض الفقر، غالبا ما تعتمد في طبيعتها على الوضع الاقتصادي والهيكل الاجتماعي والسياسي، فضلا عن هيكل السوق.

إلا أن السياسات النقدية تواجه صعوبات كبيرة في اتجاه رفع مستوى المعيشة، فالإجراءات التوسعية للسياسة النقدية، والمؤيدة إلى حصول فترات من البطالة دون الاعتيادية، فضلا عن زيادة مستوى الإنتاج، ليؤدي إلى رفع دخول الفقراء، وتخفيض معدلات الفقر في الأمد القصير، قد تكون صحيحة وعلى نحو مؤقت، ولكنها قد تكون مختلفة في الأمد البعيد، إذ تسبب الإجراءات المؤدية إلى البطالة المنخفضة ارتفاعا في مستوى التضخم (في ظل اقتصاد في مستوى التشغيل الكامل)، ويعود مستوى الإنتاج والاستخدام إلى معدلاتهما الاعتيادية، ومن ثم يعود الفقر إلى معدله الأول. وبذلك كانت السياسة النقدية التوسعية قد حققت خفضا للفقر في مدة مؤقتة (الأمد القصير) على حساب ارتفاع التضخم. وعلى هذا الأساس، قد يلجأ صناع السياسة إلى تبني سياسة نقدية انكماشية لإعادة التضخم إلى مستواه الابتدائي، لتؤدي إلى انخفاض مستوى الإنتاج، والوصول إلى مستوى أعلى من البطالة والفقر. وبذلك، فإن صناع السياسة أمام القبول بإحدى السياستين: إحداهما خفض التضخم مع ارتفاع البطالة، والأخرى ارتفاع التضخم مع خفض البطالة[1].

ولما كانت السياسة النقدية تمثل إحدى الأدوات الرئيسية لإدارة الاقتصاد الكلي، فإننا سنحاول توضيح العلاقات الرئيسية التي من خلالها تمارس السياسة النقدية فاعليتها، بوصفها أحد مقومات السياسة الاقتصادية، والقنوات التي يمكن أن تمارس تأثيراتها في تخفيف التباين في الدخل وخفض الفقر في الأمدين القريب والبعيد. وعلى الرغم من الجدل القائم بين النقديين والكنزيين حول الفعالية النسبية لسياسة النقدية والسياسة المالية في المجال الاقتصادي، فإن اختلاف الرؤى النظرية بين صناع السياسة المالية، والعديد من الباحثين المطالبين بدور أوسع للسياسة النقدية، من حيث تحفيز النمو وتخفيض البطالة والتباين الحاصل في الدخل، يجب إن تأخذ دورها ليس في البلدان المتقدمة فحسب، بل في البلدان النامية في ظل إجراءات إصلاحية متكاملة[2].

---

[1] – موسجريف، ص. 29.

[2] - Saileesh K. Jha, Fiscal Policy, "**Income Distribution, and Growth**", (EDRC Report Series ; n°.67,Asian Development Bank, November 1999), http://www.wider.unu.edu/publication/dps/dps2002-67.pdf, pp.2.3.

I- أثر السياسة النقدية في النمو في الأمد القصير

إن التعثر الحاصل في النمو الاقتصادي، والناتج من الزيادة الحاصلة في معدلات الفائدة، فضلا عن انخفاض سعر الصرف (المغالاة في سعر الصرف)، قد ولد تأثيرا مباشرا في معدلات البطالة، مولدا بالتالي تأثيرات إجمالية على مختلف العاملين، ولكن بدرجات متفاوتة، إلا أن تأثيراته تكون أكبر في معدل العمالة غير الماهرة مقارنة بالمهارة، إذ تفضل المنشآت في اقتصاد مفتوح زيادة معدلات البطالة من العمالة غير الماهرة على حساب الاحتفاظ بنظيرتها الماهرة، مما ولد تأثيرات سلبية باتجاه التزايد الحاصل في تباين الدخل وتزايد معدلات الفقر في إطار الأجل القصير.

إن التباين في توزيع الدخل الناتج من تزايد معدلات البطالة نتيجة للانخفاض الحاصل في إجمالي الاستثمار، كما ينتج منه من تأثيرات سالبة في معدل الفقر، يعتمد بالدرجة الأساسية على حساسية الاستثمار والاستهلاك لسعر الفائدة الأعلى، فضلا عن الانخفاض في الطلب الكلي المتوقع نتيجة للزيادات الحاصلة في أسعار الفائدة (وانخفاض الاستثمار)، وما ينتج منه من تأثيرات إجمالية في تناقص الإنتاج والاستخدام، ولا سيما في ظل ارتفاع مرونة الاستخدام، وإلى جانب كل ذلك، فإن معدلات البطالة قد تعزز نحو الارتفاع في ظل انخفاض معدلات التضخم الناتج من السياسة النقدية التقييدية، لتولد ارتفاعا في الأجور الحقيقية للعاملين دون أن يرافقها انخفاض في أجورهم الاسمية (لصلابة أو جمود الأجور الاسمية نحو الأسفل) لتؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة[1].

ويبدو أن البطالة تصيب ولا شك، العمل الأدنى مهارة بالدرجة الرئيسية، لتزيد من التباين ومعدلات الفقر في المجتمع، أما المسار الآخر الذي تؤثر من خلاله السياسة النقدية في كل من توزيع الدخل ومعدلات الفقر في الأمد القصير، فيكون من خلال معدلات الفائدة الحقيقية (في ظل ثبات معدل التضخم المتوقع في الأمد القصير)، إذ أن الانخفاض في عرض النقد من شأنه أن يقود إلى زيادة معدل الفائدة، سواء الاسمي أو الحقيقي، ليولد تأثيرات حقيقية في خفض مستوى الاستثمار والاستخدام، ولا سيما في ظل المرونة المرتفعة للاستثمار بالنسبة إلى سعر الفائدة، لتولد السياسة النقدية تأثيرات مهمة في معدلات التباين والفقر. كما أن زيادة القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية، فضلا عن القيمة الحقيقية لأموال المقترضين، تؤدي إلى زيادة تباين الدخل ولا سيما في ظل تركيز المقرضين في قيمة توزيع الدخل أكثر مما في قعره.

[1] - ibid, p.4.

وأخيرا، فإن تباطؤ معدل التضخم في الأمد القصير، من شأنه أن يؤدي إلى إبطاء الخسائر الحاصلة في القوة الشرائية لقيمة المدخلات الاسمية الثابتة، مثل الرواتب التقاعدية والتحويلات، ليؤدي إلى تخفيض التباين في الدخل على اعتبار أن الفقراء يتلقون الجزء الأكبر من دخلهم من تلك التحولات، بالمقارنة مع الأفراد ذوي الدخل المرتفع. وبناء على ذلك، فإن السياسة النقدية التقييدية كانت بصورة عامة تؤدي إلى سوء التأثيرات في التباين في الأجل القصير، أما المنافع التي يحققها الفقراء فهي تأتي من خلال تباطؤ معدل التضخم، التي تساعد على حماية القدرة الشرائية للتحويلات. وعلى ما يبدو، فإن السياسة النقدية التقييدية تمارس تأثيراتها بمزيد من التباين والفقر[1].

II- أثر السياسة النقدية في النمو في الأمد البعيد

تتحكم السياسة النقدية في الأمد البعيد في كل من متوسط التضخم والتغير في الطلب الكلي لتأثيراتها الفاعلة في معدلات النمو وتوزيع الدخل، ومن ثم في رفاهية الفقراء، ولا سيما عندما تكون الأسواق غير مكتملة. أما التضخم المرتفع، فقد يخلق حالة من عدم التأكد والاستقرار في الاقتصاد الكلي، فضلا عن الاضطرابات في الأسواق المالية، كما تخلق معدلات عالية للضريبة على رأس المال، مما يحبط كل أنواع الاستثمار، سواء في إطار رأس المال البشري أو المادي، فضلا عن الاستثمار الأجنبي المباشر، ليؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي، ولا سيما في ظل معدلات التضخم المرتفعة، ومن ثم انخفاض مستويات المعيشة.

إن ارتفاع التضخم يؤثر سلبا في الفقراء من خلال توزيع الدخل، في حين تؤثر السياسة النقدية في توزيع الدخل في الأمد البعيد من خلال قنوات متعددة[2]:

تتمثل الأولى بإعادة التوزيع الناتجة من التأرجحات الحاصلة في التضخم غير المتوقع، التي يمكن أن تؤثر مباشرة في التباين، أما القناة الثانية فهي التخفيضات في رأس المال المادي، المتسببة في حالة عدم التأكد، واضطرابات السوق المالي التي ترفع متوسط العائد على رأس المال، وتخفض الأجور الحقيقية، مما يؤدي إلى توسيع مستوى التباين في توزيع الدخل. وتتمثل القناة الثالثة بالرؤية المعكوسة للقناة الثانية من خلال قدرة التضخم على تحويل العبء الضريبي بعيدا عن الأيدي العاملة

[1] - ibid, p.5.

[2] – لمزيد من التفصيل انظر: كريمة كريم، "**دراسات في الفقر والعولمة: مصر والدول العربية**"، ترجمة سمير كريم، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005، ص.37.

باتجاه رأس المال، إلا أن تأثيرات العبء الضريبي غالبا ما يكون أكثر قسوة باتجاه الأفراد منخفضي الدخل بالمقارنة مع أصحاب رؤوس الأموال، مما يولد زيادة في التباين. أما الرابعة فهي تشمل حالة عدم التأكد، وتخفيض فاعلية الأسواق المالية المتأتية من التضخم، وعدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي، والتخفيض الحاصل في كل من رأس المال المادي والبشري، مؤديا إلى انحراف الآلية التي يمكن بواسطتها تخفيف التباين.

وبناءا على ذلك، فإن الهدف الرئيس من السياسة النقدية التقييدية في الأمد الطويل هو خفض التضخم، وتحقيق مستوى ملائم للأسعار لتأثيرها الفاعل في تخفيض التباين في الدخل، وتخفيف الفقر من خلال قنوات مختلفة، إذ أن التضخم الأدنى في الأمد الطويل يؤدي إلى إبطاء تآكل القدرة الشرائية للنقود، ومن ثم يمكن أن تؤثر في توزيع الدخل[1].

أ- يكون الفقراء أقل قدرة على حماية مستوياتهم المعيشية من الصدمات التضخمية مقارنة بغير الفقراء، فبسبب وجود حواجز الدخول في معظم الأسواق للأصول المالية غير النقدية، يحول الفقراء الجزء الأعظم من أصولها نقدا، مقارنة بما يفعله غير الفقراء (على اعتبار أن الجزء الأعظم من ثروة الفقراء هي في شكل سيولة نقدية)، الأمر الذي يعرضهم إلى تآكل القدرة الشرائية من جراء التضخم. ومن ثم، فإن السياسة النقدية التقليدية تميل إلى تحسين توزيع الدخل عن طريق إبطاء تآكل الموجودات المالية النقدية.

ب- إن التضخم الأدنى من شأنه أن يبطئ تآكل القيمة الحقيقية للتحولات العامة، مثل تحولات العاطلين والرواتب التعاقدية، التي غالبا ما تشكل الجزء الأعظم من دخول الفقراء، فضلا عن كونه بطيء تآكل القيمة الحقيقية للدين الخاص.

ج- إن السياسة النقدية التقييدية لها القدرة على تعزيز النمو الطويل الأجل، عن طريق تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي وتحفيز الاستثمار.

1- أثر التضخم في النمو الاقتصادي[2]

يعد التضخم إحدى الأدوات الرئيسية التي يمكن أن تسهم في التأثير في النمو الاقتصادي، والتباين، من خلال العديد من القنوات الفعالة للنشاط الاقتصادي. ولما كان النمو الاقتصادي أحد

[1]- نفس المرجع، ص.38.

[2]- سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، المرجع السابق، ص. 169.

الشروط الضرورية لزيادة متوسط دخل الفرد، فضلات عن إعادة توزيع الدخل اتجاه خفض التباين، ومن ثم خفض معدلات الفقر، فإن التضخم الناتج من السياسة النقدية التوسعية يمثل إحدى الأدوات الرئيسية في التأثير في معدل نمو الناتج الحقيقي، فضلا عن تأثيراته الحقيقية باتجاه توزيع الدخل ورفاهة الفقراء. ولهذا السبب، فإن التضخم يعد من الاعتبارات الرئيسية والأولوية لصانعي السياسة النقدية، باعتبار أن ارتفاع مستوى التضخم سوف يؤدي إلى الخسارة في رفاهية الفقراء. وعليه، فإن صانعي السياسة النقدية أمام خيار رفع متوسط رفاهية الفقراء عن طريق خفض مستوى التضخم، أو رفع مستوى نمو الإنتاج الحقيقي للفرد الواحد.

وبعد مراجعة العديد من الأدبيات النظرية والدراسات التجريبية للعلاقة بين السياسة النقدية وما ينتج منها من تأثيرات تضخيمية في رفاهية الأفراد ومعدل نمو الناتج، توصلت إلى آراء مختلفة حول علاقة التضخم والنمو الاقتصادي. فابتداء بنظريات التضخم، فإن نظرية سحب الطلب تشير إلى أن الزيادة الحاصلة في الطلب الكلي، وارتفاع مستوى الأسعار، لن يصاحبه زيادة في مستوى الناتج الكلي. إلا أن الرؤية قد تبدو مختلفة في إطار الأفكار الكنزية، إذ أن زيادة مستوى الأسعار ستترافق مع زيادة مستوى الإنتاج والاستخدام الكليين. أما في إطار دفع الكلفة، فإن الاستخدام والناتج الكلي يتجه إلى الانخفاض المترافق مع ارتفاع مستوى الأسعار في وضعه الابتدائي. ومن ثم يتجه نحو المستوى التوازني الابتدائي في الأمد الطويل، مع التكيفات الحاصلة نتيجة لزيادة مستوى الطلب الكلي المتولد عن الإجراءات التوسعية للسياسة النقدية، مولدة ارتفاع في مستوى الأسعار وانخفاض مستوى الأجور الحقيقية للعاملين. ومن هذا المنطق النظري والخاص بنظريات التضخم، فإن التحليلات النظرية والدراسات التجريبية حول العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي كانت قد نتجت منها ثلاث نتائج رئيسية، تتمثل بعدم توافر علاقات معنوية بين التضخم ونمو الناتج الحقيقي، في حين أوضحت دراسات أخرى وجود علاقة موجبة ومعنوية لمعدل التضخم ونمو الناتج الحقيقي، وهو ما يعرف بأثر توبن. فقد أوضح توبن (1960) أن إحلال النقود ذات العائد المنخفض، برأس المال، لكونه يمتلك معدل عوائد أكبر في إطار التضخم، سيكون له أثر موجب في النمو[1].

[1]- لمزيد من التفضيل انظر: Brian hillier,**Macroeconomics:Models**, debates and developments, oxford,uk ; new: york: b.blackwell,1986, pp.128-133

وجاءت النتائج التي توصل إليها كل من كورمان وماكغوير (Kormand And Mcguire) (1985) مطابقة لما وجدها توبن، في حين تمثلت الدراسات التي أجراها ستوكمان (Stockman) (1981) بالعلاقة السالبة بين التضخم ومعدل نمو الناتج الحقيقي، وهو ما يعرف بالأثر المضاد لتوبن، إلا أن دراسة كل من غوش وفيليبس (Ghosh And Philips) (1998) أشارت إلى أن معدلات التضخم المنخفضة ذات علاقة موجبة مع النمو، في حين كان لمعدلات التضخم المرتفعة آثار سالبة في الناتج الحقيقي. وأشار موندیل (Mundell) (1963) إلى أن الزيادة الحاصلة في معدل التضخم سوف تخفض من ثروة الأفراد، وأن الحصول على تراكم الثروة يتطلب زيادة الادخارات، مما يعني تراكم رأس المال وتسريع النمو الاقتصادي. أم سيدروسكيز (Sidrauski's) (1967)، فقد أوضح أن انخفاض نسب الادخار في ظل التضخم سيقود إلى خفض الإضافات إلى رأس المال، ومن ثم خفض معدل النمو، في حين أشار فيشر (Fischer) (1981) إلى أن لمعدل التضخم آثارا سلبية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وفي السياق نفسه، أوضح هانسن وكولي (Hansen And Cooley) (1989) أن الافتراض الرئيس يتمثل بالارتباط الايجابي للناتج الحدي لرأس المال مع كمية العمل، فانخفاض كمية العمل المستخدم استجابة للارتفاع الحاصل في نسب التضخم سوف يؤدي إلى انخفاض العائد لرأس المال، ومن ثم انخفاض مستوى الإنتاج.

وأوضح كل من آمبلر وكارديا (Ambler And Cardia)، وجود علاقة سلبية بين التضخم والنمو نتيجة للتغير الحاصل في التوسع النقدي. وفي هذا الصدد، يشير الباحثان إلى أن الانخفاض في التوسع النقدي، ومن ثم في الضريبة التضخمية، سيقود إلى زيادة النمو والرفاهية. أما ايرلندا (Irland) (1994)، فقد ناقش وجهة نظر توبن باتجاه ميكانيكية قرارات «الاستهلاك – الادخار»، فقد أوضح أن نسبة التضخم تؤثر في استهلاك، وذلك لانخفاض القوة الشرائية للنقود. لذا، يلجأ الأفراد إلى زيادة رأس المال، ومن ثم زيادة معدل النمو في الأمد القريب، ولكن في النهاية يلجأ الأفراد إلى سحب احتياطياتهم الرأسمالية لتمويل الاستهلاك، ومن ثم فإن ارتفاع مستوى التضخم ينتج نموا سريعا في الإنتاج، ولكن بعدها ينمو الإنتاج بشكل أبطأ[1].

وبناءا على ذلك، وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر حول العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي، إلا أن الأمر لم يحسم بشكل قاطع حول التأثيرات التي يمكن أن تولدها المعدلات

[1]- نفس المرجع، ص.134.

التضخمية المتفاوتة في شكل معدلات نمو اقتصادي متفاوت أيضا، وما ينتج منهما من تأثيرات مختلفة في مستوى معيشة الأفراد. وعليه، وتحت هذا الرأي أو ذاك، فإن التأثير الإيجابي لخفض التضخم يهم البلدان النامية ذات التضخم الابتدائي المرتفع، والبلدان ذات التضخم المفرط، أما الاقتصاديات ذات التضخم المنخفض أو المعتدل، فإنها كما يبدو، لها قدرة أكبر في تحقيق درجة أعلى من الاستقرار في الاقتصاد الكلي[1].

2- أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي

تعد أسعار الصرف في مقدمة الأدوات التي يعتمد عليها الاقتصاد الكلي في معالجة التشوهات الاقتصادية الخارجية والداخلية، ومن ثم تأثيراتها في مجمل معدلات النمو، فضلا عن الاعتقاد السائد لدى العديد من اقتصاديي المؤسسات الدولية، بأن الاختلالات الهيكلية في بعض الاقتصاديات النامية كان مبعثها الأساسي التشوهات الحاصلة في سياسة الأسعار الكلية، وفي مقدمتها أسعار الصرف، إذ أن لأسعار الصرف تأثيرات كبيرة في اتجاهات تخصيص الموارد الاقتصادية وتوزيع الدخل بين عناصر الإنتاج، من خلال التقلبات الحاصلة في سعر الصرف الاسمي عن مستواه التوازني. فسعر الصرف الحقيقي الذي يحقق القدرة التنافسية للاقتصاد في السوق الدولية، سيؤدي إلى جذب الموارد الاقتصادية نحو السلع المتاجر بها (قطاع السلع الدولية)، فضلا عن زيادة الإنتاج المحلي بديلا من السلع المستوردة، مما يترتب عليه تأثيرات موجبة باتجاه رفع مستوى معيشة الأفراد في الأمد الطويل، وذلك من خلال اتجاهين[2]:

الأول يتمثل بالزيادة الحاصلة في النمو الاقتصادي (كون الصادرات دالة في النمو الاقتصادي) في المدى القصير، والتأثيرات المتبادلة في ما بينهما في الأمد الطويل.

ويتمثل الثاني بإعادة تخصيص الموارد في أسواق عناصر الإنتاج وزيادة كفاءة الاستخدام، ومن ثم تحقيق التوازن في سوق الموارد، المؤدية إلى عوائد حقيقية لتلك الموارد، مما له تأثيرات في مستوى فقر العناصر المستخدمة.

---

[1]- انظر: James Tobin, **Money and Economic Growth**, Economitrica, vol.33 ,N .04,october 1965, pp.671-684

[2]– مصطفى زروني "**النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية: حالة اقتصاديات دول جنوب شرق أسيا**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2000، ص.187.

أما في ظل اعتماد أسعار الصرف مغالى بها، فإنها سوف تؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية في السوق العالمية، من خلال إعادة نمط السعرية النسبية بين السلع المتاجر بها والسلع غير المتاجر بها، مما قد يؤدي إلى انحراف جزء كبير من الموارد الاقتصادية عن تكاليف الفرصة البديلة. وقد تتجه الموارد إلى إنتاج سلع غير متاجر بها، مما يترتب عليه من تأثيرات سالبة باتجاه مستوى المعيشة التي تتمثل باتجاهين رئيسيين:

الأول، التراجع الحاصل في الصادرات، نتيجة لإعادة نمط العلاقات السعرية النسبية بين السلع المتاجر بها، وما يترتب عليها من آثار سلبية في النمو الاقتصادي.

والثاني ارتفاع القدرة التنافسية للسلع المستوردة، مما قد ينعكس باتجاه انخفاض مستوى الإنتاج المحلي، وتراجع دخول المنتجين، فضلا عن تزايد معدلات البطالة وانخفاض الأجور، ولا سيما إذا تمحورت معدلات البطالة المتزايدة في إطار العمالة غير الماهرة، لتؤدي إلى زيادة تباين الدخل، وتزايد فجوة الفقر في هذه البلدان. وعلى الرغم من أن المغالاة في أسعار الصرف لها تأثيرات سالبة، فإنها قد تمتلك جوانب إيجابية في معدلات الفقر، تتباين بين الريف والحضر، كما يؤكدها النجفي (1999). إن المغالاة في أسعار الصرف لها جوانب إيجابية من خلال توفيرها المتطلبات الغذائية لفئات الدخل المنخفض والفقراء، كما أنها تعزز من قدرتهم الإنفاقية في الأمد القصير.

لذلك، فغالبا ما يتم تعزيز الصادرات عن طريق الوصول بسعر الصرف إلى توازناته الحقيقية، لغرض زيادة الربحية النسبية لقطاع السلع التجارية، لتؤدي إلى زيادة عوائد الصادرات لهذه السلع، ومنه ثم زيادة عوائد منتجيها، أما في القطاع الريفي، فإنه يؤدي إلى زيادة عوائد المنتجين للسلع النقدية، ولكن يجب أن يترافق ذلك مع توفير المستلزمات الرئيسية لمدخلات الإنتاج الزراعي، وتحسين شروط النقل وفاعلية النظام التسويقي[1].

وبناء على ذلك، فإن سياسة أسعار الصرف ترتبط أساسا ببرامج الاستقرار الاقتصادي، ومن ثم تحقيق أهداف سياساتها الاقتصادية الكلية باتجاه التأثير في خفض التباين، إلا أن تحديد أسعار الصرف في أطرها التوازنية، وبما يحقق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، معرض للعديد من

[1]– نفس المرجع، ص. 190.

التأثيرات والصدمات أو القيود الاقتصادية، وفي مقدمتها الصدمات النقدية، فضلا عن التغيرات الهيكلية، وتدهور شروط التبادل التجاري في الأمد القصير، وربما تأخذ هذه المتغيرات حالات استقرارية أفضل بالنسبة إلى الفقراء في الأمد الطويل كما أن ضيق السوق المالي، ولا سيما في البلدان النامية، والقيود الموضوعة على حركة رأس المال، يشكلان عائقا إضافيا في طريق تكييف أسواق الصرف، بالشكل الذي يعكس سعر التوازن.

ثالثا: سياسة التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي

يعد الانفتاح الاقتصادي وحرية التجارة المؤشر الرئيسي لاهتمامات سياسة الإصلاح للاقتصادي وذلك لما يمكن أن تحققه الانفتاح من منافع واسعة باتجاه إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي والرفاهية الاقتصادية. وفي هذا السياق أشار "غوز" إلى أن التجارة الدولية تدعم النمو الاقتصادي في الاقتصاديات المرتفعة والمنخفضة الدخل، كونها تحقق عوائد اقتصادية من جراء تحرير التجارة من خلال توسيع الأسواق وتسهيلات نشر التقنية في هذه البلدان عن طريق تدفق رأس المال، وتخفيض قيد معدل سعر الصرف الأجنبي، الذي يقيد مستوى الاستثمار والاستخدام في الكثير من البلدان النامية، فضلا عن قدرته على تسهيل انتشار التقنية والمساعدة في تبني هذه التقنيات واستغلالها مما يولد تأثيرات ايجابية في النمو الاقتصادي، ولا سيما إذا ما اشتملت سياسة التحرير على سلع تحقق إنتاجها" زيادة في عوائد الحجم" ما دامت الأسواق المحلية الواسعة تحقق اقتصاديات الحجم من جراء استقطاب رأس المال الأجنبي فيها مما يولد نتائج ايجابية باتجاه النمو الاقتصادي[1].

أما الدراسة التي تقدمت بها " نيلوفر كاغاتي"، فقد بينت أن تحرير التجارة ذو آثار ايجابية في النمو الاقتصادي باعتبار أن الميزة المقارنة التي تقود إلى تخصيص أكثر كفاءة للموارد الاقتصادية، ستؤدي إلى زيادة الإنتاج ومن ثم دعم النمو الاقتصادي، كما تؤكد أن التأثيرات الموجبة التي تولدها سياسة تحرير التجارة في الفقراء تنبثق من خلال زيادة العائد المتحقق لعنصر العمل، ولاسيما العمالة غير الماهرة، مقابل انخفاض العائد المتحقق لرأس المال، فضلا عن التأثيرات المتولدة عن الأسعار النسبية للسلع الأساسية، وما يمكن أن تولده من تأثيرات ايجابية أو

[1] - AJIRK.Chose, "**Global Economic Inequality and International Trade**", employment paper N° 12, international labour office, Geneva, 2001, p.p. 1-3.

سلبية في الفقراء، ومع ذلك، فان الإصلاحات التجارية وتأثيراتها يجب ألا تقيم بغياب السياسة العامة التي تحدث التفاعلات بين إصلاح التجارة وأنواع أخرى من الإصلاح الاقتصادي[1].

في حين أكد "و. انتوني" أن تحرير التجارة قد يولد زيادة في معدلات الفقر في الأمد المتوسط والقصير. باعتبار أن تحرير التجارة(تخفيض التعريفات الجمركية) سيولد زيادة معدلات البطالة في الصناعات المحلية، نتيجة لقدرة السلع المستوردة على منافسة السلع المحلية. كما أن انخفاض الإيرادات الحكومية نتيجة لخفض التعريفات الجمركية يؤدي إلى خفض مستوى الإنفاق على الخدمات الاجتماعية، مما يولد آثارا سلبية في الفقر. أما الآثار الإيجابية التي يمكن تحقيقها في الأمد البعيد، فإنها تنبثق من خلال قدرة صادرات البلد على المنافسة وخاصة تلك التي تتعلق باستخدام قوة عاملة كثيفة، وخلق فرص عمل جديدة للعمالة غير الماهرة، بالشكل الذي يحقق نتائج ايجابية في تخفيف معدلات الفقر[2].

وعلى الرغم من الشك الذي قد يساور الاقتصاديين في معدلات النمو المتحققة للبلدان النامية في الأمد القصير والمتوسط من جراء الانفتاح التجاري، فان هذه البلدان قد تحقق مكاسب من حرية التجارة في الأمد البعيد، حيث أن هناك ترابط بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، فزيادة الصادرات يمكن أن توظف عوائدها لتوفير المتطلبات الاستيرادية من السلع الأساسية لمجتمعات الدول النامية. وفي هذا الصدد أكد العديد من الاقتصاديين أمثال تايلور(1981) وم.رومر(1983) أن للصادرات آثار موجبة في النمو الاقتصادي، إلا أن النمو يكون محددا بطبيعة المرحلة التنموية التي يمر بها الاقتصاد[3]. ومن جهة أخرى أكد النجفي أن الحوافز الناشئة من الصادرات تختلف باختلاف بطبيعة الصادرات ونمطها، وتكون الحوافز أكثر تأثيرا كلما كان معدل النمو في الطلب على الصادرات اكبر، ومن ثم تزايد الأثر المباشر الذي يمكن أن يولده قطاع الصادرات في الاستخدام والدخل الفردي.

ويؤكد "وينترز" أن حرية التجارة تمارس تأثيراتها في النمو في الأمد البعيد، ويمكن أن تمارس تلك التأثيرات تحفيز الاستثمار (لإنتاج عدد كبير من السلع المختلفة) كما أن الإصلاح

---

[1]- NILUTER Cagatay, trade, gender and poverty, United N ations Developement Programme (U.N.D.P), October 2001, p.p. 16-17. http//www.undp.org./poverty/docs/pov_trade_doc.pdf

[2]– سالم توفيق النجفي، " **موروثات القرن العشرين – مقاربات اقتصادية**– "، بيت الحكمة، بغداد، 2001، ص.109.

[3]– نفس المرجع، ص.110.

التجاري يقترن عادة بتدفق أعلى للاستثمار الأجنبي المباشر، فضلا عن التقدم التقني والتأثيرات التي يمكن أن يولدها في زيادة مستوى الإنتاجية والنمو[1].

وفي نفس السياق فان السياسات التجارية تعد المؤشر الفعلي لنقل إشارات السعر في السوق العالمي إلى الاقتصاد المحلي، فإشارات السعر غير المنحرفة في الأسواق العالمية وبالارتباط مع سعر الصرف من شانها أن تسمح بإعادة تخصيص الموارد على نحو ينسجم مع الميزة المقارنة، ومن ثم زيادة الإنتاجية، وما يترتب عنها من تأثيرات موجبة على الصادرات والنمو الاقتصادي. كما أن حرية التجارة لا يمكن أن تحقق النجاح بمعزل عن الإصلاحات التكميلية الأخرى التي يجب أن تكون مترافقة مع حرية التجارة.

[1]- لمزيد من التفصيل انظر:

ALAN Winters," **Trade Technology and Poverty** ", World Development Report, World Bank, February 2000, p.p. 1-15.

الفصل الرابع:
تقييم تجارب الإصلاح الاقتصادي في دول المغرب العربي الثلاث(تونس، المغرب والجزائر)

- المبحث الأول: واقع حال دول المغرب العربي قبيل الإصلاحات
- المبحث الثاني: تجارب دول المغرب العربي الثلاث مع الإصلاح الاقتصادي
- المبحث الثالث: تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي

تمهيد:

تبين من الفصول السابقة أن الإصلاح الاقتصادي يتضمن برامج التكييف الهيكلي لمعالجة جوانب النمو الاقتصادي والعرض الكلي، من خلال إعادة توزيع الموارد وفقا لتكلفة فرصتها البديلة. وتعتمد هذه البرامج على العديد من المتضمنات الاقتصادية، في مقدمتها تحرير الأسعار والاستفادة من مزايا السوق في الشأن الاقتصادي، بالاعتماد على آليات الأسعار، وذلك للوصول إلى الأوضاع التنافسية، ولاسيما في الآجال الطويلة. وخصص هذا الجزء من الدراسة لمحاولة التعرف على آثار تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في دول المغرب العربي (تونس، المغرب والجزائر)، بالتركيز على متغير النمو. ولهذا الغرض قسم الفصل إلى ثلاث مباحث، تناول الأول منها واقع حال اقتصاد البلدان آنفة الذكر قبيل الإصلاحات، في حين تناول المبحث الثاني أهداف وتدابير برنامج الإصلاح الاقتصادي وبعض أثاره الاجتماعية، أما المبحث الثالث فقد تم تخصيصه لتقيم أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على المستوى الاقتصادي(مع التركيز على النمو الاقتصادي) في البلدان محل الدراسة.

المبحث الأول: واقع حال دول المغرب العربي قبيل الإصلاحات

اعتمدت كلا من تونس، المغرب والجزائر برنامجا للتصحيح الهيكلي بعد اشتداد أزمة المديونية وتراجع مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، حيث تبرز الوقائع التاريخية أنه ورغم الاختلاف التاريخي بين البرامج المعتمدة إلا أن الظروف التي دفعت بهذه الدول إلى طلب العون من صندوق النقد الدولي كانت متشابهة وإلى حد كبير، حيث لوحظ اختلال داخلي كبير، كالارتفاع الكبير في معدلات التضخم، تدهور حاد في المؤشرات الاقتصادية الكلية، كما عانت هذه البلدان من عجز خارجي أدى إلى استنزاف الاحتياطات الدولية.

أولا: العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على اقتصاديات بلدان المغرب العربي

رغم الاختلاف الزمني بين هذه الدول في اعتماد برامج التصحيح الهيكلية إلا أن العديد من العوامل الخارجية تبقى مشتركة ويمكن اختصارها في النقاط التالية[1]:

[1]- Jean Paul et CHRESTIAN Morrison, " **La Faisabilité Politique de l'Ajustement en Cote d'Ivoire et au Maroc**", Etude du Centre de Développement O.C.D.E, Paris, p. 118.

I- واقع اقتصاديات البلدان الثلاث قبل اعتمادها برنامج التصحيح الهيكلي:

بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية الأساسية لاقتصاديات هذه البلدان قبل اعتمادها لبرنامج التصحيح الهيكلي يمكن استعراض أهمها بالشكل التالي[1]:

[1] – صفوت عبد السلام عوض الله، "**البنك ومشكلات التنمية الاقتصادية في دول العالم الثالث**"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص.363.

الجدول رقم (13): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الأساسية للمغرب وتونس والجزائر

البلد	البيان / السنوات	1979	1980	1981	1982
المغرب	العجز أو الفائض في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي	10.7-	9.9-	13.2-	11.2-
	الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك	-	-	-	-
	مخزون الدين الخارجي (مليار دولار)	7.8	9.7	10.6	12.4
	خدمة الدين إلى الصادرات (%)	-	32.7	37.0	43.2
	الاحتياطات الدولية(مليار دولار)	0.56	0.81	0.51	0.54
	معدل النمو الاقتصادي (%)	4.6	4.2	9.6	0.5-
البلد	البيان / السنوات	1982	1983	1984	1985
تونس	العجز أو الفائض في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي	2.6-	8.2-	7.6-	7.7-
	الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك	-	-	-	-
	مخزون الدين الخارجي (مليار دولار)	3.77	4.06	4.09	4.9
	خدمة الدين إلى الصادرات (%)	15.6	19.3	22.7	24.8
	الاحتياطات الدولية(مليار دولار)	0.64	0.61	0.41	0.24
	معدل النمو الاقتصادي (%)	-	7.3	5.4	0.4-
	البيان / السنوات	1990	1991	1992	1993
الجزائر	العجز أو الفائض في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي	3.6	1.7	1.2-	8.7-
	الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك	16.6	25.9	31.7	20.5
	مخزون الدين الخارجي (مليار دولار)	27.9	28.2	27.1	26.1
	خدمة الدين إلى الصادرات (%)	63.5	70.4	76.6	82.2
	الاحتياطات الدولية(مليار دولار)	0.8	1.6	1.5	1.5
	معدل النمو الاقتصادي (%)	1.4-	0.2	1.6	2.2-

المصدر: روابح عبد الباقي، المرجع السابق، ص.262.

1 - **بالنسبة للمؤشرات الداخلية:**

شهدت الميزانية العامة للبلدان الثلاث عجزا كبيرا بسبب السياسات التوسعية التي اتبعتها هذه البلدان، مما أدى إلى ارتفاع معدلات أدى بدوره إلى آثار سلبية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.فبالنسبة للمغرب فقد عرفت سبيل المثال لا الحصر 13% من الناتج المحلي الإجمالي

سنة 1981؛ إن أسباب هذا العجز تعود إلى طبيعة السياسة النقدية والمالية المتبعة وعوامل داخلية وخارجية أخرى فيما يلي[1]:

- زيادة القروض الموجهة إلى صندوق التعويضات لدعم أسعار السلع ذات الاستهلاك الواسع؛
- المساعدات الموجهة إلى مؤسسات القطاع العمومي؛
- نفقات التجهيز؛
- مصاريف الإدارة الحكومية؛
- نمو النفقات العامة بشكل لا يتناسب مع الإيرادات العامة.

النتيجة الطبيعية لذلك هو تزايد العجز في الميزانية العامة، وبالتالي زيادة الاختلال الداخلي للاقتصاد التونسي وكذلك العجز على المستوى الخارجي بسبب عوامل أخرى أهمها:

- تقلص الطلب العالمي بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية وخاصة بلجان السوق الأوروبية المشتركة التي تعتبر الزبون الأول لتونس؛
- انخفاض أسعار المنتجات الرئيسية للتصدير.

، بعد تدهور مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، واشتداد أزمة المديونية الخارجية والعجز غير المسبوق في الميزانية العامة الذي رافقه ارتفاع كبير في معدلات التضخم بسبب:

- انخفاض الإيرادات العامة كنتيجة طبيعية لتراجع الجباية البترولية والتي تشكل المورد الأساسي للميزانية العامة نظرا لتراجع أسعار المحروقات، حيث تراجعت مساهمة القطاع في الميزانية العامة إلى مستوى 15.9% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993 بعدما كانت تتجاوز 19% خلال السنتين السابقتين[2]؛

[1]– نفس المرجع، ص. 364.

[2]– كريم النشاشيبي، "**الجزائر تحقق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق**"، دراسة خاصة صندوق النقد الدولي، 1998، ص.21.

- ارتفاع نفقات ارتفاع نفقات المستخدمين بسبب قرار الحكومة الجزائرية زيادة الأجور قبل الانتخابات البرلمانية لسنة 1992[1]. أما الاقتصاد التونسي فقد شهد هو الآخر اختلالات داخلية واضحة، حيث تشير الإحصائيات

بينت البيانات الإحصائية بالجدول السابق أن الميزانية العامة لبلدان المغرب العربي عرفت عجزا كبيرا قبل تبنيها برنامج الإصلاح الاقتصادي، فبالنسبة للمغرب فقد بلغ العجز في الميزانية مستويات وذلك بسبب السياسة التوسعية التي اتبعها المغرب– كما سبقت الإشارة له من قبل– حيث تشير الإحصائيات أن التشغيل في القطاع العمومي ازداد بسرعة كبيرة خلال الفترة 1978–1983 بـــ 40%. كما عرفت معدلات الاستثمار ارتفاعا محسوسا، إذ انتقلت نسبة التكوين الخام لرأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي السنوات الثلاث قبل تبنيها برنامج الإصلاح الاقتصادي 7.7% من من 22.9% سنة 1980 إلى 26.5% سنة 1983. موردا أساسيا للاقتصاد التونسي وبالتالي تراجع مستوى النفقات العمومية، إذ تبرز حرجة خاصة سنتي 1981

- 1982 حيث قدر بـــ 13.2 و11.2% على التوالي؛ الإحصائيات أن العجز في الموازنة بلغ في المتوسط خلال الناتج المحلي الإجمالي، نظرا لانخفاض الموارد المالية، خاصة خلال سنتي 1985 و1986؛ كنتيجة طبيعية لانهيار أسعار المحروقات التي تشكل إلى جانب الفوسفات الجباية البترولية، وفي المقابل تزايد الطلب الداخلي خاصة خلال الفترة 1982–1984 نتيجة لتضخم – المتاحة أن هذه النفقات شهدت نموا وطردا بلغ 21.5% سنويا، في حين أن الموارد المالية لم تنمو سوى بـــ3.7% سنويا، أي أن هذه الزيادة في النفقات العامة تجد تفسيرها في[2]: ارتفاع الأجور بنسبة 19% سنويا طيلة الفترة السابقة.

- مضاعفة موارد الصندوق العام للتعويض للتحكم في الأسعار الداخلية، حيث بلغت 246 مليون دينار سنة 1984؛

[1]– نفس المرجع، ص.30.

[2] - Abdeldjabar BESAIES, "**P.A.S. et croissance en Tunisie"**, revue tunisienne d'économie, C.E.R.P, N^{0}5, 22 avril 1994, p.26.

كما سجل الاقتصاد الجزائري عجزا داخليا، أي على مستوى الميزانية العامة، قدر سنتي 1993 و1994 بـــ: 8.7% و4.4% من الناتج المحلي الإجمالي نظرا للأسباب المذكورة سلفا، والتي يمكن اختصارها في السياسات التوسعية التي اتبعتها الدولة من جهة والانخفاض غير المسبوق في الموارد المالية من جهة ثانية[1].

ومع تزايد العجز في ميزانية هذه البلدان تزايدت معدلات التضخم بشكل كبير، حيث تؤكد البيانات

2- التوازنات الخارجية:

فبالنسبة للمغرب اختلالا واضحا في البلدان الاختلالات الخارجية الثلاث كنتيجة طبيعية للسياسات لبرنامج التصحيح الهيكلي شهد الاقتصادية المتبعة والظروف الدولية غير المساعدة التي ساهمت بشكل أو بآخر في ظهور الاختلالات الداخلية السالفة الميزان التجاري به تطورا سلبيا، حيث الذكر شهدت التوازنات الخارجية هي الأخرى ، ومن ثم بروز. من 1.419 مليار دولار سنة

- اعتمادها برنامج التصحيح الهيكلي، من 28.2 الى25.8 مليار دولار، غير أن ذلك لم يمنعها من إعادة الجدولة بسبب الارتفاع الكبير لخدمة الدين الخارجي.

• أما خدمة الدين الخارجي فقد تميزت بالارتفاع المستمر بالنسبة للبلدان الثلاث وهي النقطة أمام هذه الوضعية الحرجة لجأت البلدان الثلاث إلى طلب مساعدة صندوق النقد الدولي بهدف التخفيف من حدة الأزمة ومن ثم اعتمدت برامج التصحيح الهيكلي.

المبحث الثاني: تجارب دول المغرب العربي الثلاث مع الإصلاح الاقتصادي

بعد تردي مختلف المؤشرات الاقتصادية الأساسية وبلوغ الاحتياطات الأجنبية مستويات حرجة؛ خاصة بالنسبة للمغرب وتونس كما تم التطرق له في المبحث السابق؛ اعتمدت كل من المغرب سنة 1983، تونس سنة 1986 والجزائر سنة 1994، برامج للتصحيح الهيكلي بمساعدة كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وذلك لإعادة بعث النمو الاقتصادي على أسس سليمة وإعادة التوازن المفقود بفعل السياسات التوسعية التي كانت متبعة قبل تبني برامج التصحيح الاقتصادي.

[1] - Hocine BENISSAD**," l'Ajustement Structurel l'Expérience du Maghreb**", O.P.U, Alger, 1999, 57.

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق لتجارب تطبيق برامج التصحيح الهيكلية في بلدان المغرب العربي الثلاث حسب ترتيب تطبيق البرنامج، إضافة إلى ذلك فإنه سيتم الاقتصار في هذا المبحث على عرض النتائج الاجتماعية فقط، لأن النتائج الاقتصادية المحققة سيتم عرضها في المبحث الثالث.

أولا: أهداف برنامج التصحيح الهيكلي

اعتمد المغرب برنامجا للتصحيح الهيكلي سنة 1983 وذلك بعد تدهور المؤشرات الاقتصادية الأساسية بسبب الأزمة الاقتصادية الحادة التي عرفها الاقتصاد المغربي آنذاك، وبالتالي يعتبر من البلدان العربية التي باشرت مبكرا عمليات إصلاح لهياكل اقتصادياتها، لذا فإن السؤال الذي يطرح حاليا هو: ما هي تدابير البرنامج؟ وما هي النتائج الاجتماعية المحققة؟.

الجدول رقم(14): تطور ميزانية وزارة الصحة العمومية خلال الفترة 1981-2002 (**الوحدة:** مليون درهم جاري)

	1981	1983	1985	1987	1989	1991	1995	1997	1999	2001	2002
نفقات وزارة الصحة (1)	851	1001	1163	1386	1640	2220	3002	3387	4458	4954	5183
ميزانية الاستثمار%(2)	13.9	7.2	11.1	9.2	11.5	14.3	20.5	16.9	13.1	19.00	–
ميزانية التسيير%(3)	86.1	92.8	88.9	90.8	88.5	85.7	79.5	83.1	86.9	81.0	–
(1)/الناتج المحلي لإجمالي	1.1	1.0	0.9	0.9	0.8	0.9	1.1	1.00	1.3	1.3	1.3
(1)/النفقات العامة للدولة	2.9	3.3	3.1	3.3	3.0	3.5	3.7	3.8	4.6	4.5	–
(2)/نفقات الاستثمار للدولة	1.2	0.9	1.1	1.1	1.5	2.7	3.9	3.9	2.6	4.3	–
(3)/نفقات التسيير للدولة	4.6	5.0	5.0	5.3	5.0	5.5	5.1	5.0	7.1	5.3	–

Source : Ministère des finances et de la privatisation marocain-bilan 2002- actualité économique nationale, février , 2003, p.25.

الجدول رقم (15): تطور ميزانية التربية الوطنية خلال الفترة 1981- 2002 (**الوحدة:** مليون درهم جاري)

	1982	1983	1985	1987	1989	1991	1995	1997	1999	2001	2002
نفقات وزارة التربية(1)	5708	6081	6682	7466	10834	12030	15542	17936	14963	23776	25894
ميزانية الاستثمار%(2)	17.3	11.2	11.4	10.6	9.6	8.3	9.3	5.0	4.3	6.2	6.4
ميزانية التسيير%(3)	82.7	88.8	88.6	89.4	90.4	91.7	90.5	94.5	93.3	91.6	-
(1)/الناتج م الإجمالي	6.1	6.1	5.2	4.8	5.6	5.0	5.5	5.0	5.8	6.2	6.4
(1)/النفقات العامة للدولة	18.1	20.1	18.00	17.9	19.6	19.1	18.9	18.5	21.3	21.7	-
(2)/م.الاستثمار للدولة	7.9	8.9	6.5	6.6	8.4	8.5	9.3	6.1	8.3	9.1	10.2
(3)/م.التسيير للدولة	27.2	29.1	28.4	28.2	33.4	31.7	30.0	29.2	31.3	29.1	31.6

Source : Ministère des finances et de la privatisation marocain-bilan 2002- *actualité économique nationale, février , 200*3, p.18

.

الفترة 1983-1987؛ أي خلال ميزانية الاستثمار فترة الهيكلي يتضح من المعطيات السالفة أن ميزانية وزارة التربية المغربية قد تضاعفت تقريبا بأربعة مرات خلال الفترة 1982-2002، إلا أنها وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تراجعت برنامج التصحيح بشكل كبير خاصة النسبة قليلا خلال ؛سنتي2001 و 2002أين ا حيث انخفضت من 6,1% إلى 4,8% قبل أن ترتفع قليلا بشكل متذبذب بعد ذلك، لكنها بقت دون خلال السنتين ميزانية اللاحقتين، وبالمقابل ارتفعت و 1983، إلى مستوى أي أقل من6,1% وذلك الدولة تحاول حتى وعلى التوالي بـــ:0,2% و0,3%. هذا مع العلم أن الزيادة المستمرة في معدلات القطاع مستوى سنتي1982 ؛ خاصة مع التراجع عبارة عن الكبير في ، حيث انخفضت من17% تقريبا سنة 1982 إلى4,3% خلال سنة 1999 ، لترتفع هذه 6,2و 6,4% التسيير بشكل نسبي غير أننا يجب أن نؤكد أن حوالي 70% أو خلال عشرية أكثر ن أجور للعمال مما يؤكد أن مجاراة التطور المستمر في معدل النمو النمو الديموغرافي ستنعكس سلبا على الديموغرافي لا غير والمقدر بـــ1,7% في المتوسط التسعينيات.

2- اثر برنامج التصحيح الهيكلي على التشغيل والبطالة:

بالنسبة للتشغيل فقد عرفت معدلاته؛ خاصة في القطاع العمومي؛ تباطؤا واضحا بسبب التصحيحي، أي سنة 1982 بـــ 13,2% لكن هذه النسبة انتقلت سنة تجاوز ت22,9% سنة 1995حسب إحصائيات صندوق النقد الدولي، لتعرف بعد ذلك تراجعا مستمرا حتى سنة2002[1].

وزيادة حدة الفقر والتفاوت الاجتماعي حيث كشف بيان التحقيق السالف الذكر لسنة 1990-1991 أن عدد الفقراء بالمغرب قدر ب 3,9 مليون شخص سنة 1991 في ظل مستويات مرتفعة للأمية 56%، أما بالنسبة لنفقات العشير؛ أي10% من الفئات الأكثر يسرا أو غنا تتجاوز بـــ 14 مرة العشير الأول من الفئات الأكثر فقرا [2] الأمر

، فما هي أهداف ونتائج التجربة التونسية؟

ثانيا:التجربة التونسية في الإصلاح الاقتصادي

[1]- ministère des finances et de la privatisation marocain, Op ;Cite, p. 25.

[2] - Mohamed Benlahcen Tlemeçani, "**Ajustement Structurel au Maghreb**", contribution dans le cadre de la recherche en appui a la politique de coopération au développement-A.G. DE LA COOPERATION AU EVELOPPEMENT, p.73.

يمكن تصنيف الأهداف المسطرة والتدابير العملية المرافقة لها إلى صنفين: الأول ويكون على المدى القصير أما الثاني فهو على الأجلين المتوسط والبعيد.

1 -الأهداف المسطرة على المدى القصير والتدابير المرافقة لها .

تمثلت

بشروط ميسرة حيث يتضمن هذا البرنامج [1]: 215 مليون دولار من صندوق النقد الدولي، 130مليون دولار من البنك العالمي و85 مليون دولار من إيطاليا.

2-الأهداف المتوسطة وبعيدة المدى

أما الأهداف بعيدة المدى في تعميق الإصلاحات الاقتصادية حيث يمكن اختصار ذلك فيما يلي:

ب -المحور الثاني: إن الهدف الرئيسي هو تخفيض الطلب بما يتناسب ومستواه الحقيقي، أي المستوى المكافئ للعرض وذلك بالضغط على الاستثمار والاستهلاك من خلال:

- تطبيق سياسة الاستهلاك الواسع والتخفيض من حجم أجور مرنة ؛
- رفع الدعم
- التحكم الفعلي في القروض من خلال تطبيق عن السلع ذات الإعانات؛معدلات فائدة حقيقية؛
-

برنامج التصحيح الهيكلي فما هي الآثار الاجتماعية التي خلفتها عملية تطبيق هذا البرنامج؟

III- الآثار الاجتماعية لتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي في تونس

من أجل الإجابة على السؤال السابق تم التركيز على خلاله معرفة مدى قدرة الاقتصاد التونسي على فقط نظرا للدلالة العملية لهما، وكذلك لآثارهما المختلفة على باقي نواحي الحياة الاجتماعية المؤشر الثاني وحتى الاقتصادية. ، والذي يمكن من استغلال الطاقات معدلات تضخم معقولة. العاطلة خاصة اليد العاملة النشيطة من انتشار تعاطي المخدرات جهة والآثار الناجمة عن هذه الظاهرة كتدني مستوى الدخل الحقيقي، بالإضافة إلى في أوساط الشباب مما يؤدي إلى انتشار الجريمة في المجتمع. أما والذي له علاقة وثيقة بالأول والمتمثل في مستوى المعيشة والذي من خلاله يمكن معرفة قدرة الاقتصاد على المؤشر الأول يتمثل في البطالة تلبية الحاجات الضرورية للفرد التونسي، وذلك من خلال الارتفاع النسبي للأجور في ظل

1 -البطالة:

[1] - وزارة التخطيط التونسية، المخطط السابع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1987-1991، الكتاب الثاني.

الأهمية هو هل استطاع برنامج التصحيح الاقتصاد التونسي أم لا الهيكلي إحداث تغير المستوى الدولي جذري الاقتصاد التونسي اتجه فعلا الاقتصادية أو مزاياه النسبية نحو تخصص معين على هيكل ؟ أي هل أن على بما يتناسب وموارده.

الجدول رقم :(16) مقارنة بين هيكل الإنتاج وهيكل العمالة سنة 1986 و1991 (الوحدة: (%))

	الزراعة		الصناعة المعملية		الصناعة غ المعملية		الخدمات		الخدمات الإدارية	
السنوات	1986	1991	1986	1991	1986	1991	1986	1991	1986	1991
هيكل الإنتاج	17	20	19	19	18	15	26	27	16	15
هيكل العمالة	29	26	23	24	12	10	22	25	14	15

Source: Besaies Abdeldjabar, P.A.S et croissance en tunisie, Revue Tunisienne d'économie N°5.CE.R.P,TUNISIE,1994, p.48.

يتضح من البيانات أعلاه أن:

-هيكل الإنتاج لم يتغير كثيرا حيث أن القطاع الزراعي زادت أهميته لصناعات النسبية بـــ 3%، وإذا كانت الصناعات المعملية بقت ثابتة من ناحية ثلاثة نقاط وا بالاتجاه الإنتاج فإن الصناعات ومرد العمل بسبب رأس المال في ظل ارتفاع مئوية أما بالنسبة للقطاع بقي نسبيا ثابتا استخدام الوسائل ن جهة بالإضافة ذلك للاستغلال إلى تحسن الخدمي فقد.

-من ناحية العمالة يلاحظ:

•بالنسبة للقطاع الزراعي في الوقت الذي فقد فيه ثلاثة نقاط مئوية من ناحية العمالة ارتفع الإنتاج بنفس النسبة من خلال الظروف المناخية خلال هذه السنة.

•الصناعات غير معملية

2- تطور مستوى المعيشة خلال فترة البرنامج

نظرا لارتباط البطالة والدخل بتطور مستوى المعيشة، أي ارتباطها بالقدرة أكثر في الصناعات المحلية كشف على النتائج التالية التي توضح أكثر، هيكل القطاع غير الرسمي حسب النشاط والجنس.

الجدول رقم :(17) تطور العمالة حسب الجنس في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي

	رجال		نساء		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
صناعات معملية	67.4	18	64.7	75.2	132.1	28.6
ب.أ عمومية	137.2	36.6	0.8	0.9	138	29.9
تجارة ونقل	122.8	32.7	5.1	6.0	131.9	27.7
مصالح أخرى	46.5	12.3	14.6	17.0	61.1	13.2
غير مصرح	1.8	0.5	0.8	0.9	2.6	0.6
المجموع	375.7	100	86	100	461.7	100

Source : redha Gouia – *les effets du P.A.S sur l'emploi; la formation et la migration en Tunisie*- ajustement structurel au maghreb –analyse coordination de la communauté française- Bruxelles ; p115

إذا كانت كتلة في النفقات الإجتماعية العامة على اختلاف أنواعها تقلصت الأجور قد تقلل المحلي هي الأخرى من2% الأكثر ف 7,من الناتج الإجمالي. أن تونس قد حققت في الإجمالي إلى 1,1%متاعب الطبقات سنة1990[1]؛ أي بانخ يقدر المجتمع التونسي . هذا مع نوات الأربعة الأخيرة دولار تطور عن تدني ملحوظ في م 99في معدل الدخل الفردي، حيث ارتفع وبشكل ملموس بـــ 1.6% الأمر الذي يزيد من إلى 2822 دولار[2].

بعد عدة سنوات من التصحيح أو ، هذا فضلا مس سنة2003 المعيشة بسبب مختلف التدابير ذات الطابع الركودي للبرنا ن 2036 سنة19 مج التصحيحي.

ثالثا: التجربة الجزائرية في الإصلاح الاقتصادي

I- الأهداف العامة لبرنامج التصحيح الهيكلي

يهدف البرنامج المعتمد سنة 1994 إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية[3] يمكن استعراضها كما يلي:

1 -استعادة النمو الاقتصادي

بعد فشل محاولات الإصلاح الذاتي للاقتصاد الجزائري خلال المنتصف الثاني من الثمانينات وبداية التسعينات. ونظرا للضغط الكبير ي.

2- تخفيض معدل التضخم ومحاولة تقريبه من معدل الشركاء التجاريين

بلغت معدلات والنقدية في الميزانية بفعل على مستوى السياسات التضخم في ظل أزمة اقتصادية حادة ولذلك فإن الهدف الرأسمالية التوسعية الثاني المعلن للبرنامج هو تخفيض مع المتط دل التضخم للدولة وتخفيض العجز المتبعة من التدابير مستويات المالية السائد في البلدان في إلى المالية مستوى التضخم الجزائر قبل تبنيها لبرنامج التصحيح عالية، العامة مستوى للتحكم فيورة من خلال مجموعة الائتمان الاقتصاد القومي.

3- إعادة التوازن لميزان المدفوعات وتوفير احتياطات كافية من النقد الأجنبي:

[1]– عبد الفتاح العموص، المرجع السابق، ص .49.

[2] - IMF-P.I.N. November 8, 2004

[3]– كريم النشاشيبي وآخرون، المرجع السابق، ص.14.

إن استعادة التوازن لميزان مدفوعات البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي هي أحد المهام الأساسية التي أنشأ من أجلها الصندوق. وبما أن فإن إعادة التوازن المفقود يتطلب الاختلال الخارجي ما هو إلا انعكاس للاختلال الداخلي الذي هو بدوره نتيجة للسياسات التوسعية التي اتبعتها البلدان المتخلفة في المراحل التنموية السابقة حسب يطلب خبراء الصندوق، لذا إن أهم الإجراءات هو الآخر مجموعة من التدابير ذات طابع ركودي تسمح باستعادة التوازن المفقود وذلك لتحقيق هدف .في هذا المجال هو تخفيض العملة الوطنية للبلد الذي مساعدة الصندوق مزدوج ألا وهو: زيادة الصادرات التي تكتسب قدرة تنافسية بفعل ذلك في الأسواق الدولية وتخفيض الواردات؛ التي ترتفع قيمتها مقارنة بأسعار السلع المنتجة محليا؛ أي التأثير إيجابيا على الميزان التجاري لتحقيق فائض في ميزان المدفوعات[1].

4- خفض تكاليف التصحيح خاصة بالنسبة

إن التعمق بالتحليل في هذه المحاور تسمح باستعراض مجموعة التدابير والإجراءات التي يتكون منها برنامج التصحيح الهيكلي المعتمد.

II- تدابير برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر

اعتمدت الجزائر سنة 1994 للتثبيت أو الاستقرار الاقتصادي يهدف إلى تحقيق التوازن في المؤشرات الكلية، وذلك عن طريق مجموعة من التدابير الانكماشية المرتبطة بالسياسة المالية العامة والسياسة النقدية وبرامج الإصلاحات الهيكلية سنة 1995 يهدف إلى تصحيح هيكل الحوافز النسبية وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال تصفية وخوصصة معظم مؤسسات القطاع العام وتحرير التجارة الخارجية والمعاملات الأجنبية.

1- التدابير المرتبطة بالاستقرار الاقتصادي:

هذه التدابير قصيرة المدى (1994-1995) وتهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق معالجة العجز في الموازنة العامة، وهي تدابير مرتبطة بإدارة الطلب الكلي.

1.1

* تجميد عمليات التوظيف في القطاع العمومي بالإضافة إلى تجميد شبه كلي للأجور الأمر الذي

*الزيادة في إيجار السكن الاجتماعي بنسبة 30%[2]؛

* تقليص الإنفاق الاستثماري العام؛

[1]- عبد الباقي روابح، المرجع السابق، ص.217.

[2]- كريم النشاشيبي وآخرون، المرجع السابق، ص.16.

* وبالنسبة للنفقات الأخرى والتي تضم كل من النفقات الخاصة وصافي الإقراض مخصصات صندوق التأهيل عرفت هي الأخرى تراجعا واضحا.

أما بالنسبة لزيادة الإيرادات العامة، ولما كانت وضعية الركود الاقتصادي لا تسمح بتحقيق هذا الهدف(

2.1. التدابير النقدية

ويمكن تصنيفها إلى مستويين:

أ- الإصلاحات المصرفية:

باعتبار السياسة

ب. أسعار الفائدة

إضافة إلى التدابير السالفة الذكر، وبغرض الحد من الكتلة النقدية وتخفيضها إلى المستوى المرغوب فيه وهو 14%. واتخذ بنك الجزائر عدة إجراءات أهمها:

- رفع معدل إعادة الخصم من 11.5 إلى 15%؛
- رفع المعدل المحوري
- 1997.

ج. تحرير الأسعار

بدأت الجزائر تحت ضغط أزمة المديونية سنة 1990 في تخفيض فاتورة الدعم بشكل تدريجي والتي تشكل 4% من الناتج

تدابير برنامج التصحيح الاقتصادي

تتعلق هذه التدابير عادة بالمدفوعات والتجارة الخارجية وإعادة الهيكلة الاقتصادية بالإضافة إلى تدابير الحماية الاجتماعية التي أصبح صندوق النقد الدولي يأخذها في الحسبان بسبب الآثار السلبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي.

أ. تحرير التجارة والمدفوعات الخارجية:

منذ إبرام الاتفاق مع صندوق النقد الدولي شرعت الجزائر في تحرير التجارة الخارجية بشكل تدريجي من خلال رفع العوائق الإدارية والمالية على دخول وخروج السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وبالتالي إعطاء قوى السوق دور هام في ضبط وتنظيم التجارة الخارجية وذلك وفقا للتوجهات الكبرى للسياسة الاقتصادية في الجزائر(الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، إنشاء منطقة

التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي...)، وفي هذا ، الشعير، السميد، حليب بودرة، القهوة، السكر، المواد الصيدلانية، مواد التجهيز الطبية الضرورية)[1]. أما

ل، أي سنة 1996[2]، ومع نهاية سنة 1996 ألغيت القيود على مدفوعات بعض الخدمات، حيث أصبح بإمكان البنوك ا في ذلك السفر لإغراض السياحة. أما فيما يتعلق بالصادرات فقد تم تحرير كل المنتجات لدى التصدير باستثناء شتائل النخيل والغنم الولود والأشياء الفنية والأثرية.

ب. سعر الصرف:

يؤكد خبراء الصندوق النقد الدولي على تخفيض قيمة العملة المحلية للبلد الذي يطلب مساعدته؛ لاسترجاع التوازن الخارجي؛ حيث السياق قامت الجزائر بتخفيض الدينار عدة مرات[3]؛ قبل اعتمادها لبرنامج التصحيح الهيكلي؛ بغية تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها التأثير الايجابي على الميزان التجاري الذي يؤثر بدوره على ميزان المدفوعات، وبعد إبرام الجزائر لاتفاق برنامج التصحيح الهيكلي مع صندوق النقد الدولي، تم تخفيض الدينار بـــ 71% خلال الثمانية أشهر الأولى للبرنامج، واستمرت عملية تخفيض الدينار خلال فترة البرنامج ، حيث فقد خلالها الدينار حوالي 150% من قيمته للوصول إلى قيمته الحقيقية. وقد صاحب عمليات التخفيض المتتالية انظمه جديدة للصرف وذلك من خلال استحداث سوق للنقد الأجنبي فيما بين البنوك والوسطاء المعتمدين[4]. وبذلك تم إلغاء كافة القيود بالنسبة للمعاملات الجارية مما سيعطي للتجارة الخارجية دفعة هامة خاصة مع افتتاح بورصة الجزائر في جانفي سنة 1998، حيث كان ينتظر منها حركية أكبر في تمويل الاقتصاد القومي بطرق أخرى إلى جانب القطاع المصرفي.

[1]– في ديسمبر 1994 تم إلغاء كل من مادتي القهوة والشعير من هذه القائمة، ولمزيد من التفصيل انظر:
BELHIMER Ammar, **Dette Extérieure de l'Algérie**, Edition Casbah, Alger, 1990, p. 25-351.

[2]- كريم النشاشيبي، المرجع السابق، ص. 37.

[3] - BELHIMER Ammar, op ;cit, p.225.

[4] - ibid, p. 237.

ج. إعادة هيكلة المؤسسات العمومية:

مع تبني الجزائر الجزائرية لبرنامج التصحيح الهيكلي، العمل بما اتجهت عملية الإصلاح إلى الهدف المتمثل في خوصصة المؤسسات القطاع والقانون التجاري العام وحل وتصفية تلك التي لمتثبت عن بعض مكانتها وفقا لقانون السوق. ولتوفير المنظمة لعلاقات الشروط الأساسية المرحلة اقتصاد ، الأنشطة الاقتصادية لإرساء كالتامين... أدخلت لاستثمار عدة تغييرات لجديدة على منظومة السوق القوانين لتأطير العملية الاقتصادية، حيث تم تعديل قانون ا والقوانين ينسجم وطبيعة ا. ورفع الاحتكار

صغيرة جلها في قطاع الخدمات إلى القطاع الخاص، ثم إصدار برنامج ثان لخوصصة 250 مؤسسة عمومية كبرى وفي مختلف النشاطات الاقتصادية[1] .

أدت عملية حل وخوصصة المؤسسات العمومية إلى تسريح العديد من العمال مما يستدعي بالضرورة إيجاد طريقة للتخفيف من حدة الآثار السلبية على الجانب الاجتماعي.

III ـ الانعكاسات الاجتماعية لبرامج التكييف الهيكلي في الجزائر.

ينبغي التذكير بأن الأهداف الرئيسية الإستراتجية للإصلاح الاقتصادي في الجزائر كانت تتمثل في تحقيق معدلات نمو مرتفعة وقابلة للاستمرار، وخفض معدلات البطالة. غير أن الجانب الاجتماعي خاصة فيما يتعلق بتقليص حجم البطالة لم تكن في مستوى الأهداف المرسومة، ولإعطاء صورة واضحة حول الانعكاسات الاجتماعية السلبية لبرامج التكييف الهيكلي فالمؤشرات التالية غنية عن كل بيان :

1- البطالة : ظلت معدلات البطالة طيلة فترة الإصلاح الاقتصادي مرتفعة نسبيا ، فقد وصلت سنة 1998 إلى 28% [2] وذلك راجع لعدة أسباب ، لـــ22 مؤسسة عامة كبيرة خلال الفترة 94 / 96 ومما يترتب على كل ذلك عن فقدان 80.000 عامل لمناصب شغلهم اعتبارا من ديسمبر

[1]- نفس المرجع، ص.27.

[2]- كريم النشاشيبي وآخرون، المرجع السابق، ص. 98.

1997 ...الخ [1] كما ارتفعت نسبة البطالين في صفوف الجامعيين إلى نسبة 4.4 % سنة 1995 بعدما كانت 0.6 % عام 1985.

2- **الأجور** : لقد ، مما أدى إلى انخفاض الأجور الحقيقية وانعكس ذلك على مستوى معيشة الغالبية العظمى من السكان [2].

3- مستوى المعيشة: عرف مستوى المعيشة العمل والقوة العاملة المتزايدة باستمرار، وعدم خلق مداخيل جديدة كل ذلك أدى إلى اتساع دائرة الفقر[3].

4- الصحة والتعليم: يبرز المخصصة للتسيير بوضوح الأثر السلبي باعتبار ذات الطابع الاجتماعي أن تخفيض النفقات العامة من لبرنامج الإصلاح بسبب التدابير المرتبطة بالميزانية العامة وتحرير الأسعار، خلال الضغط على مختلف البنود وبالأخص ؛ ستؤدي إلى تقليص الاعتماد والاستثمار على حد سواء مما أدى غالى ارتفاع تكاليف التمدرس .

إن هذه المؤشرات انعكست على التنمية البشرية ككل ، فقد أشار تقريرا للأمم المتحدة عن التنمية أن ما يقارب 6 ملايين نسمة من الجزائريين لا يتجاوز دخلهم اليومي 2 دولار أي لا يعادل حتى مستوى الدخل الوطني المضمون المحدد بـــ: 6000 دج ، كما كشف ذات التقرير الذي نشر في الأسبوع الأول من شهر جويلية عام 1999 أن 20 % من أغنى الفئات في المجتمع تستحوذ لوحدها على أكثر من 50 % من مجموع الدخل الوطني وهو ما يبين حدة الحرمان الاجتماعي واللاعدالة في التوزيع ، كما أن ذات المصدر أشار بأن مكانة الجزائر قد تدحرجت من المرتبة 82 إلى المرتبة 109 عالميا وذلك حسب الترتيب العالمي للتنمية البشرية [4].

5- **الاستقرار الاجتماعي والإضطرابات الاجتماعية:** لقد ساهمت الوضعية الاجتماعية طيلة فترة الإصلاح وبعدها وإلى اليوم في تكريس الاضطرابات الاجتماعية وعدم الاستقرار النفسي والاجتماعي، بسبب الحرمان الاجتماعي الذي بات ظاهرا للعيان والإحساس بالبؤس والذل من خلال أساليب التوزيع والمساعدة المقررة في إطار الشبكة الاجتماعية، فضلا عن سوء الأحوال

---

[1]- كريم النشاشيبي وآخرون، المرجع السابق، ص.78-82 .

[2]- نفس المرجع، ص.45

[3]- روابح عبد الباقي، المرجع السابق، ص. 240.

[4]- عبدالحق بوعتروس، "**الإنعكسات الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في البلاد العربية: حالة الجـــــــزائـــــــــر**"، مجلة العلوم الإنسانية الجندول، السنة الرابعة، العدد 33، ص.

والتوقع حول مستقبل الأوضاع الاقتصادية في الجزائر، فمعظم العاملون باتوا خائفين على مناصب عملهم وساد نوع من عدم اليقين بشأن مناصب عملهم ومداخيلهم، فأصبحت الفئة العظمى غير متيقنة من الاستمرار في مناصب عملها بين اليوم والغد، وكذا توقع انقطاع مداخيلهم وعدم انتظامها، وقد زاد من حدة الوضع تحويل عقود العمل من عقود الاستخدام الدائم إلى عقود العمالة التعاقدية، وقد تجل بوضوح عدم الاستقرار والاضطراب الاجتماعيين في الإضرابات والتظاهرات المناهضة للإصلاحات الاقتصادية والمناداة بضرورة عدم تحمل تكلفة الإصلاحات ودفع فاتورة المديونية، ففي عام 1990 بلغ عدد الإضرابات 2023 إضرابا وتم تنظيم إضرابا عاما لمدة يومين سنة 1991 [1] .

لعل ما يبرز حدة الانعكاسات الاجتماعية السلبية على المجتمع الجزائري هو الاعتراف الضمني لخبراء الصندوق والبنك الدوليين، من خلال إقرارهما لشبكات الآمان الاجتماعي ضمن برامج التكييف الهيكلي بغية القليل من حدة هذه الآثار على الفقراء، وذلك بتشكيل شبكات الآمان الاجتماعي والعمل على إصلاحها باستمرار بما يخدم مصلحة الطبقات المتضررة وذلك من خلال إنشاء :

- برنامج الأشغال العامة ليحل محل الدعم العام؛
- نظام التأمين ضد البطالة لتسهيل إعادة هيكلة القطاع الصناعي.

، فأجرة العامل غير كافية لتغطية حاجاته الغذائية لتمكينه من تجديد قوة عمله، مما انعكس على صحة الفرد ذاته (سوء التغذية)[2].

بعد استعراض أهداف وتدابير برنامج الإصلاح الاقتصادي في دول المغرب العربي، والتطرق لآثارها الاجتماعية، بقي تقييم هذه التجارب من الناحية الاقتصادية وهو موضوع التحليل في المبحث الموالي.

[1] - SAID CHIKHI,**" AJUSTEMENT STRUCTUREL CONFIGURATION SOCIALE ET PRECARISATION DES CONDITIONS D EXISTENCE EN ALGERIE",** CREAD ALGER , aout 1991.p.23.

[2]- كريم النشاشيبي، المرجع السابق،ص.88.

المبحث الثالث: تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي في كل من تونس، المغرب والجزائر

تمت الإشارة في الفصول السابقة إلى سيادة مدرسة منذ ثمانينيات القرن الماضي في صياغة سياسات اقتصادية تقول أنه من شأن إتباع سياسات اقتصادية تجميعية جيدة أن يؤدي إلى تحقيق نجاحات اقتصادية في المدى البعيد معبرا عنه بتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي. وقد تم التعبير عن هذه القناعات في مختلف برامج الإصلاح الاقتصادي التي صاغتها مؤسسات التمويل الدولية. وكما تم التطرق له سابقا، فان دول المغرب العربي الثلاث قد تبنت حزم السياسات الاقتصادية التجميعية خلال الفترة الممتدة منذ ثمانينيات القرن الماضي لتقييم أداء مختلف البلدان، وذلك من وجهة نظر تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي. ويهدف هذا المبحث إلى استعراض مكثف لمختلف طرق تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي، ومن ثم استخدام بعضها للوقوف على أهم النتائج التطبيقية لبرامج الإصلاح في الدول محل الدراسة.

أولا: المنهجيات المستخدمة في قياس أثر الإصلاحات الاقتصادية في متغيرات الاقتصاد الكلي:

استندت الأدبيات التطبيقية في مجال النمو الاقتصادي على التطورات النظرية في هذا المجال. فكما تم التطرق له سابقا فيما يخص تطور نموذج النمو النيوكلاسيكي، وتحديدا نموذج سولو في محاولة لتفسير الشواهد التاريخية حول أنماط النمو الاقتصادي في العالم وخصوصا النمو في الدول الصناعية المتقدمة. وقد تمثلت أهم نتائج نموذج سولو في كون معدل النمو الاقتصادي طويل المدى يعتمد على معدل نمو التقدم التقني، والذي يتحدد بقوى خارجية عن نطاق النموذج الاقتصادي. وبعد منتصف الثمانينيات أخذت نظرية النمو الاقتصادي وبناءا على نموذج سولو في التطور وعرفت بنظرية النمو الداخلي، هذه الأخيرة التي هدفت إلى نمذجت التقدم التقني في المجتمع على أساس انه نشاط اقتصادي يتم إنتاجه بواسطة قطاع متخصص يقوم بالاستثمار في هذا المجال، وان نتائج التطور التقني يتم استخدامها في العملية الإنتاجية في الاقتصاد بطريقة تختلف عن استخدام بقية عوامل الإنتاج. وفي إطار نموذج النمو النيوكلاسيكي الذي يعتبر أن التقدم التقني يأتي من مصادر خارج نطاق النموذج، حيث كانت السياسات الاقتصادية تؤثر على معدل النمو مرحليا، ليعود بعدها الاقتصاد ينمو بمعدل طويل الأجل، والذي تحدده عوامل خارجة عن نطاق تحكم صانعي السياسات (معدل نمو السكان، معدل نمو التقدم التقني،...). أما نظرية النمو الداخلي

فقد ادعت انه من شان السياسات التأثير على معدل النمو الاقتصادي طويل المدى بطريقة دائمة، وعلى أساس هذا المقترح أفرزت مدرسة النمو الداخلي العديد من النتائج التطبيقية التي اعتمدت على استخدام الانحدار لاستكشاف وسائل السببية بين النمو الاقتصادي طويل المدى ومختلف المتغيرات التي من شانها التأثير على مثل هذا النمو، وذلك بتقدير نموذج على الشكل التالي:

معدل نمو دخل الفرد= ثابت التقدير+ (متجه معاملات التقدير)(متجه المتغيرات المفسرة)

حيث يضم متجه المتغيرات المفسرة مجموعة تشمل على الظروف الابتدائية، عوامل السياسات، عوامل المؤسسات وعوامل البيئة. ولقد اشتقت معظم الطرق المستخدمة لتقييم برامج الإصلاح الاقتصادي من النموذج أعلاه حيث تستند إلى تقدير علاقة سببية بين متغيرات السياسات المدرجة تحت هذه البرامج والأهداف المعتمدة لها، وتحاول مختلف الطرق الوصول إلى التأثير الصافي للسياسات على الأهداف. وذلك بعد الأخذ بعين الاعتبار مختلف العوامل الأخرى، التي ربما كان لها وقع على الأهداف. وتشمل المتغيرات التجميعية المستهدفة على كل من:

- ميزان المدفوعات ويرمز له بـــ: BP ؛
- الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، ويرمز له بالحروف CA ؛
- معدل التضخم ويرمز له بالحروف PR ؛
- معدل النمو الاقتصادي ويرمز له بـــ GR.

وتشمل أهم السياسات التجميعية التي عادة ما تستخدم لخدمة أغراض تحقيق الأهداف على ثلاث مجموعات رئيسية هي:

- السياسة النقدية (وتشمل إجراءاتها على تحديد سقوف الائتمان الداخلي والقضاء على ظاهرة الكبت النقدي، من خلال تحريك سعر الفائدة ليصبح السعر الحقيقي موجبا).
- السياسة المالية (وتشمل إجراءاتها على خفض العجز في الميزانية العمومية، من خلال تقليل الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات).
- سياسة سعر الصرف (وتشمل إجراءاتها على تخفيض قيمة العملة المحلية والحفاظ على تنافسية الاقتصاد، عن طريق القضاء على المغالاة في سعر الصرف).

هذا وتفترض معظم الطرق المستخدمة لتقييم البرامج وجود علاقة بين المتغيرات المستهدفة ومتغيرات السياسات. بالإضافة إلى متغيرات خارجية على نطاق تحكم صناع القرار، والتي تشمل على سبيل المثال، على شروط التبادل التجاري الدولية، أسعار الفائدة الدولية، ومعدلات نمو الاقتصاديات المتقدمة.

وعادة ما يتم تقييم كفاءة البرامج بتقدير نموذج اقتصاد قياسي تكون وحدات المشاهدة فيه هي الدول، إلا انه ليس هناك ما يمنع من تقدير النموذج لقطر واحد على مدى زمني طويل نسبيا ويمكن كتابة النموذج في شكله العام على النحو التالي:

$$I = \beta_0 + \beta_1(MP) + \beta_2(FP) + \beta_3(XP) + \alpha_1(TT) + \alpha_2(II) + \alpha_3(IG) + \alpha(DIMF) + \varepsilon$$

حيث I هو المتغير المستهدف $(GR\ ,\ PR,\ CA,\ BP)$؛

MP: هي السياسة النقدية؛ و(FP) السياسة المالية؛ و(XP) سياسة سعر الصرف. بينما (TT) هي شروط التبادل التجاري و(II) هي أسعار الفائدة العالمية و(IG) هو معدل نمو الدول المتقدمة، و$(DIMF)$ هو متغير وهمي لوجود برنامج مع صندوق النقد الدولي بقيمة واحد وصفر غير ذلك.

واستنادا إلى ما سبق فقد قدمت الأدبيات الاقتصادية أربع منهجيات متميزة لتقييم سياسات الإصلاح الاقتصادي المدعومة من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين، وتتمثل آليات طرق القياس فيما يلي[1]:

V- منهجية قبل- بعد:

إن تقييم أداء الإصلاحات الاقتصادية بموجب هذه الطريقة يقوم على أساس مقارنة الأداء الاقتصادي الكلي لفترة ما قبل البرامج مع الأداء الاقتصادي الكلي لفترة ما بعد البرامج، بافتراض ثبات جميع العوامل الأخرى؛ وتعزو هذه الطريقة التغيرات الحاصلة في أداء الاقتصاد الكلي إلى

[1]- سالم توفيق النجفي ، داوود سليمان سلطان، "**متضمنات برنامج الإصلاح الاقتصادي والفقر في الدول النامية**"، بحوث اقتصادية عربية، العدد 48، صيف 2009، ص.34.

عمل البرامج فقط. إن المقدرات المحتسبة بموجب هذه الطريقة تكون متحيزة وغير قياسية، لأنها تعزو جميع العوامل المؤثرة في متغيرات الاقتصاد الكلي إلى عمل البرامج فقط، وليس إلى العوامل الموضوعية الأخرى.

إن احتساب مقدرات هذه الطريقة يتم وفق المعادلة الآتية:

$$\Delta Y_i = \Delta_i d_i + e_i$$

حيث يشير:

ΔY_i: إلى التغير الحاصل في المتغير الهدفي بين المدة التي تطبق فيها البرامج، والمدة السابقة للبرامج؛

d_i: المتغير الوهمي الذي يأخذ قيمة(1) لفترة البرنامج، و(صفر) لفترة عدم وجود البرنامج؛

e_i: المتغير العشوائي.

إن العلاقة أعلاه، تشير إلى أن المقدر المحتسب بموجب هذه الطريقة يأخذ المعادلة الآتية:

$$B^{BA}_j = \Delta Y_{ij} \text{ au } iEp$$

p: تشير إلى مجموعة البلدان المطبقة للبرامج للفترة الحالية.

تعني المعادلة السابقة أن المتغيرات الهدفية هي دالة لبرامج الصندوق، وليس لمتغير آخر تأثير فيها.

وغالبا ما يتم استخدام نماذج الاختبارات المعلمية، التي تتضمن استخراج الأوساط الحسابية لفترة ما قبل تبني البرنامج، ومقارنتها مع فترة بعد البرنامج.

VI- منهجية مع- بدون:

يتم بموجب هذه الطريقة، مقارنة فاعلية أداء الاقتصادي الكلي في البلدان التي تطبق برامج الإصلاح الاقتصادي؛ مع الأداء الاقتصادي الكلي في مجموعة بلدان أخرى قياسية، غير متبنية للبرامج المذكورة. وتعد هذه الطريقة أسلوبا مثاليا للتغلب على بعض مساوئ الطريقة الأولى(قبل-

بعد)، لان المقارنات بموجب هذه الطريقة، تفترض بأن كلتا المجموعتين من البلدان تواجهان تغيرات البيئة الخارجية نفسها، وان الفرق الحاصل في الأداء يعود إلى عمل البرامج دون غيرها. ولكن الأمر ليس بهذه البساطة، إذ أن البلدان التي لديها برامج تختلف قياسيا من نقطة الشروع إلى بداية البرنامج. فهذه البلدان تتبنى الإصلاحات، كما أن تأثير متغيراتها الاقتصادية في البيئة الاقتصادية الخارجية، يكون اكبر، بسبب وجود مشاكل اقتصادية تعانيها. وتؤدي هذه الحالة إلى تحيز يظهر في النتائج، بسبب غياب الاختيار العشوائي لهذه البلدان. إن المقدر المحتسب لطريقة مع–بدون، تحت فرضية المجموعة القياسية، يحتسب وفقا للمعادلة التالية:

$$B^{IMF}= (\Delta Y_i)_P-(\Delta Y_i)_N$$

حيث أن:

N: تشير إلى مجموعة البلدان التي لا تعتمد البرنامج، ويتم غالب استخدام نموذج تحليل الانحدار لاستخراج مقدرات هذه الطريقة وذلك بتوسيع المعادلة ($\Delta Y_i = \beta_i d_i + e_i$) لتصبح:

$$\Delta Y_i= \beta_0+ \beta_0 d_i+ e_i$$

حيث أن:

ΔY: إلى التغير الحاصل في المتغير الهدفي بين المدة التي تطبق فيها البرامج، والمدة السابقة للبرامج؛

d_i: المتغير الوهمي الذي يأخذ قيمة(1) لفترة البرنامج، و(صفر) لفترة عدم وجود البرنامج؛

β_0: متوسط القيمة للتغير في المتغير الهدفي للمجموعة القياسية.

وأن المعنوية الإحصائية لـــ(β_1)، تشير إلى أن التغير في المتغير الهدفي لبلدان البرامج، يكون مختلفا عن المجموعة القياسية المختارة.

VII– منهجية مقدرات التقييم العامة:

تتم بموجب هذه الطريقة مقارنة الأداء الاقتصادي الكلي للبلدان التي تتبع البرامج، بأداء تلك التي ليس لديها برامج؛ مع ضبط الفروقات الابتدائية بين البلدان والسيطرة على تأثير المؤثرات

الخارجية. إن هذه الطريقة تعد تطويرا لطريقة مع– بدون، إذ أن التحيز الملاحظ في الطريقتين السابقتين، أدى إلى بروز هذه الطريقة، أي أنها تحاول التغلب غلى مثالب مع–بدون باتجاهين: **الأول** أنها توافق على الاختيار العشوائي لبلدان البرامج، بتشخيصها للفروقات الأولية للبلدان المتبنية للبرامج، والبلدان التي لا تعتمد البرامج؛ **والثاني** أنها تحاول اقتفاء أثر السياسات والمتغيرات الأخرى المؤثرة في نتائج الاقتصاد الكلي، مع الأخذ في الاعتبار أن السياسات تؤثر في غياب البرامج[1].

تتطلب هذه الطريقة كميات جوهرية من المعلومات عن حالة الاقتصاد الكلي. وبموجبها، تتمكن من التغلب على الكثير من التحيز الذي تعانيه الطريقتان المذكورتان أنفا. إن التغير في المتغير الهدفي، وليكن مثلا الناتج المحلي الإجمالي(GDP) للبلد (i) في الزمن t (Y_{it})، يتضح من خلال ملاحظة السياسات المتخذة في غياب البرامج، ويرمز إلى هذه السياسات بـــ (X_{it})، أما أثر العوامل الخارجية، فيرمز إليها بـــ(W_{it}). تتضمن هذه الطريقة وصفا داليا يربط التغيرات التي تحدث مع المتغير الهدفي، بالبرامج المتمثلة بالمتغير الوهمي، مع القيم التباطؤية الأخرى، وشكل الدالة الهدفية (j_i+h) للقطر (i) يكون:

$$\Delta y_{ij} = B_{oj} - \lambda(y_i)_{-1} + B_j(X_j)_{-1} + \Delta_j W + B^{IMF} d_i + V_{ij}$$

حيث أن:

Δ: عامل الفرق الأولي

$(Y_i)_{-1}$: متجه jx1 لتباطؤ المتغير الهدفي.

X_j: متجه kx1 لأدوات السياسة الداخلية.

W: متجه أدوات السياسة الخارجية.

d_i: متغير وهمي يشير إلى الأقطار المشاركة في البرامج.

V_{ij}: المتغير العشوائي.

[1]- لمزيد من التفصيل انظر:
UI Haque and Khan, Do IMF-supported Work?: A Survey of Cross-Country Empirical Evidence, p.8.

VIII- طريقة مقارنة المحاكاة:

إن هذه الطريقة تختلف عن سابقاتها، في كونها لا تحدد أثر البرامج من خلال نتائجها في متغيرات الاقتصاد الكلي للبلدان المشاركة، فهي تعتمد بدلا من ذلك على النماذج القياسية لمقارنة النتائج الافتراضية لبرامج الصندوق مع حزم السياسات البديلة الأخرى. بعبارة أخرى، تقارن بين التأثيرات المحتملة لسياسات التكييف، وحزم أخرى من السياسات البديلة، وهي بذلك توفر المعلومات عن عمل البرامج[1].

وبهذا فهي تحرر الدراسة من محددات الطرق السابقة وعيوبها. لأنها تعطي الحرية الكافية لاستخدام النموذج الملائم. إن استخدام هذه الطريقة يتسم بثلاث مزايا:

- ترسم مجسما كبيرا لخبرة تكييفية، لان قاعدة البيانات لا تحتاج فقط إلى التقيد بالبلدان المطبقة للإصلاحات الاقتصادية وإنما تتعداها إلى بلدان أخرى؛
- إن تحديد النماذج القياسية الملائمة، يؤدي إلى التخلص من مشاكل السياسات غير المتكاملة، التي تمثل مشكلة عند تبني برامج الصندوق مؤدية إلى تشويه النتائج المستخلصة؛
- تركز هذه الطريقة من خلال استخدام النماذج القياسية، على العلاقة بين أهداف السياسات وأدواتها، وبذلك توفر معلومات جيدة عن كيفية عمل البرامج، وتختلف عن غيرها من الطرق التي تنظر إلى عمق أهداف السياسات فقط[2]. إلا أن استخدام هذه الطريقة يتطلب نماذج قياسية توحد أو تضم العلاقة بين مختلف السياسات الاقتصادية والمتغيرات المهمة، وهناك محاولات لبناء نماذج قياسية للبلدان النامية أكثر مواءمة لاقتصادياتها، ولا يوجد حتى الآن نموذج قياسي معين، يعطي المتسع من السياسات المعتمدة، بموجب هذه الطريقة، ويقيس محتوى وتأثيرات برامج الصندوق في الدول النامية إلا قليلا.

ومن بين النماذج التي اعتمدت هذه الطريقة من قبل "روبن وباتريك"، والتي تبين أثر المشاركة في البرنامج في معدلات النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وقد

---

[1]- ibid,p.18.

[2] -Anneli S. Alba, Ajustement programs in developing contries. Expectation and Outcomes, National Social Science Journal, vol 19, N° 2, 2003,p. 8.

استخدم الباحثان مبدأ العينة التوافقية في نموذج الانحدار للغرض أعلاه. وقد تم إتباع المنهجية ذاتها، مع إمكانية إجراء بعض التعديلات على النموذج ليلائم التحليل المعتمد[1]:

$$(\Delta G^{p}_{it} - \Delta G^{np}_{it}) = d_0 + d_1(\Delta Y^{p}_{it} - \Delta Y^{np}_{it-1}) + d_2(\Delta G^{p}_{it-1} - \Delta G^{np}_{it-1}) + d_3(\Delta C^{p}_{it-1} - \Delta C^{np}_{it-1}) + d_4(\Delta Y^{p}_{it-2} - \Delta Y^{np}_{it-2}) + d_5(\Delta G^{p}_{it-2} - \Delta G^{np}_{it-2}) + d_6((\Delta C^{p}_{it-2} - \Delta C^{np}_{it-2}) + d_7((\Delta Y^{p}_{it} - \Delta Y^{np}_{it-1}) + d_8((\Delta G^{p}_{it-1} - \Delta G^{np}_{it-1}) + d_9((\Delta C^{p}_{it-1} - \Delta C^{np}_{it-1})$$

حيث أن:

G^{p}_{it} : النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المشاركة في البرنامج؛

G^{np}_{it}: النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان غير المشاركة في البرنامج؛

Y^{p}_{it}: العجز أو الفائض في الموازنة العامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المشاركة؛

Y^{np}_{it}: العجز أو الفائض في الموازنة العامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان غير المشاركة؛

C^{p}_{it}: العجز أو الفائض في الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المشاركة؛

C^{np}_{it}: العجز أو الفائض في الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان غير المشاركة؛

E_i: المتغير العشوائي.

كذلك يمكن استخدام نماذج التوازن العام التي عادة ما تشمل على تقديرات لهيكل الاقتصاد بكل قطاعاته الإنتاجية والتجارية وللعلاقات بين مختلف القطاعات كما تلخصها دوال الطلب

[1] - Ruben Atoyan and Patrick Conway, "Evaluating the impact of IMF Programs : A Comparison of Matching and instrumental-variable Estimators", University of north Carolina, chapel hill, may 2005, p.8. site web: http://www.unc.edu/pconway/dload/ac_IMF.pdf

والعرض وشروط التوازن في الأسواق، وللتدفقات بين قطاع الحكومة والقطاعات والشرائح السكانية كما تحتوي عليها مصفوفة الحسابات الاجتماعية، كما أنه يمكن استخدام نماذج الاقتصاد القياسي التجميعي للاقتصاد التي عادة ما تهتم بتقدير أهم العلاقات السلوكية للاقتصاد في مجالات سوق السلع والخدمات وسوق العمل والقطاع الخارجي والنظام النقدي. من أهم التحفظات على هذه الطريقة افتراضها ثبات المعاملات المقدرة وعدم تجاوبها مع السياسات، وهو افتراض يعتقد بأنه غير واقعي. كذلك الحال، تعترض طريقة بناء نموذج للتوازن العام الصعوبة المتأتية من أن هذه النماذج متى ما تم اعتماد بعض معلماتها تصبح أسيرة لهذه المعلمات، وربما لا تتمكن من عكس حالة الاقتصاد تحت الدراسة.

ثانيا: أثر الإصلاحات الاقتصادية في النمو الاقتصادي في عينة الدراسة(الجانب التجريبي)

يتم في هذا المبحث عرض بعض نتائج تطبيق الطرق المعروضة سابقا للتعرف على أثر الإصلاحات الاقتصادية في الدول محل الدراسة.

I- عينة الدراسة والنموذج المستخدم

1- عينة الدراسة:

تتكون عينة البحث من 13 بلدا، صنفت إلى مجموعتين: تضم الأولى الجزائر، تونس، المغرب، مصر، موريتانيا، السودان والأردن، وكل دول هذه المجموعة طبقت برنامج الإصلاح الاقتصادي، والمجموعة الثانية تضم عينة الدول التي لم تطبق برنامج التصحيح الهيكلي وتشمل كوريا، سنغافورة، ماليزيا، كولومبيا، الفلبين واندونيسيا.

2- النموذج المستخدم

تم استخدام نموذج الانحدار البسيط لغرض تحليل أثر المتغيرات المستقلة في المتغيرات التابعة(الهدفية).

II- التقدير بطريقة ما قبل وما بعد في دول المغرب العربي

1- استخدام الاختبارات المعلمية

في أحد المقالات التي نشرت في مجلة جسر التنمية للدكتور علي عبد القادر علي حول أثر الإصلاحات على البلدان العربية بما فيها دول المغرب العربي الثلاث مستخدما طريقة ما قبل وما بعد مستندا على المعلومات التي توفرت لديه في شكل سلاسل زمنية، وذلك لعدد من مؤشرات الأداء الاقتصادي، اشتملت على معدل التضخم، معدل الاستثمار، الكتلة النقدية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، الانفتاح الاقتصادي(الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، العجز في الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة الحقيقي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد.

هذا وقد طبق هذه الطريقة عن طريق حساب المتوسط والانحراف المعياري لكل مؤشر لفترة خمس سنوات سبقت تطبيق البرنامج ولفترة خمس سنوات أعقبت تطبيق البرنامج. ثم تم حساب الفرق بين متوسطات الفترتين وحساب الخطأ المعياري للفترتين وكذلك حساب قيمة t الإحصائية. وقد تم استخدام قيمة t الإحصائية للاستدلال على ما إذا كان الفرق المشاهد بين الفترتين ذو دلالة إحصائية . وفي ما يلي رصد للنتائج التي توصل إليها الدكتور علي عبد القادر علي.

أ- التضخم:

يرصد الجدول الموالي البيانات اللازمة لتطبيق هذه الطريقة فيما يتعلق بمعدل التضخم، ويعتبر أداء هذا المؤشر متحسنا إذا ما كان الفرق بين متوسط فترة ما بعد وفترة ما قبل سالبا بطريقة معنوية إحصائيا.

الجدول رقم (18): الأداء حسب معدل التضخم(نسبة مئوية)

	تونس(1986)	الجزائر(1989)	المغرب(1980)
متوسط فترة ما قبل	7.43	8.62	5.77
الانحراف المعياري	1.37	3.70	5.11
متوسط فترة ما بعد	5.52	22.67	5.79
الانحراف المعياري	1.98	9.40	3.44
الفرق بين الفترتين	1.91-	14.5	0.02
الخطأ المعياري للفترتين	0.96	3.42	1.50
قيمة t الإحصائية	1.97-	4.10	0.01
تقييم السياسة	تحسن معنوي	تدهور معنوي	تدهور غير معنوي

المصدر: علي عبد القادر علي،" **تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي**"، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، السنة السادسة، 2007، ص. 7.

باستخدام نتائج t الإحصائية اتضح أن هناك تحسن ذو معنوية إحصائية في أداء تونس التي انخفض فيها معدل التضخم من متوسط 7.4% سنويا خلال فترة ما قبل التطبيق إلى حوالي 5.5% في فترة ما بعد التطبيق. من جانب آخر فقد كان هناك تدهور ذو معنوية إحصائية في أداء الجزائر التي ارتفع فيها متوسط معدل التضخم من حوالي 8.6% سنويا خلال فترة ما قبل التطبيق إلى حوالي 22.7% في فترة ما بعد التطبيق، أما بالنسبة للمغرب فقد سجل تدهور غير معنوي إحصائيا.

ب- معدل النمو الاقتصادي:

يشمل الجدول الموالي على المعلومات المطلوبة الخاصة بمؤشر النمو الاقتصادي. ويلاحظ في هذا الصدد أن الأداء تحت هذا المؤشر يعتبر متحسنا إذا ما كان الفرق بين متوسط الفترة التي تعقب تطبيق البرنامج والفترة السابقة له موجبا بطريقة معنوية إحصائيا.

الجدول رقم (19): الأداء حسب معدل النمو الاقتصادي(نسبة مئوية)

	تونس	الجزائر	المغرب
متوسط فترة ما قبل	3.62	0.46-	5.24
الانحراف المعياري	4.20	1.43	3.61
متوسط فترة ما بعد	3.84	3.36	7.76
الانحراف المعياري	2.89	1.32	2.19
الفرق بين الفترتين	0.22	3.82	2.52
الخطأ المعياري للفترتين	1.21	3.02	2.43
قيمة t الإحصائية	0.41	0.68	0.87
تقييم السياسة	تحسن غير معنوي	تحسن غير معنوي	تحسن غير معنوي

المصدر: من إعداد الباحثة

بالنسبة لهذا المؤشر فقد لوحظ أن هناك تحسن غير معنوي بالنسبة إلى تونس التي ارتفع فيها معدل النمو من 3.6% إلى 3.8% ، هذا وقد سجل تحسن غير معنوي إحصائيا في كل من المغرب والجزائر.

إن سبب انخفاض معدلات النمو لفترة البرامج، مقارنة بالفترة السابقة لدول المغرب العربي الثلاث، يعود إلى الاختلاف الحاصل في البيئة الاقتصادية، نتيجة للتغيرات الحاصلة في المستوى الاقتصادي الكلي، بسبب صدمة التحول الاقتصادي، وبالأخص في مرحلة التثبيت، وما رافقها من حزم في السياسات، أدى إلى تغيير بيئة الاقتصاد النامي، الذي يتسم بعدم مرونته اللازمة للاستجابة لهذه التغيرات.

ج- الكتلة النقدية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

يشمل الجدول الموالي على المعلومات المطلوبة الخاصة بمؤشر الكتلة النقدية. ويلاحظ في هذا الصدد أن الأداء تحت هذا المؤشر يعتبر متحسنا إذا ما كان الفرق بين متوسط الفترة التي تعقب

تطبيق البرنامج والفترة السابقة له موجبا بطريقة معنوية إحصائيا، وذلك على اعتبار أن ازدياد النسبة تحت الدراسة تعني تعمقا نقديا.

الجدول رقم (20): الأداء حسب مؤشر الكتلة النقدية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

	تونس	الجزائر	المغرب
متوسط فترة ما قبل	19.38	56.27	32.46
الانحراف المعياري	2.46	12.59	5.00
متوسط فترة ما بعد	23.62	44.01	49.20
الانحراف المعياري	3.30	7.65	15.32
الفرق بين الفترتين	4.11	12.26	16.74
الخطأ المعياري للفترتين	1.10	3.58	3.73
قيمة t الإحصائية	3.71	-3.42	4.48
تقييم السياسة	تحسن معنوي	تدهور معنوي	تحسن معنوي

المصدر: علي عبد القادر علي،" **تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي**"، المصدر السابق، ص. 8.

يتضح من الجدول أعلاه أن أداء كلا من تونس والمغرب قد عرف تحسنا ذو معنوية إحصائية، عكس الجزائر التي أظهرت تدهورا معنويا في الأداء.

د- العجز في الموازنة العامة:

كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: يعطي الجدول الموالي المعلومات المطلوبة فيما يتعلق بمؤشر العجز في الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. هذا وقد رصد العجز كسالب للفائض للموازنة العامة ومن ثم فإن الأداء تحت هذا المؤشر يعتبر متحسنا إذا ما كان الفرق بين متوسط الفترة ما قبل تطبيق البرنامج وبعدها موجبا بطريقة معنوية إحصائيا.

الجدول رقم (21): الأداء حسب مؤشر العجز في الموازنة العامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

	تونس	الجزائر	المغرب
متوسط فترة ما قبل	3.93-	1.15-	6.94-
الانحراف المعياري	2.26	2.06	4.62
متوسط فترة ما بعد	3.40-	0.1-	4.97-
الانحراف المعياري	1.50	0.56	4.21
الفرق بين الفترتين	0.53	1.05	1.96
الخطأ المعياري للفترتين	0.71	0.53	1.58
قيمة t الإحصائية	0.74	0.34	1.23
تقييم السياسة	تحسن غير معنوي	تحسن غير معنوي	تحسن غير معنوي

المصدر: نفس المرجع، ص. 8.

بالنسبة لهذا المؤشر يعتبر الأداء متحسنا إذا ما كان الفرق بين متوسط الفترة لما بعد تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي والفترة التي قبلها موجبا بطريقة معنوية إحصائيا. ويتضح من خلال الجدول الخاص بهذا المؤشر، إن التحسن الذي سجل في كل من تونس والمغرب والجزائر لم يكن معنويا إحصائيا.

ه- مؤشر الانفتاح الاقتصادي:

ويعرف بأنه إجمالي الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. والجدول الموالي يعطي المعلومات المطلوبة فيما يتعلق بهذا المؤشر، حيث يعتبر الأداء متحسنا إذا ما ارتفعت قيمة المؤشر بين الفترتين بطريقة معنوية إحصائيا، وذلك باعتبار أن مثل هذا الارتفاع يعني تعمق انخراط البلد في الاقتصاد الدولي.

الجدول رقم (22): الأداء حسب مؤشر الانفتاح الاقتصادي (الصادرات زائدا الواردات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

	تونس	الجزائر	المغرب
متوسط فترة ما قبل	71.26	54.73	43.92
الانحراف المعياري	11.68	11.95	7.52
متوسط فترة ما بعد	87.56	51.10	53.37
الانحراف المعياري	6.08	3.73	11.52
الفرق بين الفترتين	16.30	3.62-	9.44
الخطأ المعياري للفترتين	3.45	2.66	3.24
قيمة t الإحصائية	4.71	1.35-	2.9
تقييم السياسة	تحسن معنوي	تدهور غير معنوي	تحسن معنوي

المصدر: نفس المرجع، ص. 9.

يعرف مؤشر الانفتاح الاقتصادي بأنه إجمالي الصادرات والواردات كنسب من الناتج المحلي الإجمالي، ويعتبر الأداء متحسنا بالنسبة لهذا المؤشر إذا ما كان الفرق بين متوسطات الفترتين ذو معنوية إحصائية، وهذا باعتبار أن مثل هذا الارتفاع يعني تعمق انخراط البلد في الاقتصاد الدولي. يتضح من الجدول أن تونس قد سجلت تحسنا ذو معنوية إحصائية، حيث ارتفع فيها متوسط مؤشر الانفتاح من حوالي 71% إلى حوالي 88%. والمغرب أيضا سجل تحسنا ذو معنوية إحصائية، حيث ارتفع متوسط مؤشر الانفتاح من حوالي44% إلى 53% تقريبا. بينما سجلت الجزائر تدهورا غير معنويا في أداء هذا المؤشر.

و- معدل الاستثمار:

الجدول الموالي يعطي المعلومات اللازمة المتعلقة بمعدل الاستثمار، بمعنى نسبة الاستثمار المحلي الإجمالي، حيث يعتبر الأداء متحسنا كلما ارتفع المتوسط بين الفترتين، وذلك باعتبار أن المؤشر يعكس تحسن مناخ الاستثمار، وكذلك يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

الجدول رقم (23): الأداء حسب مؤشر معدل الاستثمار (الاستثمار المحلي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

	تونس	الجزائر	المغرب
متوسط فترة ما قبل	29.25	35.1	19.43
الانحراف المعياري	3.88	7.99	6.78
متوسط فترة ما بعد	27.1	28.65	22.23
الانحراف المعياري	3.99	2.80	4.31
الفرق بين الفترتين	2.14	6.45	2.79
الخطأ المعياري للفترتين	1.49	1.82	1.96
قيمة t الإحصائية	1.49	3.53-	1.42
تقييم السياسة	تدهور غير معنوي	تدهور معنوي	تحسن غير معنوي

المصدر: نفس المرجع، ص. 10.

لوحظ من خلال الجدول تدهور الأداء بطريقة معنوية إحصائيا في الجزائر التي انخفض فيها معدل متوسط الاستثمار من 35% إلى 29% من الناتج المحلي الإجمالي، أما بالنسبة إلى تونس فقد كان تدهور الأداء غير معنوي، بينما المغرب سجل تحسنا غير معنوي.

ي- معدل نمو دخل الفرد:

يشمل الجدول الموالي على المعلومات الخاصة بما يتعلق بالأداء حسب مؤشر معدل نمو دخل الفرد، الذي يعكس المحصلة النهائية لتطبيق برامج الإصلاح الهيكلي، حيث يعتبر الأداء متحسنا كلما ارتفع متوسط معدل النمو بين الفترتين.

الجدول رقم (24): الأداء حسب معدل نمو دخل الفرد (نسبة مئوية)

	تونس	الجزائر	المغرب
متوسط فترة ما قبل	3.05	2.24	2.73
الانحراف المعياري	4.7	6.59	3.30
متوسط فترة ما بعد	2.70	0.98-	1.44
الانحراف المعياري	2.45	2.60	5.45
الفرق بين الفترتين	0.35-	3.22-	1.28-
الخطأ المعياري للفترتين	1.4	1.55	1.49
قيمة t الإحصائية	0.25-	2.07-	0.85-
تقييم السياسة	تدهور غير معنوي	تدهور معنوي	تدهور غير معنوي

المصدر: نفس المرجع، ص. 11.

يتضح من خلال الجدول أنه لم يكن هناك تحسن في أداء هذا المؤشر في أي من دول المغرب العربي الثلاث. وأنه قد كان هناك تدهورا ذو معنوية إحصائية في الجزائر التي انخفض فيها متوسط معدل نمو دخل الفرد من حوالي 2.2% لفترة ما قبل التطبيق إلى حوالي -1% لفترة ما بعد التطبيق. وقد كان التدهور في الأداء غير معنوي إحصائيا في كل من وتونس والمغرب.

إن ما يؤخذ على ورقة علي عبد القادر علي هو استخدامه لاختبار ستودنت دون توضيح فيما إذا كانت شروط تطبيق الاختبار متوفرة، وتلافيا لهذا النقص عمدنا إلى إعادة تطبيق طريقة ما قبل وما بعد على دول المغرب العربي، وذلك باستخدام أحد الاختبارات اللامعلمية وهو اختبار ويتني.

2- طريقة ما قبل وما بعد باستعمال اختبار مان ويتني:

في هذه الطريقة نقوم بقسيم إحصائيات المؤشر المعني إلى قسمين أو إلى عينتين ، عينة ما قبل تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي، وعينة ما بعده، ثم نقوم بترتيب بيانات العينتين ترتيبا تصاعديا وكأنها عينة واحدة، ونرمز لمجموع رتب العينة الأولى بالرمز W_1 ، ثم نحسب قيمة U_1 وبعد ذلك نقارنها بـــ U الجدولية[1] **(أنظر الملحق رقم 1).**

[1]- للمزيد من التفصيل حول اختبار مان ويتني أنظر:

زين العابدين عبد الرحيم البشير، احمد عودة عبد المجيد عودة، "**الاستدلال الإحصائي**"، النشر والمطابع، جامعة الملك سعود، 1993، ص. ص. 228-230.

بالاعتماد على الإحصائيات المتوفرة في قاعدة بيانات البنك الدولي اعتمدنا أخذ سلسلة إحصائية لمدة عشر سنوات، بحيث أن الخمس سنوات الأولى قبل تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي، والخمسة الموالية بعد تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي. وباستخدام هذا الاختبار اتضح أن أغلب مؤشرات السياسات الاقتصادية قد تحسنت بطريقة معنوية إحصائيا ، في حين لم يتحسن معدل النمو بها. أي أننا توصلنا إلى نفس النتائج باستخدام الاختبارات المعلمية.

واستنادا على هذه الاتجاهات لمؤشرات السياسات يمكن اعتبار أن هناك دلائل على أن السياسات الاقتصادية المطبقة في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي لم يكن لها تأثير ذو دلالة إحصائية على معدل النمو طويل الأجل في كل من تونس، المغرب والجزائر.

3- **طريقة ماقبل وما بعد واتجاه تغير السياسات**[1]:

طورت هذه الطريقة من طرف البنك الدولي لتقييم برامج الإصلاح الهيكلي في الدول الإفريقية. وتعتمد هذه الطريقة على إعطاء درجات لتغير المؤشرات الفرعية للسياسات، وذلك لفترات زمنية مقارنة(t+n, t). هذا وقد كانت متغيرات السياسات التي تم اعتمادها على النحو التالي:

- متغيرات السياسة النقدية: اشتملت هذه المتغيرات على معدل التضخم ومعدل الضريبة التضخمية (الذي يقيس المدى الذي تعتمد فيه الحكومة على طباعة النقد لتمويل العجز في الميزانية العمومية . وقدر أن معدل ضريبة تضخمية يفوق 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي يعد خطرا وذلك الذي يفوق 3% مؤشرا على وجود اختلال تجميعي كبير)، وسعر الفائدة.
- متغيرات السياسة المالية: اشتملت على عجز الموازنة (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) والإيرادات الحكومية. وعادة ينظر إلى عجز الموازنة قبل حساب المنح.

[1]- علي عبد القادر علي،" **تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي**"، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، السنة السادسة، 2007 ص. 7.

متغيرات سياسة سعر الصرف: اشتملت على علاوة سعر الصرف في السوق السوداء، حيث اعتبرت علاوة تقل عن 10% بأنها متدنية، وتلك مابين 30-50% على أنها مرتفعة، وتلك التي تفوق 50% على أنها مرتفعة للغاية.

الجدول رقم (25): سلم درجات التغير في مؤشرات سياسات برامج الإصلاح الاقتصادي

الدرجة	مدى تغير العجز في الموازنة العامة*	مدى تغير العجز في الحساب الجاري بالنقاط المئوية**	مدى تغير معدل التضخم بالنقاط المئوية
-3	ارتفاع بأكثر من 3.5 نقطة	ارتفاع العجز باكثر من 8 نقاط	ارتفاع بأكثر من 3.5 نقطة
-2	ارتفاع 2.5-3.5	ارتفاع العجز 5.0-8.0	ارتفاع
-1	ارتفاع 1.5-2.5	ارتفاع العجز 2.0-5.0	ارتفاع
صفر	ارتفاع 1.5 إلى انخفاض بأقل من 1.5	ارتفاع العجز بنقطتين إلى انخفاض بأقل من نقطة	ارتفاع 4 إلى انخفاض بأقل من درجة
1	انخفاض 1.5-2.5	انخفاض 1.0-2.0	انخفاض 1-5
2	انخفاض 2.5-3.5	انخفاض 2.0-4.0	انخفاض 5-2.5
3	انخفاض بأكثر من 3.5 نقطة مئوية	انخفاض 4.0 وأكثر	انخفاض بأكثر من 2.5 نقطة

* يمكن إضافة درجة إذا ارتفعت الإيرادات، كذلك يمكن إعطاء الدولة التي تحقق فائضا في الميزانية العمومية 3 درجات بغض النظر عن اتجاه وحجم التغير.

** يمكن إعطاء البلد الذي يحقق فائضا في ميزان المدفوعات 3 درجات بغض النظر عن اتجاه وحجم التغير.

تأسيسا على ما سبق فقد تم اقتراح ميزان رقمي تراوحت درجاته بين أعلى قيمة (مقابلة لتطورات ايجابية نحو تحقيق سياسة جيدة) تساوي 3 وأدنى قيمة (مقابلة لتطورات سلبية نحو سياسات ممعنة في السوء) تساوي 3-، وذلك كما هو موضح في الجدول السابق.

بالنسبة للسياسات التي عبر عنها بأكثر من متغير واحد تم اخذ المتوسط البسيط لدرجات المؤشرات الفرعية كمؤشر عام للسياسة. كما تم تجميع مؤشرات السياسات للحصول على مؤشر مركب للسياسة الاقتصادية، وذلك بأوزان بلغت0.51 لسياسة سعر الصرف و0.12 للسياسة النقدية

و0.37 للسياسة المالية. وتجدر الإشارة إلى انه قد تم الحصول على هذه الأوزان من تقدير نموذج لتأثير مؤشرات السياسات على الأداء الاقتصادي في عينة من الدول الإفريقية، حيث كان المتغير المعتمد هو الفرق في المعدل الحقيقي لنمو دخل الفرد بين الفترتين 1981-1986 و1987-1992، بينما كانت المتغيرات المفسرة بالإضافة إلى مؤشراته السياسات كلا من صدمة التحويلات، وصدمة شروط التبادل التجاري، والسياسات الجزئية، ومتوسط معدل النمو للفترة 1981-1986.

وقد كانت نتيجة تقدير أثر السياسات على الأداء الاقتصادي على النحو التالي، حيث الأرقام بين الأقواس هي قيم ت- الإحصائية، وحيث بلغ معامل التحديد 90%:

الفرق في معدل النمو =-2.48+0.84(سعر الصرف) (3.31) (2.98)+0.19 (النقدية)(0.45)+0.60 (المالية)(2.78)+ المتغيرات المفسرة الأخرى

تم الحصول على الأوزان المستخدمة بجمع المعاملات أعلاه، كما تم حساب نسبة كلا منها(0.60+0.19+0.84= 1.63) لتصبح على النحو التالي:

- وزن سياسة سعر الصرف= $\frac{0.84}{1.63}$ = 0.51
- وزن السياسة النقدية= $\frac{0.19}{1.63}$ = 0.12
- وزن السياسة المالية= $\frac{0.60}{1.63}$ = 0.37
- إجمالي الأوزان= 1.00

لتوضيح تطبيق هذه الطريقة يمكن استخدام المعلومات الإحصائية للدول محل الدراسة المتوفرة من خلال قاعدة البيانات للبنك الدولي ونحتاج فقط لإحصائيات خمس سنوات قبل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وخمس سنوات بعد تطبيقه. وهذه المؤشرات الفرعية التي استخدمت، والتي اشتملت على معدل التضخم، معدل الضريبة التضخمية، والعجز في الموازنة العامة والإيرادات الحكومية، وعلاوة سعر الصرف في السوق السوداء وسعر الصرف الحقيقي الفعال. وباستخدام سلم الدرجات من الجدول أعلاه يمكن حساب التغير الذي طرأ على حالة السياسات الاقتصادية التجميعية بين الفترتين للدول محل الدراسة.

الجدول رقم (26): التغير في المؤشرات الفرعية لدول المغرب العربي الثلاث

المتغير الفرعي	متوسط فترة ما قبل			متوسط فترة ما بعد			التغير بين الفترتين		
	تونس	الجزائر	المغرب	تونس	الجزائر	المغرب	تونس	الجزائر	المغرب
معدل التضخم(%)	7.43	8.62	5.77	5.52	22.67	5.79	1.91-	14.05	0.02
معدل الضريبة التضخمية(نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	1.8	1.98	1.84	1.3	1.47	1.41	0.5-	0.51-	0.43-
العجز في الموازنة(نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	3.93-	1.15-	6.94-	3.40-	0.1-	4.97-	0.53	1.05	1.96
الإيرادات(نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)	21.5	24.8	22.8	22.9	27.3	24.4	1.4	2.5	1.6
علاوة سعر الصرف(%)	71.2	94.3	87.8	122.3	166.8	162.9	51.1	72.5	75.1
سعر الصرف الحقيقي الفعال(مؤشر)	–	–	–	–	–	–	32.2	30.6	31.9

المصدر: من إعداد الباحثة

جدول رقم (27): مؤشر السياسات التجميعية لتونس واحتساب الدرجات المتوسطة للسياسات

المتغير الفرعي (الوزن النسبي للسياسة)	التغير بين الفترتين	الدرجة
معدل التضخم	1.91-	0
معدل الضريبة التضخمية	0.5-	0
السياسة النقدية(**0.12**)	–	0
العجز في الموازنة	0.53	2
الإيرادات	1.4	0
السياسة المالية(**0.37**)	–	2
علاوة سعر الصرف	51.1	3-
سعر الصرف الحقيقي الفعال	32.2	3
سياسة سعر الصرف(**0.51**)	–	0
السياسة التجميعية	–	0.76=(2)(0.38)

المصدر: من إعداد الباحثة

جدول رقم (28): مؤشر السياسات التجميعية للمغرب واحتساب الدرجات المتوسطة للسياسات

المتغير الفرعي (الوزن النسبي للسياسة)	التغير بين الفترتين	الدرجة
معدل التضخم	0.02	0
معدل الضريبة التضخمية	0.43-	0
السياسة النقدية(**0.12**)	-	0
العجز في الموازنة	1.96	2
الإيرادات	1.6	0
السياسة المالية(**0.37**)	-	2
علاوة سعر الصرف	75.1	3-
سعر الصرف الحقيقي الفعال	31.9	3
سياسة سعر الصرف(**0.51**)	-	0
السياسة التجميعية	-	0.74=(2)(0.37)

المصدر: من إعداد الباحثة

جدول رقم (29): مؤشر السياسات التجميعية للجزائر واحتساب الدرجات المتوسطة للسياسات

المتغير الفرعي (الوزن النسبي للسياسة)	التغير بين الفترتين	الدرجة
معدل التضخم(%)	14.05	0
معدل الضريبة التضخمية	0.51-	0
السياسة النقدية(**0.12**)	-	0
العجز في الموازنة	1.05	2
الإيرادات	2.5	0
السياسة المالية(**0.37**)	-	2
علاوة سعر الصرف	72.5	3-
سعر الصرف الحقيقي الفعال	30.6	3
سياسة سعر الصرف(**0.51**)	-	0
السياسة التجميعية	-	0.78=(2)(0.39)

المصدر: من إعداد الباحثة

من خلال الجداول الأربعة يلاحظ أن السياسة التجميعية في الدول الثلاث تحسنت تحسنا طفيفا بين الفترتين وذلك بدلالة القيمة الموجبة لمؤشر السياسة التجميعية. أي أن برنامج التصحيح الهيكلي مكن من استعادة التوازنات الكبرى لاقتصاديات هذه البلدان.

III- التقدير بطريقة مع-بدون:

تم تقدير آثار برامج الصندوق في النمو الاقتصادي باستعمال المعادلة ($Y_i=\alpha_0+\beta d_i+e_i$) وبنموذج الانحدار البسيط، بمعادلة ضمت المتغير الهدفي مع المتغير الوهمي الذي يمثل "واحدا صحيحا" في برامج الصندوق للبلدان المشاركة، بوصفه متغيرا مستقلا. إن التركيز هنا يجري على معنوية مقدر الصندوق المتمثل في المتغير الوهمي، وأثره في المتغير الهدفي؛ كما يوضحه **الملحق رقم** 2.

يلاحظ أن أثر البرامج في التغير في معدل النمو الاقتصادي كانت معنوية وسالبة. ويعني ذلك وجود علاقة عكسية وسالبة بين البرامج ومعدلات النمو. ويعود هذا إلى اجتياز معظم هذه البلدان مرحلة الصدمة الاقتصادية لتفاعل هذه السياسات مع متغيرات الاقتصاد الكلي، وتعديها إلى مرحلة الإصلاح الهيكلي، الذي يتطلب تحليلا خاصا يوضح أثرها في المستويات القطاعية.

IV- النموذج المستخدم:

يمكن اعتبار دراسة إيسترلي (2003) من أهم الدراسات التي طبقت النموذج التطبيقي العام لعينة دولية، حيث اقتصر مؤشر الأداء التنموي على معدل دخل الفرد. اشتملت متغيرات برامج الإصلاح الهيكلي التي تم استخدامها على معدل التضخم، والفائض في الموازنة العامة، والمغالاة في سعر الصرف الحقيقي، وعلاوة سعر صرف السوق السوداء، والعمق النقدي، والانفتاح الاقتصادي. وكما درجت العادة فقد تم تقدير معادلة النمو للفترة 1960-1999 مقسمة إلى فترات فرعية طول الواحدة خمس سنوات بحيث استخدمت متوسطات المتغيرات المعنية لكل فترة فرعية. هذا وتوضح نتائج تقدير دالة النمو حيث المتغير التابع هو معدل نمو دخل الفرد وأخذ القيمة المطلقة لإحصائية t. وباستخدام معاملات التقدير والانحراف المعياري لكل مؤشر للسياسات ترصد نتائج مساهمة التحسن في كل من متغيرات السياسات بمقدار الانحراف المعياري لكل زيادة في معدل النمو الاقتصادي[1].

[1] – لمزيد من التفصيل انظر:

علي عبد القادر علي، "**حول دمج سياسات القضاء على الفقر ضمن سياسات التنمية في الدول العربية**"، المعهد العربي للتخطيط، 2005، ص.ص. 17-21.

وقد قام الدكتور علي عبد القادر علي بتطبيق نموذج إسترلي على عينة من الدول العربية ضمت الدول محل الدراسة، وتمثلت هذه العينة في الأردن، تونس، الجزائر، مصر، السودان، سوريا، المغرب، وموريتانيا. وهي عينة الدول التي تعتبر مؤهلة لتأثير السياسات على أدائها الاقتصادي بسبب التشوهات التي عانت منها في مؤشرات سياساتها قبل تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي. وقد قام بتقدير دالة النمو لهذه العينة للفترة 1960-2000، حيث قسمت الفترة الكلية إلى فترات فرعية طول الواحدة خمس سنوات، كما استخدمت متوسطات المتغيرات لكل فترة فرعية. هذا وقد حسبت معدلات نمو الدخل الحقيقي للفرد من قاعدة معلومات الشبكة الدولية للتنمية على أساس القدرة الشرائية للدولار لسنة 1985، بينما حسبت متوسطات المتغيرات المفسرة من قاعدة معلومات البنك الدولي. ويورد الجدول الموالي الإحصاءات الوصفية لهذه المتغيرات.

الجدول رقم (30): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات السياسات التجميعية والنمو في الدول العربية

متغير السياسات	المتوسط	الوسيط	أعلى قيمة	أدنى قيمة	الانحراف المعياري
معدل التضخم (% في السنة)	12.65	8.15	104.63	0.52	16.91
عرض النقود للناتج(%)	46.04	41.77	116.51	5.64	23.65
مؤشر الانفتاح التجاري(%)	65.22	57.03	135.71	15.75	30.55
الفائض في الموازنة العامة للناتج(%)	5.10-	4.70-	3.85	17.21-	4.48
هامش سعر صرف السوق السوداء(%)	40.28	16.54	365.25	6.67-	68.36
مؤشر المغالاة في سعر الصرف(%)	120.66	119.59	255.52	24.41	54.93
معدل النمو (% في السنة)	2.77	1.84	10.44	3.92-	2.72

المصدر: علي عبد القادر علي، "**حول دمج سياسات القضاء على الفقر ضمن سياسات التنمية في الدول العربية**"، المعهد العربي للتخطيط، 2005، ص.20.

في تقدير دالة النمو للدول العربية، وبالإضافة إلى مؤشرات السياسات الواردة في الجدول أعلاه، فيما عدا مؤشر المغالاة في سعر الصرف، تم إدخال متوسط معدل الاستثمار(بمعنى الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) ومعدل النمو في السنة الأولى لكل فترة خماسية كمتغيرات مفسرة. ويوضح الجدول الموالي النتائج التي تم الحصول عليها باستخدام الصيغة الخطية للنموذج.

الجدول رقم (31): السياسات التجميعية والنمو الاقتصادي في الدول العربية

المتغيرات المفسرة	معامل التقدير	إحصائية ت
معدل الاستثمار	0.2433	*2.87
معدل النمو في بداية الفترة الفرعية	0.3273	***1.75
معدل التضخم	0.0783	1.30
عرض النقود للناتج	0.0702-	*3.59-
مؤشر الانفتاح التجاري	0.0380-	***2.02-
الفائض في الموازنة العامة للناتج	0.1370	1.41
هامش السوق السوداء	0.0128-	***1.99-
ثابت التقدير	1.4581	0.62
عدد المشاهدات	32	-
معامل التحديد	0.57	-

المصدر: علي عبد القادر علي، "**حول دمج سياسات القضاء على الفقر ضمن سياسات التنمية في الدول العربية**"، المعهد العربي للتخطيط، 2005، ص.21.

ملاحظات: * معنوي عند 1%؛ ** معنوي عند 5%؛ *** معنوي عند 10%.

يلاحظ على نتائج العينة أنها جاءت مغايرة لنتائج العينة الإجمالية لايسترلي (الدول النامية)، وذلك فيما عدا تلك النتيجة المتعلقة بالتأثير السلبي لهامش سعر الصرف في السوق السوداء على معدل النمو طويل الأجل والذي كان معنويا في الحالتين. هذا ووجد أن كلا من معدل التضخم والفائض في الموازنة العامة لا يؤثر في معدل النمو بطريقة معنوية في عينة الدراسة. من جانب آخر، وجد أن كل من مؤشر العمق النقدي ومؤشر الانفتاح التجاري يؤثر بطريقة سالبة ومعنوية إحصائيا على معدل النمو.

هذا فيما يخص دراسة علي عبد القادر، ولتأكيد النتائج التي تم الوصول إليها قمنا باستخدام الانحدار(**أنظر الملحق رقم** 3)، وحاولنا معرفة تأثير بعض المتغيرات المتضمنة في سياسة برامج الإصلاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي في كل بلد على حدى وللفترة 1991-2005، وقد تم استخلاص النتائج التالية:

بالنسبة للمغرب انظر الملحق رقم 3: إن الاستثمار المحلي، الكتلة النقدية، وحواجز التجارة الخارجية كان لها تأثير سلبي على معدل النمو، بينما كان تأثير معدل سعر صرف العملة والانفتاح وسعر الفائدة الحقيقي موجب وذو معنوية إحصائية، فيما كان تأثير المتغيرات المتبقية على النمو ايجابي ولكن دون دلالة إحصائية. أما بالنسبة للجزائر فقد كان تأثير الإنفاق على التعليم، الاستثمار المحلي، الاستثمار الأجنبي، الانفتاح، سعر الصرف موجب وذو دلالة إحصائية، بينما كان تأثير الكتلة النقدية، حواجز التجارة الخارجية سلبي على معدل النمو. وأخيرا بالنسبة لتونس فقد كان تأثير الكتلة النقدية، وحواجز التجارة وسعر الفائدة الحقيقي سلبي، أما الاستثمار المحلي، الاستثمار الأجنبي، الانفتاح ايجابي وذو دلالة إحصائية.

خلاصـــــــــة واستنتاجات

شهدت بداية عقد السبعينيات من القرن العشرين صعود التيار النظري النيوكلاسيكي، وما انطوى عليه من تمجيد لآليات السوق باعتبارها المدخل السليم لإحداث نمو حقيقي وتقديم الحجج على فشل السياسات التي تقوم على دور محسوس للدولة في الحياة الاقتصادية، في إحداث أي تقدم اقتصادي، وهو التيار الذي سيطر على منهج العمل في المؤسسات الدولية المانحة للمساعدات والقروض للدول النامية. والتراجع عن تدخل الدولة لم ينشأ من فراغ فقد كان وراءه عدة عوامل منها ظهور ما يعرف بالليبرالية الجديدة في الدول الرأسمالية المتقدمة التي اعتبرت أن المشكلات التي واجهت اقتصادياتها، إنما تعود إلى إفراط الدولة في التدخل وتوسعها الشديد في إجراءات دولة الرفاه، وعدم كفاءة القطاع العام. ومنها تدهور الأوضاع في الاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا، الذي أدى إلى تنفير الكثير من فكرة إدارة الدولة للاقتصاد. بالإضافة إلى ما عرفته الدول النامية في مساراتها التنموية من مشاكل سعت للخروج منها بالتماس العون من المؤسسات المالية الدولية التي تشترط التحول إلى اقتصاد السوق كثمن لتقديم العون.

لقد شكلت السياسات التنموية أبرز خصائص سيادة الدول النامية، وهذا منذ استقلالها. حيث تجلت مظاهرها في توجه حكوماتها إلى تبني خيارات اقتصادية تقوم على مبدأ التخلص من التبعية الاقتصادية عن طريق توجيه اقتصادياتها نحو الداخل. غير أن المأزق الذي آلت إليه هذه السياسات بعد عقود من التجربة، كان من نتائجه، اهتراء البني الاقتصادية، نتيجة سوء تقدير الإمكانات المادية والبشرية وسوء إثمارها وتنميتها، وكذا الفساد المزمن الذي استشرى داخل هذه الدول، والتي تعتمد أكثر فأكثر في مداخيلها على الريوع المترتبة عن اقتصاد تصديري للمواد الأولية.

والدول محل الدراسة كغيرها من دول العالم الثالث، وبعد حوالي ما يزيد عن ربع قرن من سياسات تنموية تعتمد على التدخل المباشر للدولة والاستدانة الخارجية، اتضح خلل عميق في هياكلها الاقتصادية مباشرة مع زيادة المديونية. وكانت النتيجة هي وقوع اقتصاديات هذه الدول في دورة طويلة من الكساد والركود الاقتصادي، وبالتالي إعاقة كل عمليات التنمية التي أرادت هذه الدول تحقيقها، وبروز أزمة اقتصادية واجتماعية حادة، وبهذا كانت المديونية الخارجية الدافع الأساسي في إعادة هيكلة اقتصادياتها، حيث لجأت إلى اعتماد برنامج التصحيح الهيكلي بعد تدهور مختلف المؤشرات الاقتصادية وزادت حدة الاختلالات الداخلية والخارجية بها (المغرب سنة 1983، تونس سنة 1987، والجزائر سنة 1994)، وهذا بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

وحسب ما جاء في الفصول التي تم تناولها، فإن سياسة التعديل الهيكلي كان لها هدف أساسي، يتمثل في معالجة الاختلالات في موازين مدفوعات الدول التي تطبق هذه السياسات نتيجة مراجعة هذه السياسات وتطويرها من جانب الصندوق، فقد أضيفت إلى هذا الهدف أهداف أخرى لا تقل أهمية مثل تخفيض معدل التضخم وزيادة معدل النمو. وأوضحت الدراسات أن حزمة سياسات الصندوق بعد كل التطورات التي تم ادخلاها عليها تتكون من ثلاث محاور أساسية: المحور الأول يشمل السياسات التي توجه إلى تقييد الطلب الكلي سواء من السلع والخدمات المحلية أو المستوردة، وذلك بهدف تحقيق التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي، ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الدول التي تطبق تلك السياسات. وتعتمد سياسات تقييد الطلب على أدوات السياسة المالية والنقدية الانكماشية وتدور في الغالب حول تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب، وزيادة أسعار الفائدة الحقيقية وتقييد الائتمان، وخاصة للحكومة والقطاع العام، وتخفيض قيمة العملة. المحور الثاني يدور حول سياسات توجه إلى جانب العرض (أو سياسات التعديل الهيكلي) بهدف رفع كفاءة تخصيص الموارد وزيادة الطاقة الإنتاجية، ومن ثم تحقيق النمو المتواصل. أما المحور الثالث فيتكون من مجموعة من السياسات الاجتماعية التي تهدف إلى التقليل من الآثار السلبية للسياسات الأخرى.

ومن خلال الاستعراض النظري والإحصائي يمكن التوصل إلى عدد من الاستنتاجات:

1- إن أزمة المديونية والآثار السلبية التي أفرزتها كانت وراء طلب الدول محل الدراسة لمساعدة صندوق النقد الدولي وتبني برنامج التصحيح الهيكلي؛

2- إن سياسات تقييد الطلب الكلي سواء النقدية أو المالية قد تؤدي إلى تقليل الإنفاق الكلي، مما يؤدي إلى تخفيض العجز في ميزان المدفوعات، وتخفيض معدل التضخم. إلا أن العديد من هذه السياسات، وخاصة رفع أسعار الفائدة، واستخدام السقوف الائتمانية، وتخفيض الإنفاق الحكومي الرأسمالي، وزيادة الضرائب له آثار عكسية على العرض الكلي، حيث تؤدي هذه السياسات إلى تخفيض الاستثمار الكلي الذي بدوره يؤدي إلى تخفيض الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع مستوى الأسعار في مرحلة موالية. ويعكس ذلك التناقض بين التكييف الاقتصادي، وأحد أهم أهدافها المتمثل في النمو الاقتصادي؛

3- تشير الدراسة في الدول الثلاث إلى قصور تلك السياسات في تحقيق أهم الأهداف المرجوة منها. فقد دلت النتائج على أن الأهداف المحققة تمثلت في تحقيق التوازنات الكلية (تخفيض العجز في ميزان المدفوعات والحساب الجاري وتخفيض معدلات التضخم...)، إلا أنه ثبت فشل سياسات الصندوق في رفع معدلات النمو في الدول محل الدراسة؛

4- لقد بين نموذج سولو ورومر كيف يتفاعل كلا من الادخار، الاستثمار، النمو الديموغرافي والتقدم التقني لتحديد مستوى النمو الاقتصادي، بهذا فقد قدمت هذه النماذج العوامل والعناصر المفسرة للنمو الاقتصادي ومن ثم النقاش حول السياسات الاقتصادية التي من شأنها تدعيم النمو طويل الأجل؛

5- إن الاعتماد على حرية السوق وآلياته في تخصيص الموارد ورفع معدلات النمو غير كاف، وتدخل الدولة ضروري وإن كان محدودا، وهذا ما أكدته التجارب الناجحة لدول جنوب شرق أسيا، وكذلك الفشل الذي عرفته بعض الاقتصاديات الرأسمالية وظهور الأزمات، مما تطلب تدخل الدولة لعلاج هذه الاختلالات. كما أن نماذج النمو الداخلي أظهرت جليا مكانة ودور الدولة في النمو الاقتصادي وهذا من خلال السياسات التي تتبعها في توفير البنى التحتية وتكوين رأس المال البشري المنتج للمعرفة، والإنفاق على عملية البحث والتطوير للرفع من معدلات الابتكارات والاختراعات التي ترفع بدورها من معدلات النمو؛

6- من خلال ما تم تناوله يمكن إعطاء مختلف العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي عن طريق الفكر الاقتصادي، حيث أن للنمو الاقتصادي عدة عوامل تؤثر فيه، متمثلة في كل من تراكم رأس المال، زيادة الإنتاجية وهذا من خلال الابتكارات التي تسمح من رفعها، بحيث كل ابتكار يسمح من إعطاء دفع جديد للنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تأثير البحث والتطوير الذي ينجم عنه تنويع و تحسين في المنتجات التي تسمح من رفع النمو الاقتصادي، وإلى التنظيم و التسيير؛ ومن خلال سياسات المتبعة من طرف صندوق النقد الدولي وآليات تأثيرها على النمو الاقتصادي، تبين أن هذه الأخيرة تعود بالمكاسب على كل الدول التي تمتع اقتصادياتها بمستوى معين من التقدم والمرونة، عكس الدول النامية التي تتمتع باقتصاديات هشة لا تمكنها من استيعاب الآثار السلبية لهذه البرامج، وهذا بالإضافة إلى تضرر العنصر البشري من حيث التعليم و الخدمات الصحية، علما أن هذا العنصر هو نواة عملية النمو الاقتصادي ، حسب ما أكدته نظرية النمو الداخلي.

7- ما دامت الإصلاحات الاقتصادية قد تحولت إلى نظام عالمي تبناه الكثير من البلدان، والمنظمات الاقتصادية العالمية، فقد أصبح لزاما على الدول النامية على وجه الخصوص أن تكييف مؤسساتها الاقتصادية وفق هذا التوجه، وبما يخدم أهدافها الاقتصادية؛

8- على البلد المتبني للإصلاحات الاقتصادية تحديد أولويات الأهداف والتوقيت المناسب، والسياسات الاقتصادية المساعدة للتقليل من آثارها وكلفتها، وخصوصا أثارها الاجتماعية؛

9- من خلال تجارب بلدان المغرب العربي، اتضح أنه يجب الابتعاد عن الجمود الحرفي في التطبيق والاعتماد على النماذج الجاهزة المعدة من قبل الصندوق، والتي طبقت في بلدان وصلت اقتصادياتها مرحلة أكبر في التطور أدت إلى تقبل هذه الإجراءات؛ غير أن آثراها على اقتصاديات بلدان المغرب العربي الثلاث لم تكن في مستوى الأهداف المعلن عنها من قبل خبراء الصندوق؛

10- ويبقى الجدال القائم حول تطبيق متضمنات الإصلاحات الاقتصادية، التثبيت أولا أو التكييف، أو كلاهما، والفترات الزمنية التي يستغرقها كلا منها تفرضه طبيعة الاقتصاد، وحجم المشاكل الاقتصادية، وأن الأفضل هو السير في السياستين معا وصولا إلى تحقيق الأهداف المعلنة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

أولا: قائمة المراجع باللغة العربية

أ. الكتب:

– الحبيب فايز إبراهيم ، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، 1985.

– الصقار فؤاد محمد ، جغرافية التجارة الدولية، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1997.

– بكري كمال ، التنمية الاقتصادية، بيروت، دار النهظة العربية، 1986.

– حاتم سامي عفيف ، دراسات في الاقتصاد الدولي، الطبعة الرابعة، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1995.

– حشيش عادل أحمد ، أسامة محمد الفولى، مجدى محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، الإسكندرية، بدون ناشر، 1998.

– عبد العزيز محمد ، الاقتصاد الدولي، الإسكندرية، دار الجامعة المصرية، 2000.

– عجيمة محمد عبد العزيز، ناصف إيمان عطية، التنمية الاقتصادية، الإسكندرية، قسم الاقتصاد كلية التجارة–جامعة الإسكندرية، 2000.

– عجيمة محمد عبد العزيز، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1999.

– عجيمة محمد عبد العزيز، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الإسكندرية، مؤسسة الشهاب الجامعة، 1996.

– عطية عبد القادر محمد عبد القادر، اتجاهات حديثة في التنمية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1999.

– قنوص صبحي محمد، أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث، الطبعة الثانية، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1999.

– مداني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، الاردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2009.

– مدحت محمد مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999.

– مسعد محي محمد، ظاهرة العولمة، الأوهام والحقائق، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1999.

– محمد دويدار، الاقتصاد الرأسمالي الدولي في أزمته، منشأة المعارف الإسكندرية، 1981.

– رمزي زكي، الديون والتنمية، القروض الخارجية وأثارها على البلاد العربية، دار المستقبل، القاهرة، 1985.

– رمزي زكي، أزمة القروض الدولية، الأسباب والحلول المطروحة مع مشروع صياغة لرؤية عربية، دار المستقبل، مصر، 1987.

ب. المقالات:

- أحمد جمال الدين موسى، تحرير التجارة العالمية، الواقع، والمستقبل ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد 19، أبريل 1996

– شاهد يوسف، تغيرات في مشهد التنمية، مجلة التمويل وتنمية، العدد4، المجلد 36، ديسمبر 1999.

- علي عبد القادر علي، حول دمج سياسات القضاء على الفقر ضمن سياسات التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، 2005.

– عبد المنعم السيد علي، دور الدولة المتغير في التنمية، دراسة في أثر الثلاثي(الايدولوجيا، السياسة والاقتصاد) في العراق، السعودية وتونس، بحوث اقتصادية عربية، العدد الخامس، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، 1996.

– فريق دائرة الشؤون المالية بصندوق النقد الدولي، هل ينبغي أن يكون الإنصاف هدفا للسياسة الاقتصادية؟، مجلة التمويل والتنمية، العدد3، المجلد 35، سبتمبر 1998.

– رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة؛ تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، مجلة عالم المعرفة، الكويت، أكتوبر 1997.

ج. المذكرات والرسائل:

– بلالطة مبارك، دوال الإنتاج، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،1998.

– بن بقاسم سفيان، تسيير المديونية الخارجية وسياسات التصحيح الهيكلي في الدول النامية مع التركيز على حالة الجزائر1987–1994، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية – جامعة الجزائر،1999.

– ديلمي لخضر، تجربة التنمية في بلدان شرق أسيا (حالة اليابان وكوريا الجنوبية)، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2004.

– جنوحات فضيلة ،إشكالية الديون الخارجية وأثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية، حالة بعض الدول المدينة، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006.

– مصطفى زروني، النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية– حالة اقتصاديات دول جنوب شرق أسيا، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2000.

– روابح عبد الباقي، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر(دراسة تحليلية مقارنة)، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة،2006.

– سعيد عبد الحكيم، الناتج الوطني والنمو الاقتصادي، دراسة اقتصاد– قياسية للنمو حالة الجزائر(1974–1999)، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001.

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية

أ. الكتب:

– Abdelkder Sid Ahmed , Economie de l’industrialisation à partir des ressources-naturelles (I.B.R), Tome1 , Alger, opu,1989.

– *Abraham-Frois Gilbert, Dynamique économique, 7 édition, Paris, édition Dalloz,1991.*

– *Agénor Pierre Richard, The Economic Adjustment and Growth, USA, California, Academic Press,2000*

– *Angelier Jean Pierre, Economie industrielle, Alger, opu,1993*

– *Arrous Jean, Les théories de la croissance, Paris, éditions du seuil, 1999*

– *Aubin Christian, Norel Philippe, Economie internationale, Faits, théories et politiques, Paris, édition du seuil,2000.*

– *Bairoch Paul et Etemad Bouda, Structure par produit du Tiers-monde 1830-1937, Genève, Librairie Droz,1985*

– *Baltagi H.Badi, Econometric Analysis of Panel Data, second edition, New Jersey, Jhohn Wiley & Sons,2001.*

– *Barro Robert J., Sala-I-Martin Xavier, La croissance Economique, Traduit par Fabrice Mazrolle, Paris, Ediscience international, 1996.*

– Bénichi Régis, Nouschi Marc, La croissance aux XIXème et XXème siècles, 2éme édition,Paris, édition Marketing,1999.

– *Bernard Guerrien, Dictionnaire d'analyse économique, Troisième édition, revue et augmenté, Paris, La Découverte,2002.*

– *Banque Mondiale, Qualité de la croissance, De Bock Univesité,2002.*

– *Bouet Antoine, Le protectionnisme, Analyse économique, Paris,Librairie Vu Ibert, 1998.*

– *Boyer Robert , La mondialisation au-delà des mythes, sous la direction de Serge Cordellier, Paris, -Edition la découvert, .*2000

– *Brasseul Jacque , Introduction à l'économie du développement, Paris, Armond colin édition, 1993.*

– *Bret Bernard , Le tiers monde, croissance, développement, inégalité, Paris, Collection Histege , 2002 .*

– *De Castro Juan A,Réforme du commerce extérieur et politique de développement, sous la direction de -Jean-Marc Fontaine, Paris, presses universitaire de France, 1992.*

– *Debrag Ray, development Economics, New Jersey,Princeton University Press, 1998.*

– *Diday Edwin, Lemaire Jacques, Pouget Jean, Testu Françoise, éléments d'analyse de données, Paris,Bordas, 1982.*

– *Dormont Brigitte, Introduction à l'économétrie, Paris,Montchrestien, 1999.*

– *Escofier Brigitte, Pagès Jérome, Analyses factorielles simple et multiples, 3éditon, Paris, Dunod, 1998.*

– *Gélinas Jacques B., La globalisation du monde, Laisser faire ou faire ?, Montréal, éd ecosociété, 2000.*

– *Green Wiliam , Ecnometric Analysis, 5th ed , NJ: Prentice Hall, Apper Saddle River, 2003.*

– *Guillochon Bernard, Economie international, 2édition, Paris,dunod,1998.*

– *Guyon Xavier , Statistique et économétrie, Paris, Ellipses, Edition Marketing, 2001*

– *Hayashi Fumio, Econometrics, New Jersey, Princeton University Press,2000.*

– *Jambu Michel , Méthodes de base de l'analyse des données ,Paris, éditions Eyrolles , 1999*

– *Johnston J., Méthodes Econométriques, Tome2, Traduit par Bernard Guerrien et Francisco Vergara, Paris,Ed Economica, 1985*

– *Krugman Paul R., La Mondialisation n'est pas coupable, Alger, Casbah édition, 1999*

– *Lebart Ludovic, Morineau Alain, Piron Marie, Statistique exploratoire multidimensionnelle, 3 édition, Paris, Dunod,2000*

– *Ludert Peter H. et Pugel Thomas A., Economie international,10é Edition ,Paris, éd Economica,1997.*

– *Manoukian Edouard B., Guide de statistique appliquée, Paris,Herman, 1986.*

– *Messerlin Patrick .A., Commerce international, Paris,Presses Universitaires de France,1998.*

– *Mucchielli Jean-Louis, Multinationales et mondialisation, France,Edition du Seuil,1998.*

– *Mucchielli Jean-Louis, Principes dôéconomie international,Volume 1, Paris, éd Economica,1987*

– *Muiccheielli Jean Luis, Economie Internationale, 2é édition, Paris, Dalloz, 1997*

– *Patrick et Sylviane GUILLAUMONT, Ajustement et développement, lôexpérience des pays ACP , Economica, paris, 1994*

– *Rainelli Michel, La nouvelle théorie du commerce international, Alger, Casbah Edition,1999*

– *Rapley John, Understanding Development, theory and Practice in the third world, Boulder, Lyenne Rienner Publishers,2002*

– *Rivoire Jean, Lôéconomie de marché, Que sais-je ? , Alger, éd Dahleb, 1994*

– *Rodrigue Jean-Paul,Lôespace économique mondiale , Québec, presses de l'Université du Québec,2000*

– *Roland Granier, Croissance et Cycles, Lôéconomie en mouvement, Paris, édition Markrting,1995.*

– *Romer David, Macroéconomie Approfondie, Traduit par Fabrice Mazerolle, Paris, Ediscience international ,1997.*

– *Samuelson Alain, Economie international contemporaine (Aspects réels et monétaires),Alger, opu,1993.*

– *Sandretto René, Le commerce international, Paris, Armond collin éditeur,1995.*

– *Santander Sebastien, Globalisation et néolibéralisme dans le tiers monde, sous la direction de Frouzouch Nahavandi, France et Canada, LôHarmttan,2000.*

– *Sevestre Patrick, Econométrie des données de panel, Paris, Dunod,2002.*

– *Singh Ajit, La mondialisation, origines développement et effets, sous la direction de James D.Thwits, Canada, La presses de lôUniversité Laval, 2000.*

– *Thomas Albain, Econométrie des variables qualitatives, Paris, Dunod, 2000.*

ب. المقالات:

– *Anderson James E., Why Do Nations Trade (so Little)? Boston College and NBER, August15,1999. Source :"http://www.Fmwww.bc.edu/ec-p/wp428.pdf"*

– Andrew B.Bernard, Trends and Transitions in the long Run Growth of Nations, Tuck scool of Business at Dartmouth Nationel Bureau of Economic Research, July2001. Source:http:www//mba.tuck.dartmouth.edu/pages/Faculty/" Andrew.bernard/ LongRunv22.pdf-

– Arbach Jorge Saba, Andy Dickersont and Francis Gree, Trade Liberalisation and wages in Developing Countries, revised: june 2003. source: http://www.wider.unu.edu/Conference/Conference-2003-3/Conference-20003-papers/arbache-dicjerson-green.pdf.

– Attfield C.L.F, Emaud S.Cannon, D.Demery, Nigel W.Duck, Economic growth and geographic proximity, Economics Letters 68,2000, p109-112.

– *Bassanini Andrea, Scarpeta Stefano, Les moteurs de la croissance dans les pays de L'OCDE : Analyse Empirique sur des données de Panel, Revue économique de L'OCDE, n°33, 2001/II*

– Bhagwati Jadish and T.N.Srinivasan, Trade and Poverty in Poor Countries, American Economic Review Papers & Proceedings, May 2002.

– *Ben-David Dan, Trade, Growth and Disparity Among Nations, From Income Disparity and Poverty, World Trade Organisation Special study 5, Geneva, WTO Publication,p11-42,2000.*

– *Bond Stephen, Dynamic Panel Models, A Guide to Micro Data Methods and Practice, The Institute for Fiscal studies Department of Economics, UCL, Cemmap Working paper, April,2002.*

– *Combe Jean ï Lios , Guillaumont Patrick, et autres , Ouverture sur l'extérieur et instabilité des Taux de croissance , CERDI, CNRS et Université d'Auvergne, 16 décembre 1999.*

– *Dollar David, Kraay Aart, Institutions, Trade, and Growth, the World Bank, April 2002.Source: http://www.carnegie-roechesyer.edu/april02.pdf/IG2.pdf*

– Ekaterini Kyriazidou, Estimation of Panel Data Sample Selection Model, Econometrica, Vol 65, N°6,(Novembre,1997),1335-1364.

– Fugazza Marco, Export Performance and its Determinants : Supply and Demand constraints, UNCTAD, Policy issue in International Trade and Commodities, Study series N°26, UN, New York and Geneva,2004.

– *Gregory N.Price, Economics Growth in A cross Section of Sub-Saharan African Countries: The effects and costs of Colonial Heritage, Department of Economic, North Carolina & T state Universities,Decembere 1999 Source:"http://www.ncata.edu/~econdept/wp/assa.pdf"*

– *Gylfason Thorvaldur , Export, Inflation and Growth , University of Iceland, SNS, Center of Business and Policy Studies Stockholm, Sweden , and CEPR, October 1998*

– Haussman Jerry A., Taylor William E., Panel Data Unobservable Individual Effects Econometerica, Vol 49, N°6, November 1981,p1379-1382.

– Jerry A.Hausman, David A.Wise : Attrition Bias in Experimental and Panel Data : the Gary Income Maintenance Experiment, Econometrica, Vol47, N°2(Mars,1979),455-474.

– *Judson Ruth A., OweAnn L. n, Estimating Dynamic Panel Data Models, A practical Guid for Macroeconomist, Federal Reserve Board of Governors , January 1996. Source : http://www.nyu.edu/its/pubs/connect/fall03/yaffee_primer.pdf*

– *Madala, G.S, Limited Dependent Variable Models Using Panel Data , The journal of Human Resource Vol.22, No.3,Summer 1987.*

– Manuel Arellano, Stephen Bond: Some Tests of Specification for panel Data: Monte Carlo Evidence and an Application to Employment Equations, the Review of Economoics Studies, Vol 58, N°02(Apr,1991),277-297.

– Maria Engarcia Rochina-Barrchina : A new Estimator for panel Data Sample Selection Models, Annals D'Economie et de statistique –N°55-56-1999.

– Marno Verbeek, Theo Nijman, testing for Selectivity Bias in Panel Data Models, International Economic Review, Vol 33,N°3(Aug,1992),681-703.

– *Noel Giraud Pierre, Mondialisation et dynamique des inégalités, CERNA, Ecole National Supérieur, Des Mines de Paris, Octobre 2002.*

– *Nouzad Farrokh, Powell Jennifer .J , Openness, Growth, and Development : Evidence from a Panel of Developing countries , Scientific Journal of Administrative Development Vol 1.N°1 LAD,2003.*

– *OâRourke Kevin H., Globalisation and Inequality, Historical Trends, Annual World Bank, Conference on Development Economics, edited by Boris Pleskovic and Nicholas Stern, 2001/2002*

– *Ramon Moreno and Bharat Trehan, Location and the Growth of Nation, Federal Reserve Bank of San Francisco, Revised: June30,1997. htpp://www.Wider.unu.edu/Conference/Conference 2002-2/Papers/Songhua%lin.pdf.*

– *Satish Chaud, Kunal sen, Trade Liberalisation and Productivity Growth: Evidence from Indian Manufacturing, Department of Economics and Australia South Asia Center Research School of Pacific and Asian Studies the Australian National University,1995. Source :http://www.apseg.anu.edu.au/staff/Pub-highlights/chands-04.pdf*

– Serranito Francisco, Openness growth and conference clubs: a threshold regression approach, CEPN, CNRS UMR n°7115, Année 2001. Source: *http://www.etsg.org/ETSG2003/papers/serranito.pdf*

– *Trognon Alain, Lâéconométrie des panels en perspective, Revue d'économie politique, 113 (6), Nov/Déc 2003, p728-729.*

- Vella Francis, Marno Verbeek, Two-Step estimation of panel Data models with censored endogenous variables and selection bias, Journal of Econometrics *90(1999)239-263.*

- *Wade Robert Hunter , La monté des inégalités de revenu, Finance et développement, Numéro 4, Volume 38, Décembre 2001.*

- *Wacziarg Romain, Measuring the Dynamic Gain from Trade, The World Bank Economic Review, Vol 15, N°3,2003, p393-429*

- *White Halbert, A Hetrokedasticity ï Consistent Covariance Matrix Estimator and A Direct Test for Hetrokedasticity, Econometerica, Vol 48,N°4, May 1980, p821-825.*

- William A.Brock, Steven N.Durpuf, Growth Empirics and Reality, The World Bank Economic Review, Vol15, N°2, p229-272.

- William Esterly, Ross Levine, It's Not Facto Accumulation: Stylized Facts and Growth Models, The world Bank Economic Review, Vol15, N°2, p177-219.

- Xavier Sala-i-martin, Fifteen Years of New Growth Economics: What Have we Learned?Edited by Norman Loayza and Ramundo Soto, Chile,2002. Source:"http://www.bcentral.cl/eng/stdpub/studies/cetralbanking/pdf/v6/041-060saliimartin.pdf"

- *Yaffee Robert, A primer for panel data analysis, Sociale science, Statistique and mapping, New York University, November 2003. Source : http://www.nyu.edu/its/pubs/connect/fall03/yaffee_primer.pdf .*

ج. التقارير:

- *OCDE , Trade and Development Report 2003.*

- *UNCTAD, Economic Developemnt in Africa, Trade Performance and Commodity Dependenee, New York and Geneva,2003.*
- *UNCTAD, Hand Book of statistic, UN, New York & Geneva, 2003.*

الملاحق

الملحق رقم (1) : التقييم بطريقة ما قبل وما بعد باستخدام اختبار مان ويتني

الجدول: الأداء حسب مؤشر معدل التضخم(نسبة مئوية)

	U_1 المحسوبة	U الجدولية	تقييم السياسة
تونس	17.4	19	تحسن معنوي
الجزائر	20.5	19	تدهور معنوي
المغرب	20.68	19.6	تحسن معنوي

الجدول: الأداء حسب معدل العجز في الموازنة العامة (نسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي)

	U_1 المحسوبة	U الجدولية	تقييم السياسة
تونس	18.09	19	تحسن غير معنوي
الجزائر	16.42	18	تحسن معنوي
المغرب	17.53	18	تحسن غير معنوي

الجدول:الأداء حسب مؤشر الانفتاح الاقتصادي

	U_1 المحسوبة	U الجدولية	تقييم السياسة
تونس	18.6	16	تحسن معنوي
الجزائر	19.95	19	تدهور غير معنوي
المغرب	20.7	18	تحسن معنوي

الجدول: الأداء حسب معدل الاستثمار(نسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي)

	U_1 المحسوبة	U الجدولية	تقييم السياسة

تونس	22.9	22	تدهور غير معنوي
الجزائر	20.81	18	تدهور معنوي
المغرب	20.37	19	تحسن غير معنوي

الجدول: الأداء حسب معدل نمو دخل الفرد(نسبة مئوية)

	U_1 المحسوبة	U الجدولية	تقييم السياسة
تونس	19.78	18	تدهور غير معنوي
الجزائر	19.76	17	تدهور معنوي
المغرب	17.38	16	تدهور غير معنوي

الملحق رقم

جدول البيانات الخاصة بتونس للفترة 1991 - 2005

	Croi-eco	Dép.édu	E.I	EX	I.I	IDE	T.I.R	T.S	M2	ouv	t.ch	Taxe.c
1991	1.85	6.02	21.03	40.36	24.04	0.95	7.39	45.88	47.64	85.68	0.92	28.39
1992	5.62	5.75	22.26	39.53	27.20	3.39	7.41	48.59	44.78	86.00	0.88	28.85
1993	0.21	5.98	21.71	40.44	28.11	3.84	10.50	53.20	44.87	88.41	1.00	27.57
1994	1.32	6.22	21.70	44.86	27.05	2.76	8.22	56.80	44.57	92.80	1.01	26.66
1995	0.72	6.48	20.79	44.65	24.16	1.46	5.95	60.43	44.35	93.71	0.94	27.64
1996	5.59	6.33	23.51	42.11	23.19	1.21	8.87	64.64	43.65	85.72	0.97	25.50
1997	4.00	7.33	23.51	43.76	24.65	1.79	7.80	68.43	45.81	89.99	1.10	14.31
1998	3.45	7.56	23.98	43.04	24.86	3.28	6.94	72.94	46.91	89.44	1.13	13.38
1999	4.67	6.91	23.55	42.56	25.44	1.68	10.45	72.77	48.19	87.29	1.18	11.97
2000	3.51	6.84	24.05	44.15	25.97	3.86	9.53	75.08	51.88	92.73	1.37	10.65
2001	3.73	6.85	23.70	47.17	26.22	2.28	13.31	77.14	54.00	99.93	1.43	10.24
2002	0.52	6.37	23.33	44.83	25.42	3.77	10.72	78.54	55.74	94.74	1.42	8.72
2003	4.93	7.48	21.39	43.81	23.40	2.16	10.78	77.01	54.61	91.50	1.28	7.59
2004	5.05	7.45	21.23	46.92	22.58	2.10	8.98	81.30	54.68	96.78	1.24	7.25
2005	3.22	7.26	20.73	47.99	22.60	2.52	10.24	83.85	57.25	98.63	1.29	6.61

المصدر: البنك الدولي، 2004، 2007.

Croi-eco : معدل النمو الاقتصادي للفرد،

Dép.édu: نفقات التعليم كنسبة من ن.م.إ،

E.I: الادخار المحلي كنسبة من ن.م.إ،

EX:الصادرات كنسبة من ن.م.إ،

I.I: الاستثمار المحلي كنسبة من ن.م.إ،

IDE: الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من ن.م.إ،

T.I.R:سعر الفائدة الحقيقي

T.S : معدل التمدرس الخام على مستوى الثانوي

M2: الكتلة النقدية وتشمل النقود وأشباه النقود

ouv : الانفتاح

T.ch : معدل صرف سعر العملة بالدولار الأمريكي

Taxe.c: حواجز التجارة الخارجية

جدول البيانات الخاصة بالجزائر للفترة 1991 - 2005

	Croi-eco	Dép.édu	E.I	EX	I.I	IDE	T.I.R	T.S	M2	ouv	T.ch	Taxe.c
1991	-3.60	5.09	37.35	29.11	25.86	0.02	-5.04	60.60	44.88	54.05	18.47	17.89
1992	-0.6	5.98	32.20	25.31	27.07	0.06	-4.75	60.77	45.02	48.91	21.83	17.35
1993	-4.3	6.53	27.73	21.78	27.00	00.00	-4.45	61.88	50.53	45.65	23.34	16.80
1994	-2.9	5.73	26.55	22.53	28.40	00.00	-10.13	61.93	46.34	45.66	35.05	16.81
1995	1.83	4.43	28.10	26.19	29.13	00.00	-7.44	62.49	38.53	52.24	47.66	18.47
1996	2.34	4.78	31.41	29.76	24.93	0.57	-4.04	63.30	33.46	58.75	54.74	15.49
1997	-0.43	5.64	32.22	30.90	24.65	0.53	5.13	64.57	36.23	54.85	57.70	12.64
1998	3.61	5.42	27.07	22.57	26.60	1.25	14.58	65.82	42.73	45.09	58.73	16.39
1999	1.77	5.20	31.35	26.80	26.04	0.59	-0.77	65.17	43.55	50.49	66.53	14.04
2000	0.75	4.99	44.08	41.17	22.48	0.79	-11.71	68.44	38.90	52.71	75.25	8.92
2001	1.10	4.77	41.63	36.24	22.71	2.01	8.72	71.61	44.09	54.53	77.21	10.92
2002	.13	4.55	40.41	35.07	24.73	1.86	6.47	74.98	54.00	59.19	79.68	12.94
2003	5.27	3.84	44.86	38.26	24.03	0.93	-0.29	77.61	58.19	56.36	77.39	11.36

2004	3.60	3.62	47.68	40.07	24.10	1.03	-2.37	80.66	56.73	58.87	72.06	10.82
2005	3.70	2.90	54.12	47.61	23.80	1.05	-7.01	83.06	51.38	59.82	73.27	13.00

المصدر: البنك الدولي، 2004، 2007.

جدول البيانات الخاصة بالمغرب للفترة 1991 - 2005

	Croi-eco	Dép.édu	E.I	EX	I.I	IDE	T.I.R	T.S	M2	ouv	t.ch	Taxe.c
1991	4.70	5.01	18.18	24.11	22.22	1.14	2.31	35.16	51.34	53.87	8.70	18.42
1992	-6.00	5.58	16.79	25.07	22.38	1.48	-4.24	36.17	57.75	56.86	8.53	17.49
1993	-3.04	5.70	16.70	26.06	22.75	1.83	-3.51	37.35	61.12	58.13	9.29	16.38
1994	8.09	5.35	15.49	24.89	20.72	1.81	8.31	37.88	59.49	55.78	9.20	16.47
1995	-7.64	5.60	14.12	27.41	21.43	0.28	-7.36	38.51	64.03	61.50	8.54	16.18
1996	10.93	5.13	15.67	26.28	19.39	0.20	-1.00	39.09	60.32	55.92	8.71	14.00
1997	-3.34	4.88	16.93	28.46	20.66	0.01	-1.92	39.02	67.49	60.26	9.52	15.86
1998	6.44	5.97	17.56	27.83	20.01	0.03	13.09	37.72	69.16	59.73	9.60	16.17
1999	-1.22	6.07	18.81	30.14	23.69	0.00	12.88	37.08	74.49	64.06	9.80	15.90
2000	-0.19	6.39	17.13	31.35	24.11	0.66	11.61	38.72	79.44	68.96	10.62	15.98
2001	5.08	6.22	19.36	32.93	22.28	0.42	11.27	40.34	81.78	69.18	11.30	16.02
2002	2.01	6.49	19.41	33.79	22.91	0.21	12.45	42.31	86.66	68.96	11.02	13.27
2003	4.31	6.41	1994	32.49	23.95	5.27	12.63	44.28	88.42	69.13	9.57	11.94
2004	0.71	6.31	18.31	33.21	24.58	1.57	9.89	47.58	90.46	73.17	8.86	11.43
2005	0.55	6.74	19.12	36.33	25.27	3.00	9.90	49.90	97.37	79.25	8.86	11.45

المصدر: البنك الدولي، 2004، 2007.

الملخص :

تهتم هذه الأطروحة بدراسة العلاقة بين الإصلاحات الاقتصادية من الجيل الأول والنمو الاقتصادي، باستعمال المنهجيات المستخدمة في قياس أثر الإصلاحات الاقتصادية في متغيرات الاقتصاد الكلي. تطرقنا في هذه الأطروحة إلى أسباب لجوء الدول النامية ومن بينها دول المغرب العربي الثلاث إلى طلب العون من صندوق النقد الدولي، وكذا الأدوات التي يستخدمها الصندوق والبنك في علاج الاختلالات التي خلفتها المديونية الخارجية، كما تم تناول النظريات المفسرة للنمو وبالخصوص نظريات النمو الداخلي، وتفسيرها للعلاقة بين الإصلاحات الاقتصادية والنمو الاقتصادي؛ والهدف الأساسي في هذه الدراسة هو إيجاد العلاقة المباشرة بين النمو والإصلاحات الاقتصادية في دول المغرب العربي الثلاث، وكذا العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي؛ بالإضافة إلى محاولة إيجاد العلاقة بين تحقيق التوازنات الكلية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي؛ ومن النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة، كون التحسن في المؤشرات الكلية لم يؤدي إلى رفع معدل النمو إلى المستوى المطلوب في دول العينة، إضافة إلى أن تأثير هذه الإصلاحات على معدلات النمو يظهر في الأجل الطويل.

Résumé :

Ce travail traite l'influence de les réformes économiques de la première génération sur la croissance économique dans les pays du Maghreb(l'Algérie, la Tunisie et le Maroc) , on utilisant les méthodes d'évaluation de programme d'ajustement structurel. Et pour cela on a étudier les causes de l'endettement des pays en développement y compris les trois pays du Maghreb, et les fondements théoriques de programme d'ajustement structurel, pour y arriver a attirer la place de les politiques économiques dans ce programme, et la comparés avec celle dans la théorie de la croissance endogène. Les résultats obtenus sont presque similaire dans les trois pays et l'influence de ces réformes sur la croissance économique sont minime par apport au objectifs.